خاتمة

ونحو الكوفة عند الكسائى والفراء كنحو البصرة عند سيبويه : دراسات في النحو الاصطلاحى : إلى جانب دراسات في التصريف أو الاشتقاق وما يتعلق ببناء الكلمة العام ، إلى جانب عرض لبعض الظواهر اللغوية ، التى تنبنى على ما للأصوات من خصائص حين يتألف بعضها مع بعض فى ثنايا الكلمات كالادغام ، والامالة ، والابدال ، وغيرها .

وأقدم كتاب فى النحو عرفناه هو كتاب سيبويه ، وكانوا يعدونه مصنفاً فى النحو ، إذا نظرنا فيه وجدناه مزيجاً من النحو بمعناه الخاص ، ومجموعة من الدراسات اللغوية .

ولو رجعنا إلى ما وصل إلينا من مصنفات الكوفيين لوجدناها أبعد ما تكون عن الخلوص للنحو بمعناه الاصطلاحى ، ففيها روايات فى القراءات ، ومعانى القرآن ، ونوادر أدبية ، وغرائب ألفاظ ، وأقوال نحوية منثورة ، لا يربط موضوعاتها رابط .. وخير مثال لهذا : كتاب « معانى القرآن » للفراء .

ومرجع ذلك ، فيما أرى ، شيئان :

(١) أما الأول فهو أن النحاة الأولين لم يكن لهم تفكير فلسفى منظم فى دراسة اللغة ، فصدرت دراستهم عن ملاحظة واختبار ، لا يستندان إلى المبادىء اللغوية العامة ، ولم يستفيدوا من تجارب غيرهم ، فيميزوا دراسة الصرف ، أو الاشتقاق من دراسة الأصوات .

(٢) وأما الثانى فهو أن أكثر الكوفيين كانوا يجلسون إلى الخلفاء ، ويقومون بتأديب أولادهم ، وطبيعة عملهم - بوصفهم معلمين - تؤدى إلى هذا

المزج ، كما يفهم من كلام الكسائى ، حين طلب إلى على بن المبارك الأحمر أن يخلفه فى تأديب أولاد الرشيد، وتردد هذا فى إجابة طلبه ، مخافة ألا يفى بما يحتاجون إليه .

قال له الكسائى : « إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين فى النحو ، وبيتين من معانى الشعر ، وأحرف من اللغة ، وأنا ألقنك كل يوم ، قبل أن تأتيهم ، فتحفظه » .

والدارسون الأولون - وإن كانوا يميزون بين موضوعات الدراسات المختلفة ، لغوية ، وغير لغوية ، إلا أنهم لم يكونوا يميزون بين موضوعات الدراسات اللغوية ، التى اختلطت عندهم فى الدراسة النحوية الخالصة ، فلم يفصلوا ما يتصل بالموضوعات الصوتية عما يتصل بموضوعات دراسة البناء ، ولم يفصلوا هاتين الدراستين عن الدراسة التى تتصل بالتأليف ، أو التنظيم ، وهى دراسة النحو بمعناه الخاص .

فنحو الكوفة إذن مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدراسات المختلفة، كما اختلطت فى كتاب « معانى القرآن » للفراء .

لذلك سأعرض هنا لما وصل إلينا من أقوالهم فى هذه الدراسات ، ولما استطعت الوقوف عليه من آرائهم ، وسأحاول جاهداً تبويب هذه الدراسات كما يقتضينى المنهج اللغوى أن أفعل .

والمنهج اللغوى يقتضى الدارس أن يبدأ بدراسات تتعلق بالأصوات ، من حيث مخارجها ، ومن حيث صفاتها وخصائصها ، ومن حيث تآلفها وتمازجها ، لأن الأصوات أساس البناء . فاذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد مهد لدراسة البناء العام .

ودراسة البناء تقوم على دراسة الظواهر اللغوية ، التى يرجع كثير منها إلى قوانين صوتية ، كالظواهر التى اعتاد النحاة أن يذكروها فى النصف الثانى من

مصنفاتهم تحت عنوان : « التصريف » ، وتقوم أيضاً على ملاحظة التطورات التي انتهى إليها كثير من الصيغ والأبنية ، كالآثار التي تركها الاستعمال في أدوات وفي أبنية كثيرة ، وهي الآثار التي تقوم عليها ظاهرة « النحت والتركيب » .

فاذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد أوضح السبيل إلى دراسة الاعراب أو النحو بمعناه الخاص ، وهي تقوم على دراسة الكلمات متألفة في جمل ، وملاحظة الأعراض التي تعرض لها ، وتأثير بعضها في بعض ، وعلاقة بعضها ببعض.

* * *

يمكننا الآن أن نحاول تصنيف الدراسة الكوفية بحسب ما تناولته من موضوعات - صنفين ، لقد لكل صنف منهما فصلا ، فنتناول في الفصل الأول دراساتهم اللغوية ، فنعرض لما استطعنا الوقوف عليه من أقوالهم وآرائهم التي تتناول الأصوات اللغوية من حيث صفاتها وتآلفها وما يترتب على تآلفها من ظواهر لغوية ، وتتناول الكلمات من حيث بنيتها وما يعرض لها في دورانها على الألسنة من زيادة ونقصان وبساطة وتركيب .

وتتناول في الفصل الثاني آراءهم وأقوالهم في الدراسة النحوية وهي دراسة الكلمات من حيث تاليفها في جمل

الفصل الأول

الدراسة اللغوية

— ١ —

الدراسة الصوتية

ليس المعنى بالأصوات هنا كل ماينـدرج تحت اسم « الصوت » من مدلول ، وإنما المعنى بها هو الأصوات الانسانية .

والصوت الانسانى ذبذبة تنشأ من اندفاع الهواء فى الرئتين نحو الخارج ، ملامسا وتري الحنجرة ، والحلق ، واللسان ، والشفتين ، وهو المادة الوحيدة التى تتكون منها اللغات البشرية على اختلافها ، بعد تآلف الذبذبات فى صور شتى ، وأبسط أنواع التآلف بين هذه الذبذبات هى المقاطع ، التى يتكون كل مقطع منها من صوتين : صوت ساكن وصوت لين. فلا يكاد يوجد فى لغة من اللغات صوت بسيط مستقل وإنما يوجد مع غيره فى صورة مقطع بسيط مكون من ذينك الصوتين اللذين أشرت إليهما .

فدراسة الأصوات إذن هى أول ما يعنى به دارس اللغة إذا أراد أن يدرس لغة ما دراسة علمية صحيحة . ودراسة الأصوات تتيح للدارس أن يقف على طبائع هذه الأصوات وخصائصها حين تمتزج فى صور كلمات ، ولن يستغنى

عنها لأنها تفسر كثيراً من الظواهر اللغوية التي لولا هذه الدراسة لكان الكلام فيها نوعا من الافتراض لايقف طويلا أمام البحث العلمي .

فالدارس الذي يحاول أن يقف على أسرار اللغة ونظمها وظواهرها ستكون محاولاته باطلة إذا هو اقتصر في دراسته على ماوصل إليه من مفردات، فلا بد أن يرجع بالبحث إلى الوراء ليدرس الأصول التي تتكون منها الكلمات ، ويتعرف خصائصها وما ينبني عليها من ظواهر ، وليست تلك الأصول التي تتألف منها الكلمات إلا الأصوات اللغوية التي يعبر عنها بحروف الهجاء .

وتختلف اللغات بعضها عن بعض في هذه الأصوات ، وقد تتفق في بعضها ولكنها تختلف في معظمها ، واختلافها يرجع إلى عوامل : بعضها جغرافي وبعضها نفسي ، وبعضها اجتماعي ، واللغة إنما تخضع لهذه العوامل وغيرها وتستمد منها نظامها وأساليبها .

ومهما يكن من أمر فإن الصوت البسيط من حيث مخرجه وصفته وطبيعته في التأليف ، هو موضوع هذه الدراسة التي عقدنا هذا الفصل من أجلها . . . أما الكلمة فإن درست من حيث بناؤها ، ومن حيث بساطتها وتركيبها فهي موضوع الدراسة الصرفية التي سنقف على أهم جوانبها في الفصل التالي لهذا الفصل ، وإن درست من حيث هي مؤلفة مع غيرها في جملة ، فهي موضوع النحو بمعناه الخاص .

فأنت ترى أن الدراستين الأوليين لازمتان للدراسة النحوية ، لأننا إذا استعرنا مايقوله الأستاذ الخولي في منهج الدراسة الأدبية ، من دراسة النص وما حول النص ، فإن دراسة الكلمة في الجملة إنما هي دراسة النص نفسه ، أعني دراسة النحو ، ودراسة الجانبين الآخرين إنما هي دراسة ماحول النص ، وفهمها مما يفيد دراسة النحو ، بل لايكاد يستغني النحو عنها .

* * *

فماذا حقق نحاة المدرستين من ذلك ؟؟

لقد ظهرت محاولات من فقهاء اللغة القدماء ، تحمل في ثناياها خطوط المنهج الذى سار عليه علماء اللغة المحدثون ، وقد عمل هؤلاء على توسيعها ، وتطبيقها على دراساتهم ، واستعانوا بتقدم العلوم الطبيعيه والصناعية ، وأفادوا منها فى إعداد الأجهزة اللازمة لاجراء تجاربهم ، ورجعوا بنتائج دقيقة مضبوطة ، لا يتطرق إليها الشك ، كما فعلوا فى دراسة الأصوات ، وما تهيأ لهم من آلات استطاعوا بها تسجيل الأصوات .

وطريقة التسجيل الميكانيكي للأصوات لم تكن لتكون إلا بعد تقدم العلم وكشف أجهزة دقيقة لتحديد مخارج الحروف ، وتسجيل حركات النطق ، ورصد موجات الهواء التي يحدثها إخراج الصوت . وبلغ التسجيل الآلى من الدقة بحيث استطاع تقدير كم الصوت وتقدير درجته . «١»

أما علماء اللغة العرب فقد بدأت محاولاتهم بعمل الخليل بن أحمد ، فلم أجد نحويا من النحاة الأولين من أحس بضرورة الدراسة الصوتية لفهم أسرار العربية غير الخليل بن أحمد . وأقواله فيما أملاه على سيبويه ، وما أملاه على الليث بن المظفر ، وما نقله اللغويون عنه ، كالأزهرى فى كتاب « تهذيب اللغة » و وابن دريد فى كتاب « الجمهرة » ، تدل على أن له فكرة تحمل الخطوط الكبرى لهذه الدراسة ، ولكن لم يتهيأ لها من عمل على إتمامها ، أو السير فى ضوئها ، اللهم إلا ما جاء فى كلام ابن جنّى فى الخصائص ، وسر صناعة الاعراب ، وفي كلام السكاكى ، وغيرها ، من محاولات كانت تهدف إلى توسيع العمل الذى بدأه

---

(١) « منهج البحث في الأدب واللغة » : أنطون ما يه ولانسون ، ص ٦٢ فما بعدها

الخليل .

كان الخليل بن أحمد أول من عرض لهذه الدراسة من فقهاء العرب اللغويين فيما أعلم ، قبل أن يعرفها أهل الأداء والمقرئون ، فقد قال برجستراسر : إنه « لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند - يعني البراهمة - والعرب ، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب : الخليل بن أحمد » . (١)

ولا يعنينا هنا معرفة المصدر الذي أخذ الخليل عنه هذه الدراسة ، فلست بصدد تاريخها ، غير أن هذه الدراسة - كما يقول الدكتور فؤاد حسنين - قد تناولها اليونان أولا ... وكانوا يعنون قبل كل شيء بالظواهر الصوتية من ناحية السماع ، ولم يعنوا بمخارج الأصوات وأعضاء النطق ، ثم تناولها الهنود تحت تأثير الرغبة في إجادة ترتيل الكتاب المقدس ، المعروف بفيدا *Veda* ، فاهتموا بما خلفه اليونان ، وأضافوا إليه دراسة تناولت مخارج الحروف ، فاستكملوا ما فات اليونان استكماله ، وبذلك خلفوا لنا ما سماه المحدثون : علم الأصوات الوصفي . (٢)

ثم تسربت هذه الدراسة بواسطة الخليل بن أحمد إلى معاهد البصرة ، وقد تناولها الخليل على أنها دراسة نحوية خالصة . وكان عليها على سيبويه مع ما كان عليه عليه من مسائل النحو والصرف .

ولم يقتصر الخليل على البحث في مخارجها وصفاتها ، كما انتهى إليه اليونان والهنود ، ولكنه استطاع أن ينتفع بها ويفيد منها فوائد عملية ، وأن يبني عليها كثيراً من أصول النحو ، ووصل منها إلى فوائد مهمة ، فبعد أن قسم الحروف

---

(١) برجستراسر : التطور النحوي للغة العربية ص ٥

(٢) محاضرات الدكتور فؤاد حسنين في طلبة الإجازة ٤٩ - ١٩٥٠

طوائف ، كل طائفة تنتمى إلى مخرج من المخارج ، أخذ يعرض لصفاتها وحالاتها المختلفة، حين تتمازج، وينبه على ما يتألف مع غيره وما لا يتألف، وهو الذى كان يقول في كلمة « الهمخع » : « سمعنا كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها » (١) لأن الهاء والعين لا تأتلفان في كلام العرب ، والهاء فيه قبل العين ، ولم يفصلها فاصل . وكان يقول : « القاف والكاف تأليفها معقوم لقرب مخرجيهما » (٢) إلى غير ذلك من الأقوال التى تدل على ما أتاحت له هذه الدراسة من فهم لأسرار العربية وعلى مدى أهميتها في دراسة النحو .

فماذا فعل الكوفيون من هذا ؟ وما مدى ما استفادوه من دراسة الخليل ؟

لا أعلم أحداً من الكوفيين عرض لمخارج الحروف قبل الفراء . وترتيبها عنده هو ترتيبها عند سيبويه ، كما جاء في كتابه ، إلا أنه خالفه في شيئين اثنين : (٣)

١ - أنه جعل مخرج الياء والواو واحدا ، كأنه كان يذهب في ذلك مذهب الخليل ، وكان الخليل يرى أن مخرج الياء والواو والألف هو الجوف ، وكان يقول : « الألف اللينة والواو والياء هوائية ، أى أنها في الهواء » (٤) ، أما سيبويه فقد كان يجعل الياء مع الحروف التى كان يسميها الخليل شجرية ، أى مع الجيم والشين . (٥)

٢ - وأنه جعل مخرج الفاء والميم بين الشفتين ، كما كان الخليل يفعل ، لأن

---

(١) الجمهرة ص٩ . . والمزهر جـ٢ ص١١٦

(٣) لسان العرب - حرف القاف

(٣) شرح الرضى على الشافية ص ٣٤٦ .

(٤) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٨ .

(٥) الكتاب ، جـ٢ ص ٤٠٤ .

الحروف الشفوية عنده ثلاثة : الفاء والباء والميم (١) ، أما سيبويه فقد جعل الفاء شفوية - سنية ، تشترك في إخراجها الأسنان العليا والشفة السفلى .

فهو إذن قد شارك في هذه الدراسة ، ولكننا نجهل رأيه في صفاتها وخصائصها ، وأحوال تأليفها ، وما يترتب على تآلفها من ظواهر ، اللهم إلا أشتاتاً متفرقة ، سنعرض لأمثلة منها .

ومن المعقول أن يطمئن الدارس إلى أن الكوفيين كانوا قد تناولوا الدراسة الصوتية من وجوهها المختلفة ، فإن القراء قد تناولوها ، وزادوا فيها أشياء استنبطوها من القرآن الكريم ، ومن القراءات والأحرف المختلفة . والكوفة هي موطن القراءة ، وأكثر الكوفيين كانوا معنيين بالقراءات وعلومها ، والتجويد أحد علوم القراءة ، ولهم فيها آراء وتفصيلات وزيادات معروفة مدونة في كتب التجويد .

يقول الأستاذ برجستراسر : كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم » . (٢)

وعلم القراءة عند القراء هو دراسة تتصل بدراسة الأصوات من حيث مخارجها وصفاتها وأحوالها المختلفة . كما يبدو من كلام أبي عمرو الداني ، حين عرض لعلاقة علم القراءة بمباحث اللغة والنحو ، ولمبلغ ما أفاده المسلمون من تدوينه . . قال : « الحق أن تدوين علم القراءة أفاد المسلمين فائدة لم تحظ بها أمة سواهم وذلك أن البحث في مخارج الحروف والاهتمام بضبطها على وجوهها الصحيحة ، لتيسير تلاوة القرآن على أفصح وجه وأبينه ، كان من أبلغ العوامل

---

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ، ص ٤

(٢) التطور النحوي للغة العربية ص ٥

فى عناية الأمة بدقائق اللغة العربية الفصحى وأسرارها » . (١)

ولا أحسب الكوفيين كانوا يجهلون هذه الدراسات لأنهم :

١ — سبقوا إليها بأعمال الخليل ، وكان أئمتهم الأولون على صلة بالخليل ، فقد أتصل به الكسائى ، اتصالا مباشراً ، بتلمذته له ، واتصل الفراء بآرائه التى أثبتها سيبويه فى كتابه ، وكان الكسائى والفراء جميعاً على علم بما فى الكتاب لأنهما درساه ، ووقفا على أصوله ومسائله .

٢ - وعنوا بالقراءات وعلومها ، لأن مؤسس المدرسة الكوفية النحوية أعنى الكسائى ، كان أحد الأئمة السبعة في القراءة ، ولأن الفراء كان ممن عني برواية أحرف من القرآن ، وبأعمال قرآنية أخرى كالتفسير .

وربما كان الكوفيون على وفاق مع البصريين فيما عرضوا له ، ولم يخالفوهم إلا في المسائل القليلة التى أثبتها النحاة في كتبهم منسوبة إليهم .

ومن المسائل التى نقلت عنهم ، ولها صلة بالدراسة الصوتية : ما ذهب إليه الكسائى والفراء من جواز « إدغام الراء في اللام ، والحجة فى ذلك : أن الراء إذا أدغمت فى اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن نأتى براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهى مقاربة للفظ الراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد » (٢) وذلك فى مثل قوله تعالى : « فاغفر لنا ، واستغفر لهم ، ويغفر لكم » .

وهذا يشعرنا بأنهم كانوا على علم بالأسس الصوتية التى شهدها زمانهم ، لقد عرفوا أن الحرفين المتقاربين إذا اجتمعا تأثر أحدهما بالآخر ، وإدغام الراء فى اللام يؤيده الدرس الحديث ، وذلك لقرب المخرج مع اتحاد الصفة « لأن كلا

---

(١) أبو عمرو الدانى : مقدمة كتاب التيسير

(٢) شرح المفصل لابن يعيش جـ ١٠ ص ١٤٣

منهما صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ، ولا يكاد يسمع للراء حفيف » .(١)

وللفراء وقفات على مثل هذا في مواضع كثيرة من تفسيره « معاني القرآن » ، فقد عرض لادغام الطاء والظاء والذال والدال في التاء ، وإدغام التاء في الطاء من تفسيره قوله تعالى من سورة النمل : « فقال أحطت بما لم تحط به » .

قال الفراء : « العرب - إذا الفيت الطاء التاء ، فسكنت الطاء قلبها مصيروا الطاء تاء ، فيقولون : أحتّ ، كما يحولون الظاء تاء ، في قولنا : أوعتّ أم لم تكن من الواعظين . والذال والدال تاء ، مثل : أختم (أخذتم) ، ورأيتها في بعض مصاحف عبد الله : وأختم . ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء ، فيقول : أحط » . (٢)

وقد عرض لصيغة الافتعال ، وما يطرأ عليها من إدغام بعض الحروف في التاء ، في تفسيره قوله تعالى من سورة القمر : « فهل من مدكر » . قال « المعنى : مذتكر ، وإذا قلت « مفتعل » فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال دالا مشددة ، وبعض بني أسد يقول : مذكر ، فيقلبون الذال ، فتصير ذالا مشددة » . (٣)

وعرض لادغام الذال في التاء أيضاً ، معللا ذلك بما سبق من تعليل إدغام الحرفين المتقاربين ، فقد قال في توجيه قراءة عبد الله قوله تعالى : « وإني عت (عذت) بربي وربكم » : « أدغمت الذال أيضاً عند التاء ، وذلك أنهما متناسبان في قرب المخرج . والثاء والذال مخرجهما من طرف اللسان وكذلك الظاء تشاركهما في الثقل . فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم ، وليس تركك الادغام بخطأ إنما هو استثقال . والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضاً إذا اسكنتا كقوله :

---

(١) الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس ص ١٣٠

(٢) معاني القرآن للفراء - ورقة ٩٣ « تفسير ش ١٠ » دار الكتب المصرية

(٣) معاني القرآن - ورقة ١٨٧

« أحطت بما لم تحط به » تخرج الطاء في اللفظ تاء وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأولى . تجد ذلك إذا امتحنت مخرجيهما » . (١)

* * *

وعرف الكوفيون طبيعة الراء وما فيها من تكرير ومالوا إلى التخفف من اجتماع الراء باللام وما يستتبع ذلك من مجهود عضلي لا يتناسب مع ما يتطلبه الاستعمال من جنوح إلى السهولة .

وعللوا تعاقب بعض الحروف في اللغات بقرب المخرج أيضاً ، فقد قال الفراء في تفسيره قوله تعالى ، من سورة التكوير : « وإذا السماء كشطت » : « نزعت وطويت ، وفي قراءة عبدالله : قشطت . بالقاف ، وهما لغتان . والعرب تقول : القافور والكافور ، والقف والكف ، إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقباً في اللغات ، كما يقال : جدف ، وجدث » . (٢)

وأخذوا عن الخليل رأيه في اجتماع الواو والياء في كلمة ، وتجاورهما في موضع واحد ، وكانت الأولى منهما ساكنة . فقد كان الخليل يرى أن العرب كانوا يستثقلون اجتماعها على هذا النحو ، ويتخففون من ذلك بأن يقلبوا الواو ياء ، سواء أكانت الواو متقدمة على الياء أم متأخرة عنها ، وكان يمثل للاول بنحو « الطي » لأنها من طويت ، وللثاني بنحو « الحي » لأنها من الحيوان . (٣)

استرعى نظرهم هذا الرأي فاستقرءوا لغة العرب ، وعرفوا صحة هذا الضابط ، وانطباقه على جميع الأمثلة التي تجتمع فيها الواو والياء على ذلك النحو ، إلا ثلاثة أمثلة ، نصوا عليها . فقد قال الفراء « يقال : يوم وأيام ، والأصل :

---

(١) معاني القرآن ـ ورقة ٢٤ .

(٢) معاني القرآن ـ ورقة ٢٩١ .

(٣) التهذيب للازهري جـ١ ص ٢٤ (مخطوط بدار الكتب المصرية لغة ٩)

أيوام ، ولكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق إحداهما السكون قلبوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشددوا . من ذلك قولهم : كويته كياً . ولويته لياء ، ولكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقة السكون . وكذلك : أمنية ، وأربية (١) والأصل : أمنوية ، وأربوية ، وحكى الفراء عن أبي ثروان عن العرب : عوى الكلب يعوى عية ، والأصل : عيوة . وهذا قياس لا انكسار فيه ، إلا في ثلاثة أحرف نوادر : قالوا : ضيون ، وهو السنور البري . والجمع : الضياون . قال الشاعر :

تريد كأن السمن في حجراته نجوم الثريا أو عيون الضياون

وقالوا : رجل بين حيوة ، وقالوا حيوان لحي . فجاءت هذه نوادر ، لم يدغموا الواو في الياء في هذه الثلاثة الأحرف » . (٢)

ومن المسائل التي نقلت عنهم مذهب إليه الفراء من كراهية الادغام في التاء ، « فلم يقولوا : اتلع في اطلع ، لئلا يلتبس باتعد واتزن . هكذا قاله الفراء فأبدلوا من التاء طاء ، لأنها من مخرجها ، على ماذكرنا ، فأدغموا الطاء في الطاء ، وصار الادغام ههنا لازما ، لسكونه » . (٣)

والفراء هنا - في أكبر الظن - على حق في منعه الادغام في التاء ، حتى تصبح الطاء تاء ، لئلا تلتبس باتزن واتعد ، والعرب يغايرون أحياناً بين مواضع من كلامهم ، وإن اشتركت هذه المواضع في ملاك واحد ، كأنهم كانوا ينتبهون إلى مايحدث توحيدها في الحكم من التباس صيغة بأخرى ، وكأن الكوفيين كانوا قد شعروا بهذا ، فعللوا حذف الواو في نحو « يعد » ، وثبوتها في « يوجل »

---

(١) الأربية كأثفية . أصل التخذ القاموس المحيط

(٢) الأيام والليالي للفراء . ص ٢٧٥ (مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها ٣٣٢ لغة .

(٣) شرح المفصل جـ ١٠ على ١٤٩ .

بنفس التعليل الذي علل به الفراء من كراهية العرب إدغام الطاء في التاء في «اطلع» وكانوا يرون أن ثبوت الواو في «يوجل» إنما هو للفرق بين المتعدى واللازم. (١)

* * *

ومن المسائل التي نقلت عنهم: ماذهب إليه الفراء أيضاً من جواز إدغام المثلين إذا كانا في كلمتين، ولو مع عدم توافر الشرطين اللذين اشترطها البصريون، وهما: ألا يكونا همزتين مثل: قرأ آية، وألا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين، مثل: شهر رمضان. (٢)

الواقع أن من القراء من يؤثر الادغام على الاظهار، كأبي عمرو بن العلاء من البصريين، وحمزة والكسائي من الكوفيين، لأنهم من البيئة العراقية، موطن تميم وأسد وغيرها من القبائل التي كانت تؤثر الادغام، ولعل اختلاف التميميين والحجازيين في إيثار الادغام والاظهار غير بعيد عن الأذهان، فالتميميون يقولون في أمر المضعف: ردّ، ومدّ، والحجازيون يقولون: اردد وامدد، وفي المضارع المجزوم المصنف يقول التميميون: لم يرد، ولم يمد، والحجازيون يقولون: لم يردد ولم يمدد.

يضاف إلى هذا أن هذين الموضعين اللذين نتحدث عنهما واللذين منع البصريون الادغام فيهما كان أبو عمرو بن العلاء يؤثر الادغام فيهما (٣) فلعل الفراء كان يستند إلى هذه القراءة في تجويزه الادغام في أمثالها، تمشياً مع منهجه ومنهج أصحابه من الكوفيين، من الأخذ بالشاهد الواحد، أو القراءة الواحدة، والقراءة كما يأتي، مصدر مهم من المصادر التي اعتمد الكوفيون

---

(١) شرح الرضي على الشافية ص ٢٨٣.
(٢) شرح الاشموني جـ٤ ص ٣٦٧.
(٣) نفس المصدر.

عليها فى دراسة النحو .

إن ظاهرة الادغام مبنية على أن لبعض الحروف تأثيراً فى بعض ، يدعو إليه الاستعمال ، وما يتطلبه من اقتصاد فى المجهود العضلى وانسجام فى الموسيقى اللغوية ، وقد تنبه القدماء من فقهاء اللغة إلى هذا التأثر المتبادل بين الحروف ، ولكنهم فسروه بما لا يتفق مع ما وصل إليه الدرس الحديث ، فاعتبروا بعض الحروف قوياً ، وبعضه الآخر ضعيفاً ، وقالوا إن للحروف القوية تأثيراً في الحروف الضعيفة ، ما اجتمع حرفان : قوى وضعيف . (١)

والتفسير الحديث لهذا التأثير هو ما أشرنا إليه من تطلب الاستعمال اقتصادا في المجهول العضلى ، وانسجاماً في موسيقى اللغة ، فاذا اجتمع صوتان : احدهما مهموس ، والآخر مجهور ، أثر أحدهما في الآخر ، حتى يصبحا مجهورين معا ، أو مهموسين معا ، ليكون إخراجها مرة واحدة ، ببذل مجهود واحد ، أو ليكون عمل اللسان من وجه واحد ، على حد تعبير الخليل بن أحمد . (٢)

وهذا التأثر المتبادل بين الأصوات ظاهرة معروفة في اللغات غير العربية أيضاً ، فالأصوات الساكنة تؤثر في أصوات اللين ترقيقاً وتفخيماً ، والأصوات الساكنة تؤثر في أخواتها الساكنة ، كما يبدو من قلب الصاد سيناً اذا جاءت بعدها القاف في كلمة واحدة ، كالصويق والسويق ، ويصدق ويزدق ، أو الطاء ، كالصراط والسراط ، الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة في العربية .

وكما يبدو من تأثير الحرف « p » في الانجليزية في الحروف « t » «

---

(١) الخصائص جـ١ ص ٥٣ ، ٥٤

(٢) عقد والتربمان Walter Pipman فصلا فى تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض وذكر وجوهاً عدة للتأثر ، وقد قال ما نصه :

When two kindred sounds come together ; thore mouements that are common to both are made only once .

.. The English Phonetics " P . 141

إذا وقعت قبلها كما كان في كلمة *fiuepens* فانها تلفظ : *fifepens* وكما يؤثر الحرف « *N* » في الحرف « *D* » اذا كانت « *D* » مسبوقة ومتلوة بالحرف « *N* » كما في كلمة *Kindness* فتكون الكلمة *Kinness* (١) الى غير ذلك من الامثلة .

* * *

ومن الظواهر اللغوية التي التفتوا اليها وحكوا أمثلة وشواهد لها ظاهرة الابدال . وظاهرة الابدال شائعة في اللغة العربية شيوعاً يصعب معه تمداد وجوهه ونواحيه ، لأن اللهجات العربية كثيرة ، ولكل لهجة خصائص ومزايا ترجع الى ما يحيط بالقبيلة صاحبة اللهجة من عوامل تقربها من الحضارة أو تبعدها عنهـــا .

وظاهرة الابدال مظهر من مظاهر الاختلاف بين اللهجات القديمة ، وهي يختلف بعضها عن بعض فيما تعوده كل منها من ايثار الأصوات الشديدة ، أو الرخوة أو المهموسة ، أو المجهورة ، ومن تحمل الهمز ، أو التخفف منه تسهيلا أو حذفا أو إبدالا إلى غير ذلك .

وقد روت لنا كتب اللغة كثيراً من هـــذه اللهجات كعجعجة قضاعة (الجعجعة ابدال الجيم من الياء المشدودة) ، واستنطاء هـــذيل والأزد وقيس والأنصـــار (الاستنطاء : ابدال النون من العين الساكنة اذا جاورت الطاء كأنطى في أعطى) وشنشنة اليمن (وهي جعل الكاف شينا) وعنعنة تميم وقيس (وهي إبدال العين من الهمزة المبدوء بها) ، وغيرها .

وقد يكون من عوامل الابدال تقارب الأصوات في المخرج وهـــذا مما التفت إليه الكوفيون ، ونص الفراء عليه فقد قال في تفسيره قوله تعالى : « واذا

(1) P . 190 " *The Phonetics of English* ,, Dr . IDA C . WARD .

السماء كشطت » . « نزعت » وطويت . وفي قراءة عبدالله : قشطت بالقاف وهما لغتان ، والعرب تقول القافور والكافور والقف والكف . إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقباً في اللغات ، كما يقال : جدف وجدث تعاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام ، كما قيل : الأثافي والأثافي ووقعوا في عاثور شر وعافور شر » . (١)

وقد تأثر الكوفيون بلهجات العرب الذين انتشروا في العراق وأكثرهم من تميم وأسد ، فبنوا كثيراً من أحكامهم عليها .

فمن ذلك إيثار الادغام في قراءة حمزة والكسائي لأن تميماً وأسداً تؤثرانه ، ومن ذلك : تحقيق الهمزة في « أئمة » وأمثالها (٢) مما اجتمعت فيه همزتان في كلمة واحدة وكل واحدة منهما في مقطع ، لأن التزام الهمزة وتحقيقه من خصائص لهجة تميم . (٣)

ومن ذلك رأي الفراء وتلميذه ابن السكيت فيما كان من النعوت على « فعلى » مثل الدنيا والعليا ، فانهما كانا يذهبان إلى أنه بالياء مطلقاً ، وعللا ذلك باستثقال الجمع بين والواو الضمة في أوله . (٤)

وأكبر الظن أن الفراء كان ينظر الى لغة بني تميم التي كانت تنطق هذه الصيغة بالياء مطلقاً ، وكانوا يقولون : القصيا ، وهو القياس عند النحاة ولذلك عدوا « القصوى » عند الحجازيين شاذة قياساً ، فصيحة استعمالا . (٥)

ومن مظاهر الابدال التي حكوها : إبدال الهاء من الهمزة ، فقد حكى اللحياني

---

(١) معاني القرآن للفراء ورقة ٢١٦ .
(٢) شرح الاشموني جـ ٤ ص ٣١٦ .
(٣) اللهجات العربية : الدكتور ابراهيم أنيس ، ص ٥٧ .
(٤) شرح الاشموني جـ ٤ ص ٣٢١ .
(٥) شرح الاشموني جـ ٤ ص ٣٣٠ .

وابن السكيت : هردت الشيء أى أردته أهريده ، بفتح الهاء كهرقته أهريقه(١) ومن ذلك قول الشاعر .

فهياك والأمر الذى إن توسعت موارده ضاقت عليك المصادر

أراد إياك والهاء بدل من الهمزة لا أصل ، لأن إياك كما يقول الرضى ، أكثر من هياك .(٢)

ومنه : لهنك وسيأتى الكلام عليها فى النحوتات .

(٢)

بقية المعالجة الصوتية

فاذا ما انتهى الدارس من معرفة الأصوات والوقوف على خصائصها ممتزجة متألفة انتقل إلى الخطوة الطبيعية التالية ، وهى : دراسة الكلمات فان ما ينشأ من تمازج الأصوات له دخل كبير فى صيغ الكلمات وأوزانها ، فالادغام والاعلال والابدال ، كل هذه العوارض التى تعرض للكلمات انما تبنى على قوانين صوتية مرجعها ذلك التأثر المتبادل بين الحروف حين تتألف ويتصل بعضها ببعض .

تدرس الكلمات حينئذ من حيث أصولها وما يطرأ على هذه الأصول من زيادة يتطلبها المعنى الذى قصد اليه المتكلم ، ومن حذف يتطلبه الاستعمال للسهولة والتخفيف باسقاط بعض الحروف وما يجد فيها من إبدال ، كما فعل العرب من قلب الواو الأولى تاء ، إذا اجتمع واوان فى أول الكلمة ، كما فى « توجل » التى أصلها

---

(١) شرح المفصل جـ ١٠ ص ٤٢ .

(٢) شرح الرضى على الشافية ص ٣٣٤ .

« وولج » عند الخليل وسيبويه ، أو قلبهـــا همزة كما فى « أو يصل » تصغير « واصل » ، مع أن القياس يقتضى أن يكون تصغيره على « وُيصل » كفُوَيضل وصويلح من فاضل وصالح .

قال سيبويه « سألت الخليل عن « فعل » من وأيت (١) فقال وُؤُىَ كما ترى . فسألته فيمن خفف الهمزة . فقال « أوي » كما ترى فأبدلوا من الواو همزة . . فقال لا بد من الهمزة لأنه لا يلتقى واوان فى أول الحروف » . (٢)

وما يعتريها من إعلال إذا كان فى الكلمات تلك الأصول الصائتة التى يسميها النحاة أحرف اللين أو أحرف المد .

ولهذه الأصوات دخل كبير فى اختلاف اللهجات ، وهى كثيرة الدوران فى كل لغة من اللغات ، ولها فى كل لغة طريقة خاصة للنطق بها ، بحيث اذا أصابها شىء من التحريف ولو كان ضئيلا شعر أصحاب اللغة به وأصبح وقعه على آذانهم ثقيلا غير مستساغ .

ولكن قدماءنا لم يعنوا بهذه الأصوات ، ولم يولوها العناية الكافية ، ولم يشيروا إلى ما بين الحركات التى وضعوا لها الرسم وفرقوا بينهـــا بالمصطلحات الدقيقة ، وجعلوها أساساً لدراستهم ، وبين أحرف اللين أو المد من وشيجة وقرابة ، بل لم يعرفوا أنها هى هى لولا اختلاف فى الكم ، اللهم إلا التفاتة من الخليل لم يعن بها الدارسون من بعده فقد كان يقول : « الفتحة من الألف والكسرة من الياء ، والضمة من الواو فكل واحدة شىء مما ذكرت » (٣) والتفاتات أخرى صدرت

---

(١) وأيت : وعدت ، ضمنت « القاموس المحيط » .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٣٥٦ .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٣١٥ .

عن بعض فقهاء اللغة (١) ويبدو لى أنهم كانوا يحاكون الخليل فيما ذهب إليه.

ولهذه الأصوات دخل كبير فى كثير من الظواهر اللغوية ، كالاعلال والابدال ، وغيرهما ، ومثلها الهمزة .

والهمزة عند القدماء حرف مضغوط إذا رفه عنه انقلب واوا ، أو ياء او ألفا ، وهى عندهم أشد الحروف لأنها « نبرة فى الصدر تخرج باجتهاد» (٢)

وقد ترتب على شدتها أن اختلفت قبائل العرب فى تحقيقها وتسهيلها بحسب ما أحيط به كل منها من ظروف وملابسات بيئية ، فأخذ بعضها بنصيب من حياة الحضر ، وبعضها بنصيب من حياة البدو .. فتحقيق الهمزة مظهر من مظاهر البداوة ، وتسهيلها أو التخلص منها مظهر من مظاهر الحضارة . وهذا مما يفسر ما كان القدماء يشعرون به من أن بعض العرب أشد تصويتاً من بعض .

وكان الخليل من القدماء قد رأى كثيراً من العرب يستثقلون الهمزة الواحدة فلا يحققونها فضلا عن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة أو في كلمتين ، وعلى هذا بنى رأيه فى القلب المكانى

والقلب المكانى عنده قياسى فى ثلاثة مواضع ، لجأ العرب إلى القلب فيها هرباً من اجتماع همزتين . وهى :

١ ـ اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام ، نحو جاءٍ وشاءٍ ، من « جاء

---

(١) عقد ابن جني ٠ فى الخصائص بابا فى مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف ذهب فيه الى نفس ما ذهب اليه الخليل من أن الحركات أبعاض الحروف وقد جاء في هذا الباب ما نصه : « وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من متقدمي القوم (ويعنى الخليل فيما أظن) من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندى أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها وذلك نولك فى اشباع (ضرب) ونحوه : ضورى با » .
« الخصائص جـ ٢ ص ١٥٤ من مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول رقمها : ٤٩ ٢٦٠ »

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ١٦٧ .

وشاء » .

٢ - وجمع ما كان يوزن فعيلة ، مهموز اللام ، نحو خطيئة وخطايا .

٣ - وما كان يوزن فعلاء ، مهموز اللام نحو أشياء ، وهي عنده في الأصل شيئاء ، نقلت الهمزة الأولى إلى موضع الفاء ، ووزنها عنده : لفعاء . فالخليل إذن يقول بالقلب في كل موضع إذا ترك القلب فيه أدى ذلك إلى اجتماع همزتين .

أما الكوفيون فقد لاحظوا هذه الظاهرة أعني استثقال الهمزة والعمل على التخفف منها ، بتسهيلها أو حذفها أو أبدالها ، ولكنهم لم يعمموها ولم يخضعوا القليل للكثير فيها ، لأنهم وجدوا مجموعتين كبيرتين من العرب : إحداهما تميل الى تحقيق الهمزة والهمزتين سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ، والأخرى : تميل إلى التخفف منها ، فأجازوا اللغتين معا وقاسوا عليها .

مالوا إلى تحقيق الهمزة تارة ، فلم يأبوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة فقد قرأ جماعة من القراء وهم أهل الكوفة : عاصم وحمزة والكسائي : أأنة بهمزتين (١) ولا اجتماعها في كلمتين ، فقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيها معا ، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة » (٢) وذلك نحو « جاء أشراطها » .

وتخففوا من الهمزة بقلبها حرف علة تارة أخرى ، فقد قالوا في رفء مصدر رفأت : رفو ، وفي خبء : خبو ، وفي رفأت ونشأت : رفوت ونشوت ، وفي خبـــأت وقرأت : خبيت وقريت . (٣)

وكما روى عن الكسائي أنه كان يحذف الهمزة من نحو أناس ، ويحذفها من رأيت مع همزة الاستفهام ، فيقول ناس وأريت « وهو قراءة الكسائي في

---

(١) شرح الرضي على الشافية ص ٢٦٩ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ص ٢٧٢ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ص ٢٦١ .

جميع ما أوله همزة (يعنى همزة استفهام) من رأى المتصل به التاء والنون ». (١)

وترددهم هذا بين تحقيق الهمزة ، والتخفف منها يتسق مع مذهبهم في القياس على كل لغة دون تفضيل لواحدة على أخرى ، أو تغليب لهجة على لهجة ، لأن من العرب من كان يميل إلى الهمز ، وهم المتوغلون فى حياة البادية ، كبنى تميم وأمثالهم ، ومنهم من كان يميل إلى التخفف منها بتسهيلها ، أو حذفها ، وهم الذين مالوا إلى الأصوات الرخوة ، أو الشبيهة بالرخوة ، واستثقلوا الهمزة لأنها أشد الحروف الشديدة ، كأهل الحجاز وأمثالهم .

واحتج ابن يعيش للكوفيين فى تحقيقهم الهمزتين في كلة واحدة وفى كلمتين ، فقال : « والحجة لهم أن الهمزة من حروف الحلق ، وقد تجتمع حروف الحلق فى نحو اللماعة ، ولمحت عينه ، فكذلك الهمزة » . (٢)

واحتجاجه ضعيف لأمرين :

١ - أن الهمزة إذا كانت في نظره من حروف الحلق فهى أثقلها ، يشعرنا بذلك قول سيبويه : « إنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد » ، فلا يصح قياسها على حروف الحلق .

أما المحدثون فقد أخرجوها من طائفة الحروف الحلقية ، لأن مخرجها فتحة المزمار نفسها ، وهى عندهم أشد الحروف الانفجارية ، ويقتضى التصويت بها بذل مجهود عضلى لا يبذل فى سائر الأصوات الانفجارية الأخرى كالباء وغيرها .

٢ - وأن المسألة لا شأن للقياس فيها ، لأنها تتعلق بوجود لهجة ، فاذا ثبت أن من العرب من يحقق الهمزة الواحدة ، والهمزتين - وهو ثابت - لأنهم

---

(١) شرح الرضى على الشافية ص ٢٠٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ١١٨ .

قالوا : إن تميماً وأسداً تؤثران الهمز ، ولأن القراءة ، وهي تمثل لهجة من اللهجات ، رويت بتحقيق الهمزتين في أئمة ، وفي « جاء أشراطها » إذا ثبت ذلك بطل القياس ، إذ لا قياس مع وجود النص ، كما يقول الأصوليون .

* * *

وما قلناه في الهمز من أن العرب يختلفون فيما بينهم في إيثاره ، وإيثار التخفف منه لاختلاف عاداتهم الكلامية ، من حيث استسهال تحقيقه ، واستثقاله - نقوله في الامالة أيضاً .

وقد اختلف العرب فيها ، فأكثر أهل الحجاز يميلون إلى الفتح ، وأكثر أهل نجد يؤثرون الامالة ، وقد يفصلون ، فيميلون في بعض الأبنية ، ويفتحون في بعضها الآخر .

قال الفراء : « أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل شاء وجاء وكاد ، وما كان من ذوات الياء والواو . قال : وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يسرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء ، ويفتحون في ذوات الواو ، مثل قال وجال » . (١)

فلا مجال إذن للخلاف بين النحويين فيما اختلفوا فيه ، ولا معنى لما جاء عنهم من وضع حد للامالة ، وتفريق بين الأسماء والأفعال ، فمنعوها في الأفعال وقالوا بشذوذها في الأسماء (٢) ، أو تخصيص الامالة بالأسماء دون الحروف ، أو لما جاء عنهم من إمالة الألف الواقعة بعد الياء ، سواء أكانت متصلة بها مثل « سيال » بفتحتين (نوع من الشجر) ، أو منفصلة عنها بحرف واحد نحو شيبان ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو : « حبيبها أدر » ، « فإن كانت منفصلة بحرفين ليس

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٥٤ .

(٢) همع الهوامع للسيوطي جـ ٢ ص ٢٠١ .

أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين امتنعت الامالة » . (١)

وكان ينبغي أن يبنوا هذه الأحكام على أساس التفاوت المعروف بين القبائل ، بأن يتقصوا اللهجات كل واحدة منها على حدة ، أو يصنفوها مجموعات كل مجموعة تضم إليها طائفة من اللهجات التي تشترك في صفة أو أكثر ، ثم يستخلصون مزايا كل مجموعة منها على حدة ، لتكون أحكامهم صحيحة ، مطابقة لواقع اللهجات المدروسة . . . أما اعتبار اللهجات كلها لهجة واحدة ، واستخلاص حكم عام فتجاهل لواقع العربية ، كان قد أوقعهم في كثير من هذه الأحكام المصنوعة المتكلفة .

* * *

كيف تتألف بنية الكلمة ؟

تتألف الكلمات عند الخليل - رأس المدرستين - بضم بعض الأصوات الساكنة إلى بعض ، وهي ساكنة خلو من الدلالة على معنى من المعاني ، بل لا يستطاع النطق بها ، حتى يتوصل إلى ذلك بحروف اللين ، أو بالحركات التي هي أبعاض حروف اللين ، ولا أعلم للكوفيين رأياً يخالف رأي الخليل .

كان الخليل يقول : « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ، ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء مما ذكرت » . (٢)

وإذ عرف أن الأصوات الساكنة هي البناء الذي لا زيادة فيه ، انفسح المجال لدراسة البناء من عدة نواح ، ومن هذه النواحي ما يتصل بالتجرد والزيادة

---

(١) شرح الأشموني جـ٤ ص ٢٣٤ .

(٢) الكتاب جـ٢ ص ٣١٥

عند أهل التصريف .

وينبغي على هذا ألا يكون في اللغة العربية كلمة مجردة ، لا زيادة فيها ، لأنه ما من كلمة إلا كان فيها شيء من الحركات ، أو أحرف اللين ، لتعذر النطق بالأصوات الساكنة وحدها ، كما قال الخليل .

ولكن القدماء تسمحوا في الحركات فمدوها جزءاً من الأصول التي تتألف منها الكلمات ، فإذا عرضوا للمجردات والمزيدات قصدوا إلى ما زاد على الأصوات الساكنة المحركة بالفتحة أو الكسرة أو الضمة ، من أصوات أخرى زيدت للدلالة على معنى زائد على المعنى المستفاد من أصل البناء .

* * *

المجرد والمزيد :

كان الخليل يرى أن أبنية الكلمات ثلاثية ورباعية وخماسية ، لا تقل عن ثلاثة أحرف ، « حرف يبتدأ به ، وحرف تحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه ، فهذه ثلاثة أحرف ، مثل سعد ، وعمر ، ونحوهما من الأسماء ، بدىء بالعين ، وحشيت الكلمة بالميم ، ووقف على الراء » (١) ، ولا تزيد على خمسة « فليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف ، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة » . (٢)

وجاء الكوفيون فوافقوا الخليل على انها لا تقل عن ثلاثة ، ولكنهم خالفوه في الرباعي والخماسي ، وعندهم أن البناء لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة فزائد على أصل البناء .

---

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٣ .

(٢) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٢ .

قال الرضى : « اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعى والخماسى صنفان غير الثلاثى ، وقال الفراء والكسائى : بل أصلها الثلاثى »(١) ، ولكن الكسائى والفراء اختلفا فى الزائد ، فالكسائى كان يرى أن الزائد فى الرباعى هو الحرف الذى قبل الآخر ، وكان الفراء يرى أن الزائد فيه هو الحرف الأخير والزائد فى الخماسى حرفاه الأخيران .(٢)

فالمثال المجرد على هذا عندهم هو : « ف ع ل » ، أما مازاد على ذلك من تكرار اللام حين يوزن الرباعى نحو جعفر بفعلل ، والخماسي نحو سفرجل بفعلّل إنما هو زيادة طارئة على أصل البناء .

وبهذا يحتجون لمذهبهم ويقولون : « إنما قلنا ذلك ، لأنا أجمعنا على أن وزن « جعفر » فعلل ، ووزن سفرجل : فعلل ، وقد علمنا أن أصل فعلل ، وفعلل : فاء وعين ولام واحدة ، فقد علمنا أن إحدى اللامين فى وزن « جعفر » زائدة ، واللامان في وزن « سفرجل » زائدتان » .(٣)

وأكبر الظن أنهم قاسوا زيادة اللام فى هذين المثالين على زيادة العين فى مثل : « فعّل » ، كقدم ، وأخر ، وعلى هذا جوز الفراء تكرار الفاء والعين فى الميزان ، ولو كانا أصلين ، فكان يزن مثل سلسبيل بفعفليل ، بينما أكثر النحاة من البصريين ، ومن حذا حذوهم يزنونها بفعلليل .(٤)

* * *

وإذ ذهب الكوفيون إلى أن البناء لايكون على أقل من ثلاثة أصول اعترضتهم أسماء شاذة ، يدل ظاهرها على أنها تألفت من أصلين اثنين ، كأخ ،

---

(١) شرح الرضي على الشافية ، ص ١٩

(٢) نفس المصدر

(٣) الانصاف فى مسائل الخلاف - « مسألة ١١٤ »

(٤) شرح الرضي على الشافيه ص ٢٢٦

وأب ، وحم ، وفو ، وغيرهن .

ولكي يستقيم لهم هذا الاصل سلكوا نفس السبيل التي سلكها الخليل في التخلص مما استعصى على أصله ، أعني سلكوا سبيل التأول فزعموا أن هذه وأمثالها إنما كانت في الأصل مبنية على ثلاثة أصول ، غير أن استعمالها على الألسنة كثيراً أسقط منها الاصل الثالث للتخفيف . وكان الفراء يذهب إلى أن « وزن أخ وأب وحم » : فعل ، وأن وزن « فو » : « فُعْل »(١) أما الحرف الثالث الذي يتم به البناء فهو الواو المحذوفة في الثلاثة الأولى ، وهي التي تظهر إذا قيل فيها : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وفي « فو » الهاء المحذوفة التي تظهر إذا قيل فيها : ، أفواه .

وقال ثعلب : « يقال : هذا أبك ، وهذا أباك ، وهذا أبوك ، ثلاث لغات فمن قال : أبك ، قال: هذا أبان ، أب وأبان ، ويجوز فيه : أبوان . ومن قال : أباك وأبوك فتثنيتها واحدة : أبوان » .(٢)

وانبنى على شذوذ هذه المفردات ، وتعدد اللهجات فيهن أن ذهبوا إلى إعراب الأسماء الستة بالحركات والحروف جميعاً . والسبب الذي جاء عنهم ، وهو في الأصل مذهب الكسائي والفراء (٣) ، في تفسير وجهة نظرهم في إعرابهن بالحركات أيضاً :

« أن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الافراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الاضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاماً ، ومررت بغلام ، فاذا أضفته ، قلت : هذا غلامك ورأيت غلامك ، ومررت بغلامك ، فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حالة الافراد

---

(١) شرح شرح الاشموني جـ ١ ص ٨٠

(٢) مجالس ثعلب ، ص ٤٦٨ .

(٣) همع الهوامع جـ ١ ص ٣٨ .

هي بعينها تكون إعراباً له في حال الاضافة ، فكذلك ههنا .

والذي يدل على صحة هذا : تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو ، والألف ، والياء ، بعد هـــذه الحركات تجرى مجرى الحركات في كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين » . (١)

* * *

أما المحدثون فيرون أن الأصل السامي الذى تشترك فيه اللغات السامية المختلفة فى الغالب يتكون من ثلاثة أصول (٢) والعربية إحدى هذه اللغات ، فالجمهرة الغالبة من أبنيتها إنما بنى على ثلاثة أصول ، وهى المرحلة التطورية التى استقرت عندها اللغة العربية في رأى الكوفيين كما يدل عليه تشبثهم فى أن أقل ما يتألف منه الاسم ثلاثة أصول .

غير أن أقدم الأسماء صيغة - كما يقول برجستراسر - هي الأسماء الثنائية ، والعربية قد حافظت مع بنائها الأصلى على كثير منها ، غير أنها اشتقت من بعضها صيغاً جديدة بزيادة أحد حرفي العلة ، أو بزيادة همزة أو هاء ، مثال ذلك فى الجمع الصحيح : أخوات ، وفي جمع التكسير : آباء ، وفى الأسماء المشتقة أبوة ، وفى الأفعال المشتقة : سمى ، وفاوه » . (٣)

وحاول « پاول كراوس » أن يثبت ثنائية البناء فى اللغة العربية بادخاله فى هذا النطاق جميع الأفعال التي يسميها أهل العربية : « جوفاً » ، ولكنه

---

(١) الانصاف - مسألة « ٢ » .

(٢) نشوة اللغة العربية ، للاب انستاس الكرملى ، ص ١٠٧ ، مقدمة لدرس لغة العرب للعلايلى ص ١٢٤ ، التوطئة للدكتور فؤاد حسنين ص ٥ . فقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافى ، ص ١٢ .

(٣) برجستراسر : التطور النحوى للغة العربية ، ص ٦١

قال أخيراً :

« على كل حال ، إذا نظرنا إلى هذه المسألة فسنرى أنه إن كانت هناك أمثال ثنائية قديمة في اللغة العربية فانها أصبحت كلها تدخل فى ظرف التثليث ، وبقايا الثنائية فى العربية نجدها فى بعض الأسماء التى نعتبرها أقدم الأسماء العربية » .

ثم ذكر من هذه الأسماء عدة ثنائيات ، منها : دم ، أخ ، ابن ، اسم ، فم ، مئة ، سنة ، مائة ، وغيرهن . ثم انتهى إلى مثل ما انتهى إليه « برجستراسر » ، فذكر أن الكلمة « تتطور إلى الثلاثية بطرق ثلاث : (١) إما باضافة حرف فى آخرها « كأخ ، وأب ، ونحوهما » ، و (٢) إما بالتشديد « نحو فر التى ظن هو أن أصلها : فر ، ، و (٣) إما بمد الحركة التى بين الحرفين ، « نحو قام ونام ، وغيرهما من الافعال الجوف ، ظناً بأن أصلها . قم ، ونم » . (١)

هم إذن يتفقون مع الخليل البصرى ، والفراء الكوفى فى أن الأساس فى المفردات العربية ثلاثى الأصول ، ويختلفون معهم فى هذه الثنائيات القديمة.

فالمحدثون يرون أنها أقدم الأسماء ، وأنها تخلفت عن أخواتها فلم يلحقها التطور ، ولكن العربية كانت - بعد أن استقر أساسها فى الثلاثى - تشتق منها صيغاً ثلاثية بزيادة أحد أحرف العلة ، أو بزياوة همزة ، أو بزيادة هاء ، أو بعطل الحركة ، حتى تصبح حرفاً .

والقدماء يرون أنها كبقية الثلاثيات ، كانت أصولها ثلاثة ، ثم أسقط الاستعمال منها الأصل الثالث للتخفيف ، لأن الحرف الثالث - وخاصة إذا كان أحد حروف اللين - كثيراً ما يطرأ عليه التغيير ، أو الحذف ، فاذا احتيج إليه أرجعوه فى حال الاضافة ، أو التثنية ، أو الجمع ، أو التصغير .

---

(١) محاضرات المرحوم الاستاذ يوهان كراوس فى طلبة الليسانس عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤

وللأستاذ إبراهيم مصطفى فى « إحياء النحو » رأى خاص فى الأسماء الستة ، انحاز فيه الى رأى المحدثين ، ولكنه لم يقل بمقالتهم أن « أخوك وأبوك » وأخواتها أبنية ثلاثية ، اشتقت من الثنائى القديم بزيادة الواو فيهن ، لأنه يرى أن الضمة فى حال الرفع طالت حتى أصبحت واواً ، والفتحة فى حالة النصب طالت حتى أصبحت ألفا ، والكسرة فى حال الخفض طالت حتى أصبحت ياء ، فما يتصور أنه حرف ثالث ليس فى الحقيقة إلا امتداداً لحركة الحرف الثانى فيها . (١)

ولكن الحرف الثالث فى كلمة أخ ، وأب ، وحم ، وهى فى حالة الافراد ثابت فى بعض اللغات السامية الأخرى .

« فأب » فى الآشورية والبابلية : أبو ، وفى الآرامية : أبا .

و « أخ » فى الآشورية والبابلية : أخو ، وفى الحبشية ولغات جنوب الجزيرة : أحو .

و « حم » فى الآشورية والبابلية : أمو ، وفى الارامية : حما . (٢)

ووجود الحرف الثالث فى هذه اللغات لا يدفع قول الأستاذ إبراهيم مصطفى حسب ، وإنما يدفع رأى « پاول كراوس » (وبرجستراسر) أيضاً ويؤيد فى الوقت ذاته رأى الخليل ، والفراء ، فى أنها كانت ثلاثية ثم أسقط الاستعمال منها الأصل الثالث .

ويخيل إلى أن هذه الأسماء كانت فى أقدم صورها ملحقة بالواو فى حالة الافراد ، كما هى فى الآشورية والبابلية والحبشية ولغات جنوب الجزيرة لأن فى اللغات السامية ومنها العربية بوجه خاص ، نفوراً من الثنائية .

---

(١) احياء النحو ، ص ١٠٩

(٢) تاريخ اللغات السامية : ولفنسون ص ٢٨٣ ، ٣٨٦ .

ويستند الأستاذ (باول كراوس) فى هذا النفور إلى ما لاحظه فى أكثر اللهجات العربية الحديثة من نفور من هذه الثنائية ، « ففى اكثر اللهجات العربية نجد أن الكلمة (يد) أصبحت (يد) بتشديد الدال ، وأن اليد الصغيرة فى بعض اللهجات إيده ، وفى اللهجة المصرية ، (واللهجة العراقية أيضاً) نجد (إيد) التى أصلها : (بيد) » (١)

فاضطرت العربية من قديم - كما يخيل إلى - أن تلحق هـذه الثنائيات واواً لتطول ، فتتسق مع ماستروحت إليه من الأساس الذى استقر فيه بناؤها العام ، أعنى الثلاثى .

ولكن العربية بعد أن ابتدعت التنوين أخضعت هـذه الأسماء له ، كما أخضعت له غيرها ، فذهبت الواو ، إذ لم يعد لها مكان فيها بعد أن قام التنوين مقامها ، وتحققت به الغاية من إلحاقها بهذه الأسماء .

ولهذا تعود الواو إذا زال التنوين فى حال الاضافة ، فيقال (أبوك ، وأخوك) ، ولهذا أيضاً اختلط الأمر على الكوفيين ، فذهبوا إلى إعراب هذه الأسماء من مكانين .

ومهما يكن من أمر فاجراء البصريين لهذه الاسماء الستة مجرى الثلاثى التام فى إعرابهن بالحركات أقرب الى طبيعة العربية من إجراء الكوفيين لهن فى انتهاج إعراب غريب كان موضوع جدل طويل ، مع أنهم كانوا يتفقون مع البصريين فى أنهن ثلاثيات الأصول .

* * *

على أن الكوفيين ما لبثوا أن واجهوا شواذ أخرى استعصى عليهم اندراجها تحت الأصل الذى أخذوا به ، وهو أن أقل ما يتألف منه الكلمة

---

(١) محاضرات « باول كراوس » .

العربية إنما هو ثلاثة أصول ، وعرضوا لهذه الشواذ ، ولكنهم لم يعرضوا لمشكلة القول بأنها أسماء مع أنها لم تتألف من ثلاثة أصول ، ولم يحاولوا فيها ما حاولوا في الأسماء الستة .

وأكبر الظن أنها كانت عندهم أدوات وكنايات أكثر منها أسماء صريحة، ولعلهم كانوا قد شعروا بوجود مثلها في اللغات الأخرى، ولا سيما اللغات السامية التي اتصل أهلها بهم ، واتصلوا هم بأهلها ، فتركوها دون أن يبدوا فيها رأياً ، أو يخضعوها لتأويل .

ومن ذلك : الضمائر ، وأسماء الاشارة ، والأسماء الموصولة ، التي بنيا كثرها على مقطع واحد ، أو مقطعين ، وهي ألفاظ قليلة الأصول ، استخدمتها اللغات كنايات عن الأسماء ، واستعاضت بها عن تكرار الأسماء الظاهرة ، لذلك كان الكوفيون لا يفرقون بين « المضمر » و « المكنى » فهما من الأسماء المترادفة عندهم (١) ووظيفتها في الكلام واحدة .

وللكوفيين في هذه الكنايات آراء يحسن أن نعرض لها لنوازن بينها وبين آراء البصريين فيها من جهة وبين آراء القدماء جميعاً وآراء المحدثين من جهة أخرى ما تهيأت لنا سأسباب الموازنة ، لنستطيع تقدير أعمالهم ، ورصد مدى ما وفقوا إليه من صواب الرأي في دراستهم .

* * *

الضمائر :

والضمائر متصلة ومنفصلة . أما المتصلة فهي التاء والكاف والهاء ، والنون ، والياء ، و(نا) ، وكلها ذات مقطع واحد ، وهي التي نجدها في : ضربت ،

---

(١) شرح المفصل جـ ٣ ص ٨٤

وضربنا ، وضربك ، وضربه ، وضربن ، وضربنى . . وأما المنفصلة فهى : أنا ونحن ، وأنت وفروعها ، وهو وفروعها ، وإياى ، وإياك ، وإياه وفروعهن .

أما الضمائر المتصلة فلا يختلف فيهن البصريون والكوفيون ، وهن عندهم جميعاً كلمات بنيت على أصل واحد . . وأما الضمائر المنفصلة فهى موطن الاختلاف بين رجال المدرستين .

أما « أنا ، ونحن » فهما عند الكوفيين أصلان ، لا زيادة فيهما ، ولذلك كانوا يقولون ببناء الأولى على السكون ، أى الألف ، والثانية على الضم .

قال ابن يعيش : «حكى الفراء : آن فعلت ، بقلب الألف إلى موضع العين ، فان صحت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم ، فهو عند الكوفيين مبنى على السكون ، وهى الألف » . (١)

أما البصريون فكانوا يرون أن الكلمة ثنائية مؤلفة من أصلين ، هما : الهمزة والنون ، والألف امتداد لفتح النون ، وإنما فتحوها ، لئلا تشبه الأدوات » . (٢)

وقال الأشمونى : « مذهب البصريين : أن ألف « أنا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين ، واختاره الناظم ، أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة » . (٣)

ولعل رأى الكوفيين فى « أنا » أقرب من مذهب البصريين إلى ما انتهى إليه الدرس الحديث ، فاذا نظرنا فى الجدول الذى وضعه الدكتور « ولفنسون » لضمائر الرفع المنفصلة فى اللغات السامية ، أدركنا صواب الرأى الذى ارتآه الكوفيون .

---

(١) شرح المفصل جـ ٣ ص ٩٤ .
(٢) نفس المصدر .
(٣) شرح الأشمونى جـ ١ ص ١٢٦ .

فبملاحظة الجدول نجد أن الضمير « أنا » :

فى الحبشية : *ana* ، وفى الأرامية : (*eno*) *ena* ، وفى السبئية والمعينية : *ana* ، وفى العبرية : *ani* ، *anohi* ، وفى البابلية والآشورية : *Anaku* .

وكلها تشترك فى الهمزة والنون ، وصوت ثالث هو الألف فى الحبشية ، والآرامية والسبئية والمعينية ، والبابلية والآشورية ، وهي أصول الضمير العربي « أنا » ، والياء أو الواو فى العبرية .

ونجد أن الضمير « نحن » :

فى الحبشية : *nehna* ، وفى الآرامية : *enahnan* ، *hnan* ، وفى السبئية والمعينية : *nahnu* ، وفى العبرية : *anahnu* ، وفى البابلية والآشورية : *anini* . (١)

* * *

وأما « أنت وفروعها » فذهب الكوفيون إلى أن التاء من نفس الكلمة ، والكلمة بكاملها اسم ، عملا بالظاهر » (٢) ، ونسب الرضى هذا إلى الفراء ، فقال : « مذهب الفراء : أن « أنت » بكماله اسم ، والتاء من نفس الكلمة » (٣) ، ولا تعارض بين القولين ، فان الفراء فى مقدمة الأئمة الذين انبنى مذهب الكوفيين على آرائهم ، بل ان أكثر أصولهم إنما انبنت عليها .

وبمراجعة جدول الدكتور « ولفنسون » نجد أن الضمير « أنت » :

فى الحبشية : *anta* ، وفى الآرامية : (*ant*) *at* ، وفى السبئية والمعينية :

---

(١) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ص ٩٠ ، كتاب المفصل فى قواعد اللغة السريانية ، ص ١٨ فيما يخص الضمائر السريانية .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، جـ ٣ ص ٩٥ .

(٣) شرح الرضى على الكافية جـ ٢ ص ١٠

anta ، وفى العبرية : atta ، وفى البابلية والآشورية : atta . (١)

والظاهر - بعد الوقوف عين هذا - يقتضينا متابعة الكوفيين فى العمل به ، والقول بمقالتهم في أنها بسيطة لا مركبة ، فأصول « أنت » العربية موجودة في الحبشية والسبئية ، والمعينية ، والآشورية والبابلية ، والعبرية .

غير أن الأستاذ « برجستراسر » يرجح أن تكون « أنت وفروعها » مركبات من شيئين : التاء التى تتصل بالفعل الماضي ، من نحو « ذهبت وقعدت » ومن مقطع « أن » الذى يحتمل أن يكون من أدوات الأشارة . (٢)

وليس الأستاذ برجستراسر هو أول من قال بتركيبها ، فان القول به قديم قال به بعض النحاة كما يقول الرضى ، «ونسبة السيوطى والصبان إلى أبي الحسن ابن كيسان وهو أحد الذين خلطوا المذهبين » (٣) وذهب فيها مذهباً هو نفس ما ذهب فيها إليه المحدثون فقال « إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظاً » . (٤)

على أن الخليل كان قد سبق إلى القول بتركيبها ولكنه اعتبر « أن » هى الضمير ، أما التاء فقد لحقت للدلالة على الخطاب ، كما لحقت الكاف ذلك (٥) ، ومذهب الخليل فى (أنت وفروعها) هو مذهب البصريين .

* * *

وأما « هو وهى » وفروعها ، فقد (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من

---

(١) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٩ .

(٢) التطور النحوى للغة العربية : برجستراسر ص ٤٨ .

(٣) حاشية الصبان على الأشمونى جـ ١ ص ١٢٧ وهمع الهوامع للسيوطى جـ ١ ص ٦٠ .

(٤) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ١٠

(٥) الكتاب ، جـ ٢ ص ٦٧ .

(هو وهى) الهاء وحدها (١) واحتجوا لمذهبهم هذا بأن الواو والياء تحذفان فى التثنية نحو: هما ، ولو كانتا أصلا لما حذفتا ، ثم أيدوا مذهبهم بنصوص شعرية منها قول الحجير السلولى :

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقول الآخر :

إذاه سيم الخسف آلى بقسم بالله لا يأخذ إلا ما احتكم

أراد الأول فبينا هو ، وأراد الثانى : إذا هو . واحتجاجهم بهذه النصوص لا يستقيم ، لامكان حمل الحذف فيها على الضرورة ، كما يقول أبو البركات بن الأنبارى فى جوابه عن كلماتهم ، لأن للشعر مزايا ليست للنثر ، وللشاعر أن يتصرف فى تراكيبه تصرفاً لا يعرف الحدود .

وإذا رجعنا إلى جدول الدكتور « ولفنسون » رأينا :

في الآرامية : هو = HU ، وهى = HI .

وفى السبئية والمعينية : هو = HUA ، وهى = HIA .

وفى العبرية : هو = HU وهى = HI .

وفى البابليه والآشورية : هو = SU ، وهى = SI . (٢)

فالكوفيون فى أكبر الظن ـ على صواب فيما ذهبوا إليه ، إلا أنهم لم يستطيعوا تأييده ، وما احتجوا به فهو صناعة محضة ، أما النصوص فقد تحمل على الضرورة ، كما صنع أبو البركات بن الأنبارى فى الرد عليهم ، وأما الحذف في التثنية ـ أى فى « هما » ـ كما اعتبروه دليلا آخر على صحة مدعاهم فليس بدليل قوى ، فللمعترض أن يقول : إن « هما » ليست هى على حد التثنية ، وإنما هى

---

(١) الانصاف ـ مسألة ٩٦ .

(٢) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٩

صيغة مستقلة ، استعملت للدلالة على التثنية ، أو يذهب إلى إمكان أن الواو والياء لم يحذفا ، وإنما قصرا بكثرة الاستعمال تخفيفاً .

الكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير ، لأنها هي الضمير وحدها في الآرامية والعبرية ، ولأن السين التي حلت محلها في البابلية والآشورية هي الضمير وحدها أيضاً ، وليس الصوت الملحق بالهاء ، أو السين حرفاً ثانياً ، لأنه - في أغلب الظن - ليس إلا ضمة ممطولة ، أو كسرة ممطولة ، ولا بد من الضمة والكسرة ، ليسهل نطقه على اللسان ، وأغلب الظن أن الضمير في « هو ، وهي » وفروعها هو نفس الضمير المتصل الذي نجده في « ضربه ، وضربها وضربها ، وضربهم ، وضربهن » .

* * *

وأما « إياك ، وإياه » وفروعهن ، ففيهن جدال طويل بين الكوفيين والبصريين ، وبين الكوفيين أنفسهم ، والبصريين أنفسهم ، حتى كان عدد الآراء فيهن من الفريقين : سبعة آراء . (١)

وجمهور الكوفيين يذهبون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضمائر ، وهي منصوبة ، وأن « إيا » عماد لها ، تعتمد عليه اللواحق في حالة انفصالها ، وهو مذهب الفراء ، كما يقول السيوطي . (٢)

وجمهور البصريين يذهبون إلى أن « إيا » هي الضمير ، وهذه اللواحق التي تلحق ، حروف لا موضع لها من الاعراب ، ألحقت بها كما ألحقت التاء بأنها وفروعها ، وكما ألحقت الكاف بأسماء الاشارة . (٣)

وهناك رأيان ، أحدهما لقوم من الكوفيين ، وهو يذهب إلى بساطتها

---

(١) همع الهوامع ج١ ص ٦١

(٢) همع الهوامع ، ج١ ص ٦١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج٢ ص ١٢ .

والثانى للخليل بن أحمد ، وهو يذهب إلى تركيبها .

أما الأول فهو رأى قلة من الكوفيين ، كما يفهم من إهمال أبى البركات ابن الأنبارى إياه حين عرض للخلاف بين البصريين والكوفيين فى إياه ، وإياي وإياك ، وخلاصة هذا الرأى : أن الكلمة ليس فيها تركيب ، وأن « إيا » مع ما بعدها اسم واحد . (١)

وأما رأى الخليل فليس هو رأى البصريين ، لأن للبصريين رأيا آخر ذكرته هنا ، وقد ردوا على الخليل ، ووهنوا قوله ، وكان الخليل يرى أن « إيا » ضمير مبهم ، يحتاج إلى ما يخصصه ، وأن اللواحق التى تلحقه إنما هى الضمائر المتصلة وقد أضيفت « إيا » إليها بدليل ما سمع من قول العرب » إذا بلغ الرجل الستين فاياه وإيا الشواب » . (٢)

فالخليل إذن كان يرى أنها ضمير ، ولكنه يحتاج إلى ما يخصصه ، وإضافته إلى الاسم الظاهر .. كما جاء فى النص ـ تدل على أن الهاء المتصلة بايا الأولى فى النص اسم مضاف إليه أيضاً ، فهو يخالف البصريين باعتبار اللواحق أسماء ، والكوفيين باعتبار « إيا » اسما مضمراً .

وأقرب الآراء من رأى الخليل هو رأى الكوفيين ، لأنهم لم ينكروا عليه اسمية اللواحق ، ولكنهم خالفوه في « إيا » ، وفى إعراب لواحقها ، فانهم يرون أن « إيا » لا محل لها من الاعراب ، وإنما أتي بها لتكون عماداً للضمائر فى حالة الانفصال ، وان اللواحق فى محل نصب لأنها هى الضمائر ، لا إيا .

ويبدو لى أن رأى الخليل فى « إياك وإياه وإياى » مستقيم لثلاثة أمور .

١ ـ أنه سمع العرب يقولون : « إذا بلغ الرجل الستين فاياه وإيا الشواب »

---

(١) شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ١٣ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ١٤١ والانصاف (مسألة ٩٨) .

واستعمالهم إياها مضافة إلى الظاهر يشعر بجواز إضافتها إلى المضمر .

٢ - وأن « إيا » فى استعمالها خالفت أخواتها من الضمائر ، لأنها مبهمة ، تحتاج إلى ما يخصصها ، بالحاق علامة المتكلم ، والمخاطب ، والغيبة بها ، وذلك يشعر بأنها تختلف عن سائر أخواتها ، وأنها ليست بمنزلتها في التعريف ، ويشعر بقوة رأى الخليل فى إبهامها ، واحتياجها إلى ما يزيل الابهام عنها باضافتها .

٣ - وأن الحروف التى تلحقها ، كما يزعم البصريون هى بعينها التى تستعمل أسماء ، فكيف يفرقون بين استعمالها حروفاً واستعمالها أسماء ، وليس ذلك إلا لذهابهم إلى أن « إيا » ضمير معرفة ، فلما عدوها من المعارف أجاوا اعتبار العلامات بعدها أسماء ، لأن كونها أسماء يستدعى أن يكون لها محل من الاعراب ، ولا محل لها ههنا إلا أن تكون مضافاً إليه ، وهذا ما لا يستطيعون تصوره ، لأن الضمائر عندهم لا تضاف ، لفنائها عن التعريف والتخصيص .

* * *

أسماء الاشارة ، والأسماء الموصولة :

وأما أسماء الاشارة والأسماء الموصولة ، فللنحاة القدماء فيهن آراء غامضة ، وقد اختلفوا فى « ذا » من أسماء الاشارة و (الذى) من الأسماء الموصولة ، هل الاسم فيها هو الذال وحدها ، أو الذال والألف فى « ذا » ، واللام والذال والياء فى « الذى » . ؟

وقد ذهب الكوفيون إلى الأول ، واحتجوا لمذهبهم بما هو صناعى محض لا يمت إلى البحث اللغوى بصلة ، فقد قالوا :

« الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها ، أن الألف والياء فيها (يعنون ذا والذى) يحذفان فى التثنية ، نحو قام ذان ، ورأيت ذين ، وقام اللذان ، ورأيت

اللذين ، ومررت باللذين » . (١)

وذهب البصريون إلى الثاني ، واحتجوا لمذهبهم بما لا يختلف عن احتجاج الكوفيين بعدا عن البحث اللغوي السليم ، فقد قالوا :

« إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيما هو الاسم لأن (ذا والذي) كل واحدة منهما كلمة منفصلة عن غيرها فلا يجوز أن تبنى على حرف ، لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال) . (٢)

فاذا التمسنا أسماء الاشارة في اللغات السامية وجدنا أن مايقابل « ذا » العربية في الحبشية هو : ZE ، وفي الآرامية هو : Hono (وهي تقابل «هنا» العربية وتؤدي ما تؤديه « ذا » أيضاً ، وفي العبرية هو : ZE . (٣)

وبملاحظة هذا نجد أن اسم الاشارة في الحبشية والعبرية مؤلف من صوت ساكن وصوت لين ، كما هو في العربية وهذا ربما أيد الكوفيين في ذهابهم إلى أن الذال وحدها هي اسم الاشارة ، لأن صوت اللين لا يعني أكثر من أنه حركة الذال ممطولة ، وحركة الذال هنا لازمة للاستعانة بها على النطق بالذال ، لأن الصوت الساكن مما يعسر النطق به وحده مجرداً من صوت اللين القصير (الحركة) ، أو الطويل (حرف المد) ، إذا كان يمثل كلمة مستقلة ، فلا بد إذن من الاستعانة بالحركة ، ثم مطلت هذه الحركة ، حتى أصبحت ألفاً ، ولذلك حذفت في الصيغة التي وضعت للمثنى ، فليس هناك من حاجة إليها لاعتماد الذال حينئذ على الألف والنون بعدها .

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ـ مسألة ٩٥ .
(٢) الانصاف ـ مسألة ٩٥ .
(٣) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٠

وبملاحظة ما جاء فى احتجاج البصريين لمذهبهم ، من ذهابهم إلى ضرورة الاستعانة بالألف ، ليمكن النطق بالاسم ، يبدو لنا الخلاف بينهم وبين الكوفيين شكلياً ، لأنه لا الكوفيون ينكرون أهمية صوت اللين فى الاستعانة به على النطق بالدال ، ولا البصريون .

أما احتجاج البصريين بقول العرب فى تصغير (ذا) والذى : ذيا واللذيا ، فلا ينصر لهم قضية ، لأن العرب يسترجعون إلى الكلمات الثلاثية ، كما يسترجع إليها غيرهم من الساميين ، ولذلك كان الأساس فى اللغات السامية هو الثلاثى غالباً . فاذا استعملت أمثال هذه الصيغ استعمال الصيغ الأخرى التى تحمل أكثر مفردات اللغة حملوها عليها ، وزادوا فى أصولها ، كما فعلوا فى اسم ، وأصله : (سم) وأخ وأب وحم وفو وغيرها ، وهى أبنية سامية الأصل بقيت فى العربية دون أن يلحقها التطور الذى لحق مفرداتها ، فأقرها فى الثلاثى ، فبقيت على حالها ، فلما أرادوا أن يستعملوها استعمال سائر المفردات أضافوا إليها الواو أو الهمزة ، أو الهاء ، فى أخوة وآباء وأفواه وأسماء فى حالة الجمع ، ومنحوها الخصائص العامة لسائر المفردات .

ومما يؤيد غموض آرائهم فى هذه الأسماء أنهم لم يكادوا يعرضون لبقية أسماء الاشارة ، كذى وذه وأولاء ، ولا لبقية الأسماء الموصولة ، كاللاتى واللائى ، وحين حاولوا تفسير وجود اللام المشددة فى الذى ، واللذين والذين قالوا :

« وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذى » على اللام الأولى ، ليسلم سكون اللام الأولى ، لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام ، لالتقاء والساكنين ، كقولهم : الانتظار ، والانكسار ، فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى ، لأنها ساكنة ، والذال بعدها ساكنة فزادوا اللام الثانية ، لتبقى اللام الأولى على أصلها فى السكون » . (١)

---

(١) الانصاف - مسألة ٩٥ .

وهو تفسير ضعيف ، لأنه مبنى على افتراض أن الذال في « الذى » ساكنة ، وهو مالم يقم عليه شاهد ، وما استشهدوا به من نصوص شعرية يمكن حمله على الضرورة ، أو على أن لغة الشعر لغة خاصة فى أحوال كثيرة ، لايستشهد بها على أسلوب إلا إذا جاء له فى النثر نظير ، وكل ما استشهدوا به إنما هو من الشعر ، من مثل قول الشاعر :

اللذ بأسفله صحراء واسعة واللذ بأعلاه سيل مده الجرف

وإذا أثبت هذا لهم شيئاً فانما يثبت أن « اللذ » لغة فى « الذى » ، وأنه استعين على سكون اللام باللام الزائدة المفتوحة ، ولكنه لا يجيب بحال عن وجود اللام الزائدة فى اللغة الأخرى ، أعنى « الذى » لأن الذال فيها متحركة ، لا تحتاج الى زيادة اللام الثانية .

* * *

عرفنا مما ذكرناه هنا أن هذه الأبنية موجودة فى اللغات السامية المختلفة مما يؤيد أنها بقايا من السامية الأولى ، تخلفت عن التطور اللغوى الذى خضعت له مفردات اللغات السامية ، وهى فى الغالب تتألف من أصوات قليلة ، أريد بها إلى الاختصار حين يستعان بها على ربط أجزاء الجملة بعضها ببعض .

أما الضمائر فهى ألفاظ معينة يستعمل بعضها في الكناية عن المتكلم ، كالتاء المضمومة فى « ضربت » والياء فى « ضربنى » ، وأنا ، ونحن ، وغيرها ، وبعضها للكناية عن الغائب ، كالهاء فى « ضربه ، وضربها » ، وكهو وهى وغيرها ، وبعضها للكناية عن المخاطب ، كالتاء المفتوحة فى « ضربت » ، والكاف فى « ضربتك » وأنت وأنت وغيرها ، وهي موجودة فى سائر اللغات للكناية عن الأسماء الظاهرة ، وللاستغناء بها عن تكرارها .

وأما أسماء الاشارة فتؤدى وظيفتها اللغوية كما تؤديها الضمائر ، إلا أنها تختلف عنها فى أنه قد يجمع بينها وبين ما هي كناية عنه ، أعنى الأسماء الظاهرة ،

كما إذا أشير إلى شيء ، فقيل: هذه الشجرة ، أو هذا الرجل ، أو أولئك النسوة ، إمعانا فى التشخيص .

وأما الأسماء الموصولة فهى كالضمائر وأسماء الاشارة ، تؤدى ما تؤديه من وظيفة ، بل هى (فى الأصل من أسماء الأشارة »)(١) ويستغنى بهـا عن تكرار ما هى كناية عنه ، ولكنها أقوى من الضمائر وأسماء الاشارة فى تحقيق الاختصار ، وربط الجمل التى تمثل صوراً ذهنية معهودة ، بعضها ببعض ، فلولا كلمة (التى) فى قولنا : سأريك الهدية التى أهداها إلي أبي ، لما استطعنا التعبير عما تؤديه هذه الجملة إلا بجملة يفسر بعضها بعضاً ، ويكمل بعضها بعضاً .

فينبغى أن نتقبلها كما هي ، ونستعملها كما استعملها العرب أصحاب اللغة ، بعد أن نرصد استعمالاتها المختلفة ، التى نقلتها إلينا النصوص الصحيحة .

(٣)

الاستعمال وأثره فى البنية

لا أريد أن أفترض في الكوفيين أنهم انتهجوا فى دراسة اللغة منهجاً علمياً سليماً ، ولا ينبغى أن أفترض ذلك ، فالكوفيون كالبصريين كانوا قد درسوا اللغة معتمدين على الملاحظة والاختبار في داخل اللغة نفسها ، أو درسوا نحوها غير شاعرين بتأثرها باللغات السامية من روابط ، مرجعها اللغة السامية الأولى التى مارت فى وجوه مختلفة من التطور ، فكانت هذه اللغات السامية المختلفة المعروفة ، ولم يعنوا بنحو هذه اللغات ، أو يدرسوا ظواهرها اللغوية على أساس المقارنة بين العربية ، واللغات السامية الأخرى .

---

(١) برجستراسر : التطور النحوى للغة العربية ، ص٥٣ .

إلا أن البصريين كانوا قد قصروا فى استغلال المراجع الحية التى كانت فى متناول أيديهم ، فلم يتموا استقراءها ، وشغلتهم الرغبة فى التقنين والتقعيد عن أن يرجعوا إلى المادة نفسها ، وبدلا من أن يرجعوا إلى هذه المادة ليتصيدوا ظواهرها ، وأصولها العامة ، حاولوا في كثير من الأحيان إخضاع هذه المادة إلى تلك القوانين التى وضعوها ، والتى تعتمد غالباً على أسس فلسفية محضة ، فآل أمرهم بسبب هذا إلى التخبط والحيرة ، وآل أمر اللغة إلى الجمود والجدب المخيف ، لأن الذين جاءوا بعد الطبقة الأولى كانت المسافة بينهم وبين مادة العربية بعيدة ، وشغلتهم أعمال السلف عن أن يرجعوا اليها ، أو يبحثوا عنها فيما حفظته لهم هذه المدونات من نصوص ، وأصبح كل همهم أن يلموا بما وصل اليه أسلافهم من قوانين ، وأن يفلسفوا ما انتهى إليهم من علل ، حتى أصبح للقوانين قوانين ، وللعلل علل ثوان ، وعلل ثوالث .

ولكن من حق الدرس علينا أن نلتمس لهم بعض العذر ، لأنهم قد استخدموا كل قواهم ، وبلغوا الغاية التى تسمح لهم بها استعداداتهم العقلية ، وظروفهم التى لم يكن لها إلا أن تضعهم حيث كانوا ، فى الدرجة التى تتناسب مع تقدمهم الفكرى العام ، وقد تأثروا بما حولهم من مناهج ، ولا سبيل لهم إلا أن يتأثروا بها ، وكان المنهج الكلامي هو الغالب على الدراسات فتأثروا به ، ولم يكن لهم فى دراسة اللغة وعلومها تاريخ بعيد ، لذلك لم يهتدوا فى دراسة اللغة العربية إلا إلى اللغة العربية نفسها ، فكان ذلك هو الثغرة التى نفذ منها العقم والجدب إلى دراساتهم ، وهي لا تزال في المرحلة الأولى من النمو ، فكانت النتيجة التى آلت إليها هذه الدراسة معروفة مترقبة .

على أن ملاحظاتهم واختباراتهم لم تكن عقيمة كل العقم ، ولا جامدة كل الجمود ، فقد فتحت أمامهم منافذ هدتهم إلى شيء من خصائص الدراسة اللغوية ،

وظهرت آثارها فيما وصلوا إليه من نتائج ، هي من صميم الدراسة اللغوية ، والدراسة النحوية .

وكان الكوفيون أقوى صلة بالمنهج النحوى ، وأكثر انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رفض البصريون كثيراً منها ، كما سنرى عند الكلام على مصادرهم ، ولأنهم - بعد - أقل اندفاعا إلى الأخذ بأساليب أصحاب الكلام ، من اعتداد بالعقل ، وعناية بالأصول العامة .

يدل على ذلك اعتمادهم على الاستشهاد بكلام العرب من نصوص شعرية ونثرية كما ناظروا البصريين ، ويدل عليه توسيع الأطلس اللغوى الذى خططه البصريون ، وقصروا الأخذ عليه ، فقد عرف عنهم أنهم اعتمدوا على أقوام من العرب وثقوا بهم ، واحتجوا بكلامهم ، وهم : أعراب الحطمية .

ويدل عليه أيضاً ما يستشف الدارس من نحوهم من جنوح عن تفسير الظواهر تفسيراً عقلياً ، وعن اتباع التأويلات البعيدة التي تخالف الظاهر . وخير مثال لهذا ما قاله الكسائى حين سئل عن شذوذ « أىّ » الموصولة فى استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات قال : « أى كذا خلقت » . (١)

يقول الأستاذ أمين الخولى : « إن الكسائى باجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه فى النحو ، وما تميل اليه من التتبع اللغوى ، وعدم التأويلات البعيدة ، والامعان المنطقى الذى جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة » . (٢)

ويدل عليه أيضاً ما سأذكره في هذا الفصل من دراسات لبنية الكلمة العامة ، وتفسيرات لظواهر لغوية انبنت على التفاتهم إلى تأثر اللغة بعوامل التطور ،

---

(١) شرح الرضى على الكافية ، جـ٢ ص ٤١ .

(٢) الاجتهاد فى النحو العربى : الاستاذ أمين الخولى ، وهو بحث قدم لمؤتمر المستشرقين باستانبول ١٩٥١ .

وإلى تدخل الاستعمال وحريته في تغيير كثير من الأبنية التى كثر دورانها فى الألسنة ، فاذا قورنوا بالبصريين شعرنا بعظم المسافة بين المدرستين ، وبعد الشقة بين المنهجين .

وفيما يأتى مثل من أمثلة كثيرة ينبنى عليهـــا الفرق بين مدرسة تميل إلى تحكيم الحس اللغوى فى تتبع الظواهر اللغوية ، وأخرى تميل إلى تحكيم الأصول العقلية فى دراستها .

كان الكوفيون يذهبون إلى أن السين التى تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل . . . أصلها : «سوف» ، والبصريون يذهبون إلى أنها أصل بنفسها (١) ولننظر الآن إلى أسلوب كل من الفريقين في الاحتجاج لمذهبه لنتبين بعد الشقة بين الأسلوبين .

قال الكوفيون : « إنما قلنا ذلك ، لأن « سوف » كثير استعمالها فى كلامهم ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم: لا أدر ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك . والأصل : لا أدرى ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأوْخذ ، وأوْكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال فكذلك هنا ، لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً ... والذى يدل على ذلك : أن السين تدل على ماتدل عليه « سوف » من الاستقبال ، فاما شابهتها فى اللفظ والمعنى دل على أنهـــا مأخوذة منها وفرع عليهـــا » .

وقال البصريون : « إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا بنفسه ، والسين حرف يدل على معنى

---

(١) الانصاف - مسأله ٩٢ ، شرح المفصل جـ ٨ ص ٤٨ المغنى - حرف السين المهملة ، الهمع جـ ٢ ص ٧٢ .

فينبغي أن يكون أصلا في نفسه لا مأخوذاً من غيره » . (١)

وقال قائل من أتباعهم : «ليست السين مقتطعة منها ، أي من « سوف » بل هي أصل برأسها على الأصح ، لأن الأصل عدم الاقتطاع » . (٢)

فقد ذهب الكوفيون في ذهابهم إلى أن السين وسوف حرف واحد، وأن السين ليست إلا « سوف» اقتطع الاستعمال ، وجريها على الألسنة بعض حروفها تخفيفاً ، منهجاً يتفق مع واقع اللغة في تطورها واستعمالها .

يدل على ذلك إيرادهم نظائر كثيرة من أفعال تأثرت بهذا العامل اللغوي أعني الاستعمال ، فجرت على خلاف القياس بفقدانها بعض أصولها التي بنيت عليها، ثم احتجوا بلغات سمعوها كانت « سوف » قد فقدت الواو في بعضها ، والفاء في بعضها الآخر . (٣)

أما البصريون فقد أمعنوا في منهجهم العقلي ، حتى ليخيل إلى الواقف على احتجاجهم أنهم كانوا ينكرون خضوع اللغة للتطور وفعل الاستعمال إنكاراً باتا ، لأن الأصل عندهم « في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون أصلا في نفسه » .

ثم انتصر أبو البركات بن الانباري لهم فرد كلام الكوفيين بأن ما رووه من لغات قد انفرد الكوفيون به فلا يكون حجة ، كأنهم كانوا قد استكملوا الاستقراء فلم يفتهم من كلام العرب شيء ، أو كأن رواية اللغات وقف عليهم ، وأن

---

(١) الانصاف ـ مسألة ٩٢ .

(٢) الهمع جـ٢ ص ٧٢

(٣) بل لقد ذكر ابن هشام فيها اربع لغات : سوف « ويقال فيها : سف ، بحذف الوسط وسو بحذف الاخير ، وسى بحذفه ، وقاب الوسط ياء مبالغة في التخفيف »

﴿ المغني ـ حرف السين المفردة ﴾

ويخيل الي أن ﴿ سى ﴾ هي السين المفردة التي تجدها في سيفعل ، ولكنها لما ثقلت وحدها كسرت ثم مطلت حركتها تكثيراً لحروفها حتى استحالت الكسرة الى ياء .

ما يصل غيرهم إليه مما لم يعرفوه ليس من كلام العرب .

وبأنه إن صحت هذه الرواية فهي من الشاذ الذي لا يبأ به لقلته كما يزعمون ، لأنها لا تخضع لأصولهم وبأن حذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف . (١)

وهذا تدخل منهم في القوانين اللغوية وحدّ من حرية الاستعمال في البناء وإذا كان حذف الواو والفاء على خلاف القياس أفكان الحذف في تلك الأمثلة التي أيد الكوفيون بها مذهبهم ، والتي لم ينكرها البصريون ، من نحو: كل وخذ ولم أبل وغيرها جارياً على القياس وهم - أعني البصريين - يتفقون مع الكوفيين في أن الألسنة في استعمالها الطويل قد حذفت بعض أجزائها لأن الالسنة تميل الى التخفيف بحذف بعض الاصول من الحروف التي يكثر دورانها عليها .

وقال ابن يعيش: « والذي عليه أصحابنا أنها كلمتان مختلفتا الأصل ، وإن توافقتا في بعض حروفها ، ولذلك تختلف دلالتها ، فسوف أكثر تنفيساً من السين » . (٢)

وقال ابن هشام لبيان أن بينهما فرقاً: « وتنفرد - يعني سوف - عن السين بدخول اللام عليها ، نحو : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » . (٣)

أما ما قاله ابن يعيش فقد رده ابن مالك ، بأن استعمالها في القرآن وفي كلام العرب لا يشير إلى مثل هذا الفرق المزعوم ، لأنها قد تواردا على معنى واحد في قوله تعالى : « وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً ، أولئك سنؤتيهم اجراً عظيما » وفي قول الشاعر :

---

(١) همع الهوامع ج ٢ ص ٧٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ١٤٨ ، ١٤٩

(٣) مغني اللبيب - حرف السين المهملة .

وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول (١)

وأما قاله ابن هشام من أن « سوف » تختص بدخول اللام ، كما فى قوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، فأكبر الظن أن الذى منع دخول اللام على السين في كلامهم إنما هو عامل صوتى ، لأنه قد يئول ذلك إلى توالى حركات كثيرة فى كثير من المواضع ، كما فى نحو قولنا : والله ! لسيتفانى فى الدفاع عن بلاده ، وهو مما استثقله العرب فى كلامهم ، لما فيه من مجهود عضلى ، لايتفق مع ما يتطلبه الاستعمال من سهولة ويسر .

وكان كثير من النحاة يعللون بناء الفعل الماضى على السكون عند اتصاله بالضمير المرفوع المتحرك . نحو : قعدت ، وكتبت ، بأنه لو بقي على حاله من الفتح لتوالت أربع حركات ، وهو ما يستثقله العرب فى كلامهم .

قال الأشمونى: وهو أحد أتباع المدرسة البصرية -: «وأما ضربت وانطلقنا فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع محركات فجاهو كالكلمة الواحدة » . (٢)

* * *

ولماذا نبعد فى الاحتمالات ، ولدينا فى العربية مثال آخر ، هو : « مذ ومنذ » ، وجمهور النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأصل فى « مذ » هو : « منذ » (٣) ، ولها استعمالان عندهم ، يستعملان ظرفين ، ويستعملان حرفين ، كما جاء فى قول ابن مالك :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

وإن يجرا فى مضي فكمن هما ، وفى الحضور معنى (فى) استبن

---

(١) همع الهوامع ، جـ٢ ص ٧٢ .

(٢) شرح الأشمونى ، جـ١ ص ٩٥ .

(٣) شرح الاشمونى جـ٢ ص ص ٢٣٦ ، الهمع جـ١ ص ٢٠٦ .

فها إذن قد يكونان حرفين عندهم ، ومع ذلك فان « مذ » مشتقة من «منذ» ، أو هى « منذ » أسقط الاستعمال منها النون ، مع أن البصريين كانوا يقولون : « إن الأصل فى كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا في نفسه » . (١)

هذا الى أن هناك للمحدثين رأياً يذهبون فيه الى أن «الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقى ، واستعملت مجرد موضحات ، أى مجرد رموز (٢) ، وقبل أن تصير أداة كانت قد مرت بتاريخ طويل مجهول ، أخذت فيه تتخلى عن مدلولها الأصلى شيئاً فشيئاً ، وبطريقة غير محس بها ، وأخذت تصطنع لنفسها وظيفة خاصة وحكماً جديداً .

وكان البصريون يسمونها حروف المعانى ، لأن كل واحد منها يفيد معنى من المعانى ، كالاستفهام والابتداء ، والاستعلاء ، والمجاوزة ، والاستدراك ، وغيرها .

وكان الكوفيون يسمونها أدوات ، لأنها أصبحت رموزاً مجردة ، لا تدل على معنى مستقل ، بحيث يمكن التعبير عنه ، أو ترجمته ، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً فى الجملة .

ويبدو ذلك واضحاً فى بعض الأدوات التي بقيت محتفظة بأصولها ، ولكنها بعدت بالاستعمال عما كانت تؤديه أولا ، كعلى في دلالتها على الاستعلاء فهى تؤدى ما يؤديه الفعل (علا) من معنى ، الا أنها اختلفت عنه في حكمها واستعمالها ، على أنها كانت تستعمل إلى جانب ذلك استعمال الأسماء أيضاً ، كما جاء فى قول الشاعر :

---

(١) الانصاف - مسألة ٩٢ .

(٢) « اللغة » فندريس ، ص ٢١٦ .

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

أي من فوقه . (١)

ومثلها : (عن) فى استعمالها أداة تدل على المجاوزة ، واسما ، بمعنى (جانب) كما يقولون ، وكما جاء من قول الشاعر :

ولقد أرانى للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامى (٢)

ومثلها : لكن ، كما سيأتى بيان أنها مركبة من (لا) النافية ، و (كن) المقابلة لكلمة Ken العبرية التي معناها (هكذا) . ولا يبعد أن تكون كلمة (كن) كانت فى العربية ثم انقرضت منها ، كما احتمل الدارسون المحدثون أن (أيس) كانت فعلا للكينونة فى العربيه ، كما هي فعل الكينونة في اللغات السامية الموجودة الآن ، ولكنها انقرضت من العربية .

ومثل (عن ، وعلى) فى استعمال الأولى اسماً وأداة ، واستعمال الثانية اسماً وفعلا ، وأداة : do ، will فى الانجليزية ، فان (do) تستعمل فعلا أساسياً في الجملة ، وتستعمل فعلا مساعداً ، أو أداة استفهام ، وقد اجتمعتا فى قول الانجليزى فى تحيته : How do you do .

وأن will تستعمل اسماً بمعنى الارادة أو الرغبة ، وتستعمل فعلا بمعنى أراد ، أو رغب ، وتستعمل أداة تقوم فى الدلالة على الاستقبال مقام السين وسوف فى العربية ، حتى لقد اختصرت بعض حروفها فى الانجليزية بواسطة الاستعمال لغرض التخفيف كما فى قولهم :

You 'll visit Cairo ، كما اختصرت بعض حروف (سوف) فاستعملت (سو) حينا ، و (سف) حينا ، و (سى) حينا آخر ، كما يقول الكوفيون .

* * *

---

(١) شرح الاشمونى ، جـ٢ ص ٢٣٣

(٢) نفس المصدر .

النحت والتركيب :

وهما كلمتان تتلاقيان فى معنى واحد هو استخلاص كلمة واحدة من أكثر من أصل واحد ، وتفترقان فى كيفية هذا الاستخلاص ؛ فالنحت يتحقق باستخلاص كلمة من كلمتين ، أو ثلاث كلمات بعد اقتطاع بعض أجزائها . والتركيب يتحقق بالتلازم بين كلمتين تلازما يجعل منهما الاستعمال متجاورتين كلمة واحدة ، يمنحها التلازم والاستعمال معنى جديداً مستخلصاً من مجموع المعنيين اللذين دل عليهما الأصلان المتلازمان كلا على حدة .

لاحظ المشتغلون في اللغات ، الذين رصدوا ظواهرها أن التركيب ظاهرة فى اللغات لا تختص بها العربية ، بل هى فى العربية ، أو فى اللغات السامية بوجه عام ، أقل منها فى اللغات الهندية ـ الاوربية ، ولا سيما الحديثة منها ، فقلما نجد فى هذه اللغات كلمات ترجع إلى أصل واحد .

وواقع اللغة العربية يشهد بصدق ملاحظتهم ، فالعربية ، وهى أحدى اللغات السامية ليس فيها من المنحوتات والمركبات إلا مقدار ضئيل بالنسبة إلى بقية المفردات ، التى امتلأت بها المعاجم اللغوية ، وليس من المحتمل أن تكون اللغة العربية قد شذت عن أخواتها الساميات ، كالعبرية والآرامية والحبشية وغيرها ، لأنهن جميعاً يؤلفن فصيلة لغوية واحدة ، تقف إلى جانب الفصائل اللغوية الأخرى كالهندية ـ الأوربية ، ولغات الشرق الأقصى وغيرها .

وإذا نظرنا فى أحد معاجم الانجليزية مثلا ، وهى احدى اللغات الاوربية الحديثة ، رأينا ظاهرة التركيب شائعة إلى درجة أن المفردات التى لا تركيب فيها تؤلف جانباً ضئيلا إلى جانب المفردات المركبات .

ومن أمثلة المركبات الانجليزية :

Housebreaker' Horsebreaker' Highborn' Pickpocket' Postoffice' Doorkeaper'

إلى غير ذلك .

ومن المركبات الانجليزية أيضاً طائفتان كبيرتان من المفردات ، تألفت كلمات الطائفة الأولى من أصل وسابقة ، وهى ما تسمى : *Prefix* ، وتألفت الطائفة الثانية من أصل ولاحقة ، وهى ما تسمى : *Suffix*

وينبغى ألا يختلط الأمر علينا ، فنخلط بين المركبات التى لم يعرض الحذف لأصولها ، وبين المنحوتات التى لا تتكون إلا بحذف بعض الأجزاء من أصولها التى تألفت هى منها .

وهذه المفردات العربية القليلة التى ترجع إلى أكثر من أصل واحد تؤلف فى العربية طائفتين ، طائفة المنحوتات ، وطائفة المركبات .

ولا تقتصر عملية النحت على الأسماء وحدها دون الحروف ، كما زعم بعض الباحثين فقد ذهب إلى أنه لا يكون بين الادوات والحروف ، واعتبر رأى الخليل فى أدوات منحوتات من الآراء التى انفرد بها ، وشذ بها عن جمهرة النحاة (١)

وليس الأمر كما زعم فان النحت عملية لغوية قائمة على الاختصار فى الكلمات التى يكثر دورانها على الألسنة ، فكما يكون فى الأسماء يكون فى الأدوات والحروف .

على أنه ليس الخليل وحده هو الذى يرى أن النحت يقع فى الأدوات كما يقع فى الاسماء حتى يعد شاذاً عن جمهرة الباحثين ، فان الكسائى والفراء وغيرهما من الكوفيين يرون هذا الرأى أيضاً ، وقد جاءتنا عنهم أقوال تئول إلى القول بوجود النحت فى الأدوات والأسماء جميعاً ، اللهم إلا أن يريد بالجمهرة جمهرة البصريين الذين خالفوا الخليل فيما ذهب إليه فى « لن ، وإذن » وهو قول متسمح فيه .

---

(١) تاريخ علوم اللغة العربية : طه الراوى ، ص ٢٨ .

* * *

والأصل الذى انبنى عليه مذهب الكوفيين فى التركيب هو الأصل الذى بنى الخليل مذهبه عليه ، وهو : « أن الكلمتين إذا ركبتا ، ولكل منهما معنى وحكم أصبح لها بالتركيب حكم جديد » . (١)

وقد صرحوا بهذا حين قرروا أن أصل « مهما » : « مه » بمعنى اكفف ، زيدت عليها « ما » ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن » (٢) ، وأدخلوا فى هذا الأصل جميع الأدوات التى رأوا أنها مركبة من أداتين .

والمنحوتات التى وصلت الينا ، بعضها قديم ، وبعضها إسلامى حديث ، ومن الأول جميع الأدوات والأبنية ، التى قيل : إنها منحوتة : كان في رأى الخليل والكسائى ، و « إذن » فى رأى الخليل ، و « ليس » فى رأى الخليل والفراء ، و « لكن » فى رأى الكوفيين ، وغيرها . ومن الثانى : أبنية نحت كل واحد منها من كلمتين أو أكثر ، كالبسملة ، والحمدلة ، والحوقلة أو الحولقة والهيللة والحسبلة ، والحيعلة ، والسمعلة ، فانها منحوتة من : بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله ، لاحول ولا قوة إلا بالله ، لااله إلا الله ، حسبى الله ، حى على الصلاة ، سمع الله لمن حمده ، اللهم إلا ماقل من مثل : عبشمى ، وعبقسى ، نسبة إلى عبد شمس ، وعبد الدار ، وعبد القيس ، فان نحتها - كما تشعر إضافة كلمة « عبد » الى « شمس » وغيرها - كان قد تم قبل الاسلام .

وكان الخليل قد تناول هذه المنحوتات ، فذكر أمثلة منها حين عرض فى دراسته للأصوات اللغوية وتآلفها ، ففى أثناء عرضه لائتلاف العين مع الحاء ، ذكر أنهما لا تأتلفان فى كلمة واحدة لتقارب مخرجيهما ، وتلاصقهما عنده ، « فلولا

---

(١) ابن جنى : سر صناعة الاعراب - حرف الكاف .

(٢) شرح الأشمونى ، جـ ٤ ص ١١ .

بحة فى الحاء لاشتبهت بالعين لقرب مخرج الحاء من العين » ، اللهم إلا إذا كانت العين فى كلمة والحاء فى كلمة أخرى ، ثم اشتق من الكلمتين ، أو نحت منهما كلمة واحدة ، كما نحت تعبقس من عبد القيس ، وتعبشم من عبد شمس ، ومثل له بقول العرب : حيعل يحيعل حيعلة ، كما جاء فى قول الشاعر :

فبات خيال طيفك لى عنيقا إلى أن حيعل الداعى الفلاحا

وكما قال الآخر :

ألا رب طيف منك بات معانقى إلى أن دعا داعى الصباح فحيعلا

وحيعل منحوتة من كلمتين ، هما : حى وعلى .(١)

وفى أثناء عرضه لائتلاف الحاء والهاء ذكر أنهما لا تأتلفان أيضاً لنفس السبب الذى حال دون ائتلاف العين مع الحاء ، وهو تقارب المخرجين ، وتلاصقهما ، « فلو لاهتة فى الهاء لاشتبهت بالحاء ، لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء » ، إلا إذا كانت الحاء فى كلمة والهاء فى كلمة وكان لكل من الكلمتين معنى على حدة ثم تآلفتا بطريق النحت ، على النحو الذى اجتمعت فيه العين والهاء .

كان الخليل يقول : « وبعد الحاء الهاء ، ولم يأتلفا فى كلمة واحدة أصلية ، وقبح ذلك على ألسنة العرب ، لقرب مخرجيهما ، لأن الحاء فى الحلق بلزق للعين وكذلك الحاء والهاء ، ولكنهما يجتمعان فى كلمتين ، لكل واحدة معنى على حدة ، كقول لبيد :

وعادى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل

وإنما جمعها فى كلمتين ، حى كلمة ، ومعناها : علم ، وهل : حثيث ، فجعلها كلمة واحدة » . (٢)

---

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ، ص ١٠ ومقدمة لسان العرب .

(٢) لسان العرب - حرف الحاء .

وجاء الدارسون من بعد الخليل فأثبتوا وجود المنحوتات ، ومثلوا لها ، وغلا ابن فارس، فذهب إلى أن أكثر الأبنية التي تزيد أصولها عن ثلاثة منحوتة من كلمتين ، مثل قول العرب للرجل الشديد : ضبطر ، من ضبط وضبر ، وفي قولهم : صهصلق ، من صهل وصلق ، وفي الصلدم ، إنه من الصلد والصدم . (١)

أما رجال هذه المدرسة فلم أقف على أقوال لهم توضح رأيهم في هذه المنحوتات ، التي عرضت لأمثلة منها ، كالحيعلة والبسملة ، وغيرها ، أو تحليلها إلى أصولها ، كما فعل الخليل ، وكل ماعرضوا له منها : هذه الكلمات والأدوات التي لها صلة قوية بدراستهم النحوية .

ولعل خير ما يفسر هذا ما قاله الأستاذ الطولى من أنه « كان الخارجون منهم إلى البادية إنما يسعون إلى جمع ما يروج في قصور الخلفاء عند سمرهم ، ومجالس أنسهم التي كانت من مظاهر سلطانهم ، وجاههم قبل كل شيء . (٢)

ولم يعنوا بدراسة اللغة دراسة علمية ، بل لم تكن لهم دراسة لغوية منظمة ، قائمة على رصد الظواهر اللغوية المختلفة ، وتحليلها تحليلا لغوياً ، ولم أجد من بينهم من انتهج هذه السبيل غير الفراء ، وأكثر ما جاء للكوفيين من أقوال

---

(١) الصاحبي لابن فارس ، ص ٢٢٧ .

(٢) « الاجتهاد في النحو » وهو بحث قدم الى مؤتمر المستشرقين الدولي ، المنعقد باستانبول ١٩٥٩ .

لعل الأستاذ يعني رجال هذه المدرسة ، ويعني الأصمعي واليزيدي واشباههما من رجال المدرسة البصرية دون غيرهم من رجال العلم الأولين كالخليل بن أحمد وأمثاله ، وليس بعيداً عنا ماكان بين الخليل وسليمان بن علي والي المنصور على الاهواز ، حين عرض هذا عليه الجاه والنعيم اذا رضي أن يقوم بتأديب أولاده ، وهو أحوج ما يكون الى ما يسد الحاجة وماكان منه من رفض لهذا العرض مكتفياً بكسر الخبز اليابسة التي أخرجها الى رسوله قائلا له : ما دامت هذه عندي فلا حاجة بي الى سليمان .

« معجم الادباء ج ١١ « الخليل » .. وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٤٣ « بولاق »

تتعلق بجزئيات هذه الظاهرة ، أعنى ظاهرة التركيب ، وتطبيق ملاكها العام عليها ، إنما هو للفراء .

وأكبر الظن أن انفراد الفراء بهذا يرجع إلى عقليته المتفلسفة ، لأنه كان من أصحاب الكلام ، ولأصحاب الكلام محاولات فى هذا الصدد ، تتمثل فى رأيهم بأن اللغة اصطلاح ، وليست وحياً ، ولا إلهاماً ، وظهرت نتائجها فى أعمال الخليل ، وغيره من أصحاب الكلام اللغويين .

ثم إن صناعة الاعراب وحدها كانت قد كفلت لهم تلك الزلفى التى أشار إليها الأستاذ ، والتى كانوا ينشدونها ، ويتسابقون إلى الفوز بها ، وندب الخلفاء إياهم لتأديب أولادهم لا يقتضيهم التفقه فى اللغة ، ولا يتطلب منهم العمل الجاد المضنى فى البحث عن أسرار اللغة وظواهرها ، كل ما هنالك « مسألتان فى النحو ، وبيتان من معانى الشعر ، وأحرف من اللغة » ، كما قال الكسائى لعلى ابن المبارك الأحمر ، حين استخلفه فى تأديب أولاد الرشيد . (١)

فأنا إذ أعرض لآراء الكوفيين فى المنحوتات ، إنما أعرض لهذه الكلمات والأدوات التى كان لابد لهم من أن يتناولوها بالدرس ، لأنها من صميم دراستهم .

على أنى أعترف بأنى لم أستطع الوقوف على جميع أقوالهم فى هذه الادوات التى يدل ظاهرها على أنها مركبة ، كما سبق للخليل أن وسم القول فى كثير منها فيما أملاه على سيبويه ، وما أجاب به سيبويه عما سأله عنه ، وما دامت المصادر لاتعين على تحقيق كل ما أقصد إليه فسأتناول بالدرس ما وقع لى من هذه الأدوات .

* * *

تبدأ قصة ذلك الأصل الذى عرضت له ، وهو أن الكلمتين إذا ركبتا

(١) بغية الوعاة ، ص ٣٣٤ .

وكان لكل منها معنى وحكم ، أصبح لها بالتركيب حكم جديد - بعمل الخليل اللغوى ، ثم أخذ الكوفيون به ، لأنهم تلاميذه ، الآخذون عنه ، وبنوا عليه آراءهم في أدوات كثيرة كان الدارسون من بصريين وغيرهم يعتبرونها بسائط لا تركيب فيها ، واستطاع الكوفيون في ضوء هذا الأصل أن يصلوا إلى بعض النتائج الصحيحة ، ولو كان بطريق المصادفة ، لأنهم لم يعنوا بدراسة اللغات السامية التي كان يمكن دراستها لو أرادوا ، أو لو شعروا بقوة الصلة بين دراستها ودراسة العربية . إنهم لو فعلوا ذلك ، ووازنوا بين العربية واللغات السامية المعروفة لديهم لاهتدوا إلى كثير من الحقائق الواضحة ، التي تتعلق بأصل اشتقاق هذه الكلمات الآثارية المجهولة الأصل ، ولكنهم لم يفعلوا ، فنشأ عن جهلهم بالعبرية والسريانية بوجه خاص ، وهما اللغتان الساميتان اللتان كان يتيسر لهم معرفتها ، لاتصالهم بأهلها ، واختلاطهم بهم ، « أنهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات ، لأنه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة ، إذا اقتصر في بحثه على لغة سامية واحدة » (١)

ولذلك ، إن الظن باتصال الخليل بلغويي السريان ، وتبادله معهم بعض الأصول والمسائل ، ووقوفه على مفردات مشابهة لمفردات عربية ، تناولها بالدرس وصرح برأيه في أصلها ، وفيما تؤديه - أقول إن هذا الظن ليجد إلى نفس الدارس سبيلا سهلة ، وإن لم يظفر بما يؤيده من مصادر تشير صراحة أو إشارة إلى اتصال الخليل ببعض أولئك ، لأن الخليل كان قد وصل إلى كثير من النتائج التي أثبت الدرس الحديث المقارن صحتها ، أو صحة أكثرها كرأيه في « لن » من أنها مركبة من « لا » و « أن » ، وكرأيه في « ليس » من أنها

---

(١) اسرائيل ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ص ٢١٧

مركبة من « لا » ، و « أيس » ، وهو فعل الكينونة ، الذى يظن الدارسون أنه كان في العربية ، ثم زال منها ، فاذا سئل الخليل عن الاختلاف بين ما تؤديه هذه الكلمات المركبة فى رأيه ، وبين ما تؤديه أصولها التى ركبت منها أجاب بأن الكلمتين إذا ركبتا ، ولكل منها معنى وحكم أصبح لها بالتركيب حكم جديد .

* * *

وبملاحظة أقوال الكوفيين فى هذه الادوات يتبين أنهم كانوا يفرقون بين أدوات منحوتة ، وأخرى مركبة ، وبعد رصد هذه الأدوات ، وأقوالهم فيها يمكن تصنيفها صنفين :

١ — الصنف الاول : الادوات المنحوتة وبنو سع فيه :

« لم »

وهى مركبة عند الكسائي من الكوفيين وحده ، وعنده أنها مركبة من « لا » و « أن » ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لالتقاء الساكنين . (١)

وقد حذا الكسائى في « لن » حذو الخليل ، لأن الخليل هو صاحب الرأى الأول فيها ، قال سيبويه : « فأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه ، يريدون : وى لأمه ، وكما قالوا يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد » . (٢)

وقال الأزهرى — فيما نقل صاحب اللسان — : إنه « حكى هشام عن الكسائى مثل هذا القول الشاذ عن الخليل » . (٣)

---

(١) شرح الاشمونى جـ ٣ ص ٢٨٣ . المغنى — حرف اللام

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٤٠٧

(٣) لسان العرب — مادة « لن »

أما الفراء فكان يذهب إلى أن أصل « لن » ، و « لم » : لا ، فابدل الألف نونا فى أحدهما ، وميما فى الآخر (١)

ورأى الكسائى - فيما نرى - أصوب ، لأن الدرس المقارن الحديث يؤيده فيما ذهب إليه ، من تركيب « لن » من « لا » و « أن » ، كما يرجح تركيب « لم » من « لا » و « ما » فقد رأى « برجستراسر » : أن أصل النفي في العربية أن يكون بلا وما ، وأن العربية قد اشتقت من « لا » أدوات ، منها: ليس ، ولن ، ولم ، وقال : « لن : مركبة من « لا » و « أن » ، ولم « ربما كانت مركبة من « لا » و « ما » الزائدة » (٢)

وقال في موضع آخر من محاضراته - حين عرض لحروف العطف - : « ثم » خاصة بالعربية ويظهر أنها مشتقة من « ثم » المقابلة لـ *Sam tam man* الآرامية ، و (أو) سامية الأصل ، و (أم) حديثة عربية ، أصلها : *a - ma* كما أن (لم) أصلها : *la - ma* و (كم) أصلها : *kama* ، و (لكن) مركبة من (لا) و (كن) المقابلة لـ *ken* العبريه التى معناها : هكذا » (٣)

غير أن النحاة القدماء لجهلهم بهذا ونحوه ، كانوا يحملون على الخليل والكسائى ويصفون رأيهما هذا بالشذوذ ، كما سمعنا من حديث الأزهرى ، فيما نقل ابن منظور ، ولم ينتفع البصريون بما ذهب إليه هذان الامامان ، أو يحاولوا البحث فى غير هذه الأداة فى ضوء بحثها فيها ، كما فعل الكوفيون فى محاولاتهم تفسير كثير من هذه الأدوات التى عرضت لهم فى دراستهم النحوية .

ولم أجد من بين المتأخرين من أخذ بهذا الرأى غير ابن جنى فى

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٣٥

(٢) التطور النحوى للغة العربية ، ص ١١١ .

(٣) التطور النحوى للغة العربية ص ١١٩ .

سر صناعة الاعراب ، فقد عرض لمبدأ التركيب الذى عرضت له ، وطبقه على أدوات كثيرة ، منها : لن ، وكأن . (١)

* * *

« ليس » :

وهي مما عرض له الخليل ، فقال : « أصله : لا أيس ، فطرحت الهمزة ، وألزقت اللام بالياء) . (٢)

أما البصريون غير الخليل فقد راحوا يفترضون فيها فروضاً ، لا تمت إلى الواقع بصلة ، وأخذوا يطبقون عليها أصولهم ، ويخضعونها لأقيستهم ، فقال ابن السراج : (إنهـا حرف بمنزلة (ما) وتابعه أبو على الفارسى ، وابن شقير وجماعة . (٣)

وقال ابن سيده : « ليس : كلمة نفى ، وهى فعل ماض ، وأصلها : ليس ، بكسر الياء ، فسكنت استثقالا ، ولم تقلب ألفا ، لأنها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال » . (٤)

وهو - فيما أظن - قاس « ليس » على « نعم » فان من من اللغات التى رويت لها : نعم ، وأصلها عندهم نعم ، ثم حذفت الكسرة ، فقد قال ابن يعيش إن فيها أربع لغات ، واللغة الأصل فيها أن تكون : (نعم على وزن : حمد ، وعلم) . (٥)

وعلى هذا ابن هشام ، فقد قال : « هى فعل لا يتصرف ، وزنه : فعل

---

(١) سر صناعة الاعراب - حرف الكاف .
(٢) لسان العرب - مادة ليس .
(٣) المغنى - حرف اللام ص ٢٢٧ .
(٤) لسان العرب - مادة ليس .
(٥) شرح المفصل جـ ٧ ص ١٢٨ .

بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ولم نقدره فعل بالفتح ، لأنه لا يخفف ، ولا فعل بالضم ، لأنه لم يوجد فى يائي العين إلا فى هيوء) . (١)

ولا أعلم أحداً ذهب مذهب الخليل فيها غير الفراء الكوفى ، فقد كان يقول : « أصل ليس : لا أيس ، ودليل ذلك قول العرب : ائتنى به من حيث أيس وليس ، وجىء به من أيس وليس ، أى من حيث هو ، وليس هو » . (٢)

ولعل ما فى « أيس » من معنى الوجود — وقد لحه الفراء فيما رواه وفسره بقوله : « أى من حيث هو ، وليس هو » — هو الذى هيأ لها أن تنضم إلى طائفة الأفعال الدالة على الوجود فى زمن من الأزمان ، وأصبحت تعمل عملها ، واتخذت لنفسها أحكامها ، من اتصال بالضمائر ، وبتاء التأنيث الساكنة . ولعل معنى الوجود الذى لحه الفراء فيها يؤيد ظن الدارسين المحدثين فى أن « أيس » كان فعل الكينونة فى العربية ، ثم انقرض منها ، ولم يبق فيها إلا مركبا مع « لا » .

وأيد البحث الحديث رأى الفراء فى « ليس » ، فذهب برجستراسر إلى مثل ما ذهب إليه ، وقال : « قد اشتقت العربية من « لا » أدوات أخرى للنفى ، لا توجد فى سائر اللغات السامية إلا : « ليس » فيقابلها فى الآرامية : *Lait* ، وهى مركبة من « لا » واسم معناه الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم : *iitai* ، أو قريباً من ذلك ، وهو *ies* فى العبرية ، و *itai* فى الآرامية العتيقة ، ويقاربها فى الأكدية : فعل وهو *isu* ، أى يملك الشىء وهو له ، فمعنى *iait* : لا يوجد ، وهذا هو معنى ليس الأصلى » . (٣)

على أن « برجستراسر » كان قد اعترضته مشكلة عرض لها دون أن يجد

---

(١) المغنى — حرف اللام — ص ٢٢٧ .

(٢) لسان العرب — مادة ليس .

(٣) التطور النحوى للغة العربية ، ص ١١١ .

لها حلا ، وذلك : أن حروف (ليس) لا تتطابق مع حروف lait ، لأن السين العربية لا تقابلها التاء فى اللغات السامية الشمالية ، فقيام السين فى (ليس) مقام التاء فى (lait) كما يقول - (نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بد له من سبب ، ولا نعرفه) . (١)

ولكن : يخيل إلى ان لا مشكلة هناك فان lait التى تحدث عنها على أنها تقابل (ليس) العربية لها من الأدوات العربية ما يقابلها ، وما تتطابق حروفه مع حروفها وهي : (لات) التى تعمل فى العربية عمل (ليس) ولكنها اختصت بنفى الحين ، كما فى قوله تعالى : (ولات حين مناص) .

وعلى هذا فيحتمل أن تكون lait الأكدية قد تطور صوتها المدغم : Diphthong ، وقد مالت العربية إلى التخلص من هذا الصوت «٢» ، فأصبحت : (لات) ، وأن تكون (ليس) قد اختصت بها العربية ، كما اختصت بأشياء أخرى كثيرة .

ولدينا من كلام الفراء ما يشعر بأنه كان لا يفرق بينها وبين (ليس) من حيث دلالة كل منها على نفي الوجود ، فقد قال فى تفسير قوله تعالى من سورة «ص» : فنادوا ولات حين مناص : يقول : ليس بحين فرار ، فهى إذن عنده بمنزلة ليس .

ولعل الفراء كان يرى أن التاء فيها أصلية ، وليست للتأنيث ، فقد كان يقول : أقف على لات بالتاء . (٣)

وعلى هذا فاحتمال برجستراسر أن تكون «لات» حرف نفى ، ولا تكون

---

(١) التطور النحوى للغة العربية ص ١١١ .

(٢) الدكتور ابراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٨٩ .

(٣) معانى القرآن : ورقة ١٦١ .

فعلا من أخوات كان (١) ، احتمال ضعيف .

وإذ ثبت ليس من لا و أبس ، فكل ما جد فيها من جديد لم يكن لها قبل النحت إنما يحمل على أن الكلمتين إذا ركبتا أصبح لها بالتركيب حكم جديد ، وهو المبدأ الذى أخذ به الكوفيون .

* * *

« لكن » :

ولكن مما اختلف فيه البصريون والكوفيون . أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها بسيطة . وأما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم ، فكان الفراء يذهب إلى أن أصلها : لكن أن ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن لالتقاء الساكنين ، كقوله :

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل (٢)

وكان بقية الكوفيين يذهبون إلى أنها مركبة من لا و أن والكاف الزائدة ، لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، (٣)

وهم - أعنى الكوفيين - فى مقالتهم بتركيبها أدق من حيث الحس اللغوى من البصريين ، بقطع النظر عن إصابة الرأى فيها وعدم إصابته ، لأن بناءها غريب ، ليس له نظير فى أبنية المفردات البسيطة ، ولكنهم أخطئوا وجه الصواب .

أما الفراء فلا زالت المشكلة أمامه قائمة ، لأنه حللها نصف تحليل ، وترك النصف الآخر دون أن يبدى رأيه فيه ، ولعله كان يعتبره جزءاً واحداً لا تركيب فيه .

---

(١) التطور النحوى للغة العربية ص ١٩٥ .

(٢) المغنى - حرف اللام ص ٢٢٦ .

(٣) شرح المفصل جـ٨ ص ٧٩ .. المغنى جـ١ ص ٢٢٦ .

وأما بقية الكوفيين فاستطاعوا أن يلمحوا النفي فيها ، فجعلوا « لا » أصلا من أصولها ثم اختلط الأمر عليهم ، فافترضوا اعتباطاً وجود كاف زائدة ، لا للتشبيه .

كل هذا يرجع إلى أنهم درسوا اللغة العربية في نطاق اللغة العربية نفسها ، جهلا بوجود الصلة بينها وبين اللغات السامية الأخرى ، « وليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة إذا اقتصر على لغة سامية واحدة » كما قال الدكتور « ولفنسون » .

أما المحدثون فأيدوا فكرة التركيب فيها ، ولكنهم قالوا بأنها مركبة من « لا » و « كن » المقابلة لكلمة « אל » العبرية ، التي معناها : « هكذا » (١)

* * *

« اللهم » :

وهي بناء مركب عند البصريين والكوفيين جميعاً ، إلا أنه عند الكوفيين مركب تركيب نحت ، وعند البصريين مركب من لفظ الجلالة ، ومن ميم مشددة نابت عن « يا » في أوله في حالة النداء ، ولذلك لا يجمعون بين « يا » والميم المشددة ، لأنها عوض عنها ، ولا يجوز عندهم الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فهم قد سلكوا في عدم الجمع بينهما مسلكهم المعقلي المعروف .

وكان الخليل يقول : « اللهم نداء ، والميم ههنا بدل من « يا » » (٢) ، وعليه سيبويه ، وسائر البصريين .

واحتج البصريون بعد ذلك لمذهبهم على لسان أبي البركات بن الأنباري قائلين :

---

(١) التطور النحوي للغة العربية ، ص ١١١

(٢) الكتاب ، جـ ١ ص ٣١٠ .

« إنما قلنا ذلك ، لأنا أجمعنا أن الأصل : يا ألله ، إلا أننا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ، ووجدنا الميم حرفين ، ويستفاد من قولهم : اللهم ما يستفاد من قولك : يا ألله - دلنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ، لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وههنا الميم قدأفادت ما أفادت « يا » ، فدل على أنها عوض منها » . (١)

وأصلها عند الفراء - وتبعه سائر الكوفيين - : « يا ألله أمنا بخير ، إلا أنه لما كثر في كلامهم ، واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا ، كما قالوا: هلم ، والأصل : ها لم ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً ، وأدغموا الميم في الميم ، كما قالوا : ويلمه ، ويل لأمه ، وإنما حذفوا ، وخففوا » . (٢)

واحتج الكوفيون لمذهبهم فيها بمثل ما احتج به الفراء ، مستندين إلى أنه كثير الاستعمال في كلام العرب ، وما كثر في كلامهم قصدوا به قصد التخفيف كما فعلوا في هلم ، وويلمه ، وأيش - والأصل أي شيء - وعم صباحاً ، والأصل: أنعم صباحاً .

وبنصوص شعرية أنكرها البصريون عليهم ، زاعمين أنهم لا يعرفونها ، ومن ذلك قول الشاعر :

إني إذا ماحدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما

وقول الآخر :

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما
اردد علينا شيخنا مسلما

وقول الآخر :

غفرت أو عذبت يا اللهما

---

(١) الانصاف - مسألة ٤٧ .
(٢) شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ .

وقد جمع هؤلاء بين الميم ، و « يا » ، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز أن يجمع بينهما (١)

وليس لدى الفريقين من سند علمي يؤيد ان به ما ذهبا إليه ، أما البصريون فاستندوا إلى أن إجماعهم قام على أن الأصل فيها : يا الله ، وإلى أنهم وجدوا الميم حرفين ، و « يا » حرفين ، فهم - كما ترى - قد سلكوا في احتجاجهم سبيلا لا توصلهم قط إلى فهم اشتقاق لغوى ، فقد استندوا إلى إجماعهم ، وتعلقوا بالشبه اللفظى بين « يا » والميم المشددة ، وليست الظواهر اللغوية مما يبنى على صناعة ، أو مما ينظمه عمل عقلى ، أو مما يسلك إليه باجماع الآراء ، فهى ظواهر اجتماعية ، انبعثت عن المجتمع ، وتطورت بتطور الجماعة التى صدرت عنها ، « وأشرف عليها عقل الجماعة التى لا تدرك الأدلة المنطقية بحال ، بل التى يصح فيها القول بأنها لا تعقل ، ولا تتأثر بالمعقول ، كما يطمئن الدرس اللغوى الآن إلى أن التغييرات اللغوية تتم بطريقة آلية مستقلة عن إرادة المتكلم بها ، بل بغير شعور منه ، وأن تطور اللغات يتم بفعل تيارات اجتماعية مسيطرة » . (٢)

وأما الكوفيون فهم إذا كانوا أميل إلى الدرس اللغوى باستنادهم إلى الاستقراء ، واحتجاجهم بالنصوص فان اعتبارهم الميم المشددة بقية لجملة كانت ثم أسقطت تخفيفاً ، مبنى على افتراض محض ، وإذا استطاعوا - بما تهيأ لهم من نصوص - أن ينقضوا ما عسك به البصريون من عدم اجتماع الميم المشددة مع « يا » - لم يصلوا بنا إلى واقع هذه الميم .

ولو ثبت ان واقع هذه الصيغة فى الاستعمال - كما قال البصريون - مجردا من « يا » لما كان ذلك دليلا على أنها عوض منها ، لأن ذلك يرجع - فى أكبر الظن - إلى أن هذا البناء المركب قد خصه الاستعمال بالنداء ، أو بالدعاء ، حتى

---

(١) الانصاف - مسألة ٤٧ .

(٢) « الاجتهاد فى النحو » : الأستاذ أمين الخولى .

أصبح هذا مدلولها المتبادر إلى الأذهان ، فاستغنى عن حرف النداء للدلالة عليه .

على أنه ليس بعيداً أن يظن المحدثون أن هذا البناء سامى ، وأن هذه الميم التى كسع بها البناء بقية من علامة الجمع فى العبرية ، وهى « يم » وأن كلمة « اللهم » العربية هى فى الأصل : « ألوهيم » العبرية ، أو هى من قبيل المخلفات السامية فى لغتنا العربية .

يقول الأب أنستاس الكرملى فى بحثه عن كلمة « البعيم » : « ذكر علماء اللغة صنما سموه البعيم ، ولم يصفوه وصفاً يبينه لنا ، أو يذكر لنا أصله ، والذى عندنا أن البعيم تخفيف « البعليم » ، ويراد به : البعول ، جمع بعل ، وكان إلها للكنعانيين الذين جاوروا السلف ، ثم اندمجت بقاياهم فى بعض القبائل العربية التى كانت فى عهدهم . وهذه الميم فى « البعليم » هى للتعظيم وإن كانت فى حد ذاتها للجمع ، فهى تشبه قول العبريين . « ألوهيم » ومعناها بالحرف الآلهة ، وهم لا يريدون به إلا الواحد الفرد ، وإن جمعوه للتعظيم . (١)

فاذا صح أن الميم فى (اللهم) للجمع المقصود به التعظيم كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين الميم و « يا » مقبولا ، وكانت الشواهد التى ذكروها بعيدة عن مطاعن البصريين أو تأويلاتهم .

* * *

« اللـ » فى الاستثناء :

البصريون يذهبون إلى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الخليل ، وقد صرح به حين عرض للتسمية بالحروف ، وما يستتبع ذلك من حرفها ، أو من حملها على الحكاية ، أو عدم حملها عليها ، فان كانت بسيطة قدرت مصروفة ، وإن كانت مركبة قدرت ممنوعة من الصرف ، أو حملت على الحكاية .

---

(١) أنستاس الكرملى : مجلة لغة العرب — السنة السابعة ١٩٢٩ ، جـ ٢ ص ١٣٧ .

قال سيبويه : قال الخليل : (إلا التي للاستثناء بمنزلة دفلى) (١) يعني أنها بسيطة ، بدليل قوله : (وأما إلا ، وإما في الجزاء فحكاية) يعني أنها مركبتان ، وإذا سمي بها فعلى الحكاية ، مثل التسمية بنحو (تأبط شرا) .

والفراء يذهب إلى أنها منحوتة ، (مركبة من حرفين : (إن) التي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، و (لا) التي للعطف ، فصار : إن لا ، فخففت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين ، فنصبوا بها في الإيجاب ، اعتباراً بأن ، وعطفوا بها في النفي ، اعتباراً بلا ، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا ، فجعلوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها على (إن) ، و (زيدا) اسمها ، وقد كفت (لا) من الخبر ، والتأويل : إن زيدا لم يقم) . (٢)

ولا أعلم أن الكوفيين خالفوه في القول بتركيبها ، ولكنهم خالفوه في العامل في المستثنى بها ، وقد عرفنا الآن رأيه في نصب المستثنى بالا . أما سائر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن (إلا ، قامت مقام (أستثني) ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، كان المعنى فيه . استثنى زيدا) . (٣)

أما البصريون فيذهبون إلى أن (العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا) (٤) ... وهنا تظهر نزعتهم المنطقية والتزامهم بالأصول العامة المرسومة ، ومحاولتهم إخضاع كل ما يقع تحت أيديهم لها ولو أدى ذلك إلى أن يتكلفوا تأويلات مخالفة للظاهر ، فإذا قال الكوفيون : ليس هناك فعل ينصب ما بعد (إلا) في قولهم : القوم اخوانك إلا زيدا ، قالوا : العامل فيه هنا معنى الفعل ، وإذا قالوا لهم : قد يكون الفعل الذي يسبق (إلا) لازماً ، والفعل اللازم

---

(١) الكتاب ، جـ ٢ ص ٦٧ .

(٢) شرح المفصل ، جـ ٨ ص ٧٦ ، ٧٧ ، شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٢٢٦ . الانصاف - مسألة ٣٤ .

(٣) الانصاف - مسألة ٣٤ .

(٤) الانصاف - مسألة ٣٤ .

لا يجوز أن يعمل فى هذا النوع من الأسماء ، قالوا : إن العامل فيه هو هذا الفعل اللازم ، ولكن بواسطة (إلا) ، كما تعمل الأفعال اللازمة بتوسط حروف الجر ، وقد قلنا : إن العامل هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط (إلا) .

وهم - كما نرى - قد احتاطوا للأمر احتياطاً دقيقاً يطرد مع ما عرفوا به من حذق فى صناعة التراكيب ، ولكنهم بعدوا عن روح الدرس النحوى ، لأن النحو لا ينظمه عمل عقلى ، ولا تطرد أصوله اطراد الأصول العقلية .

ولعل من الغريب أن يفوت الكوفيين ما فى الجملة الاستثنائية من تخالف فى الحكم بين ما قبل « إلا » ، وما بعدها ، فلم يقولوا بنصب المستثنى بالا على الخلاف الذى نصبوا به المفعول معه ، والظروف التى تقع أخباراً ، والفعل المضارع بعد الواو ، والفاء ، المسبوقتين بنفى ، أو طلب ، مع أن المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه أظهر منها بين المفعول معه وما قبله ، وبين الظروف وما قبلها ، الذى أخبر بها عنه ، وبين الفعل المضارع المنصوب وما قبله ، والقول به هنا يبعدهم عما تكلفوه - وأعنى الفراء بوجه خاص - فقد ذهب فى مقالته إلى أن « إلا » مركبة من (إن ولا) ليبرر نصب المستثنى بالا حينا ، وإتباعه لما قبله حينا آخر .

* * *

« لعمك » :

بين الفراء وسيبويه خلاف فيها ، فالفراء يذهب إلى أنها منحوتة وأن أصلها : « والله إنك ، كما روى عن أبى أدهم الكلابى : له ربى لأقول ذلك . بقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لافعلن ، وحذفت لام التعريف أيضاً ، كما يقال : لاه أبوك ، أى : لله أبوك . ثم حذفت ألف (فعال) كما يحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد والحصد ، قال :

ألا لا بارك الله فى سهيل إذا ما الله بارك فى الرجال

ثم حذفت همزة إنك » (١)

وسيبويه يذهب إلى أنها لا تركيب فيها ، فقد قال : هذه كلمة تكلم بها العرب فى حال اليمين ، وليس كل العرب تتكلم بها . تقول : لهنك لرجل صدق. يريدون « إن » ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف ، كقوله : هرقت ، ولحقت هذه اللام « إن » كما لحقت « ما » حين قلت : إن زيدا لما لينطلقن ، فلحقت «إن» اللام فى اليمين ، كما أن اللام الثانية فى قولك : إن زيداً لما ليفعلن ، لام اليمين » . (٢)

ورأى ثالث لبعض الكوفيين حكاه الفضل بن سلمة بن عاصم ، وهو : « أن أصله لله إنك ، واللام للقسم » . (٣)

وكلام سيبويه - مع أنه خلو من التأويلات البعيدة ، والتقديرات المخالفة للظاهر - يتوافر فيه المعنى الذى قصد إليه الفراء ، ويؤيده كلام العرب .

أما أنه يتوافر فيه المعنى الذى أراده الفراء فسيبويه قد صرح بأنها كلمة تكلم بها العرب فى حال اليمين ، وقرر أن اللام الداخلة عليها إنما هى للقسم ، ودخول لام القسم فى أول الكلام مما يؤيده الفراء وغيره ، ويؤيده صاحب الرأى الثالث ، الذى أثبته هنا ، والذى ينص على أن أصله : لله إنك ، وأن اللام للقسم .

وأما أن كلام العرب يؤيده فإن قلب الهمزة هاء لغة قوم رواها البصريون والكوفيون ، وممن رواها من الكوفيين : اللحيانى صاحب الكسائى ، وابن السكيت ، وقد حكيا : هرحت الدابة ، وهردت الشيء ، وهنرت الثوب ، وغيرها . أرادوا : أرحت الدابة ، وأردت الشيء ، وأنرت الثوب (من النير (٤)) ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٥٧ .

(٢) الكتاب ، جـ ٢ ص ٤٧٤ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ، جـ ٢ ص ٣٥٧ .

(٤) النير بالكسر : القطن والخيوط اذا اجتمعت ونرت الثوب وأنرته : جعلت له نيرا .

وقرىء : هيالك نعبد ، وهيالك نستعين (١)

فحملها على أنها : « لانك » ، ثم أبدلت الهاء مكان الهمزة ، مع استيفائها المعنى المقصود ، أولى من أن تحمل على ما حملها الفراء عليه ، وما تكلفه فيها من تقدير ، وحذف وتأويل .

* * *

٢ - الصنف الثانى :

وهناك كلمات وأدوات أخرى انبنى تركيبها على مجرد التلازم والاتصال فى الاستعمال ، ولم يفقد الأصلان اللذان ركبت فيها الكلمة ، أو الأداة شيئاً من أجزائها ، وهى كثيرة : منها مالازمته كاف التشبيه ، مثل « كأن ، وكأى ، وكذا » ، ومنها ما لازمته « ما » كأما وإما ، ولوما ، ومهما ومهمن ، ومنها : ما لازمته « لا » كلولا ، وهلا ، وإلا ، ومنها ما لازمه غير ذلك ، كأنت وأخواتها وإياى وأخواتها ، وذلك وأخواتها ، وكلها مما عرض له النحاة .

وكان الخليل قد عرض لأكثر هذه الأدوات والكلمات ، كما جاء فى الكتاب ، وفى ثنايا كتب أخرى عرضت لهذه الأدوات . (٢)

وقد عرض الكوفيون لأكثر هذا أيضاً ، وأكثرهم عناية بهذا النوع من البحث هو الفراء ، وأكثر ما نسب إلى الكوفيين من كلام فى منحوتات ومركبات إنما هو للفراء ، كرأيه فى « لن » ومهما ، وإلهم ، ولهنك ، وغيره مما عرضت له فى هذا الفصل ، ومما لم أعرض له فكثير أيضاً : كرأيه فى « وبكأن » من أن

---

(١) شرح المفصل جـ ٩ ص ٤٢ .

(٢) راجع الكتاب ص ٦٣ ، ١٤١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٧٤ من الجزء الأول ، وباب « الحكاية التى تغير فيها الأسماء عن حالها فى الكلام ص ٧٤ من الجزء الثانى .

« وى : كلمة تعجب ، الحق بها كاف الخطاب » (١) ، وكرأيه فى « منذ » من أنها « مركبة من « من » و « ذ » ، وحذفوا الواو تخفيفاً » (٢) ، وكرأيه فى « هلم » من أن « أصله : « هل أم » أى اقصد ، فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام ، وحذفت فصارت : هلم » (٣) ، وغيرها .

ومن هذه الأدوات التى عرض لها الخليل مالم تر و كتب النحو للفراء ولا لغيره من الكوفيين أقوالا فيها ، ولعلهم لا يختلفون معه فيها ، والنحاة - فى أغلب الأحيان - إنما يعرضون لآراء الكوفيين فى المواضع التى اختلفت فيها وجهة النظر بين الفريقين ، أو فى المسائل والأصول التى هى ما تتميز به مدرسة من مدرسة ، ومذهب من مذهب

فمن هذه المركبات التى ينبغى تركيبها على مجرد الاتصال والتلازم ، أدوات وكلمات ، منها : أنت وفروعها ، وإياى وفروعها ، وقد عرضت لها ، ومنها :

« مهما » :

وهى عند الكوفيين مركبة من « مه بمعنى اكفف ، زيدت عليها « ما » فحدث بالتركيب معنى لم يكن » . (٤)

وهى عند البصريين ، مركبة من « ما » الشرطية ، زيدت عليها « ما » الزائدة ، فثقل اجتماعها فأبدلت الأولى هاء « ٥ » ، وكان الخليل يقول فيها : « إنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولوا : « ماما » ، فأبدلوا الهاء من الألف فى الأولى » . (٦)

---

(١) شرح الرضى على الكافية جـ٤ ص ٨٣ .
(٢) شرح المفصل جـ٤ ص ٩٥ .
(٣) شرح المفصل جـ٤ ص ٤٢ .
(٤) شرح الأشمونى : جـ٤ ص ١١ .
(٥) نفس المصدر .
(٦) الكتاب جـ١ ص ٤٣٣ .

« ومهمن » :

وهي أداة كوفية جديدة ، أضافهـا الكوفيون إلى أدوات الجزم ، واحتجوا لها بقول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع فى صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم (١)

ولم يعرفها البصريون ، وهي كما يظهر - مثل مهما إلا أن « مهما » لغير العاقل ، و « مهمن » للعاقل ، لوجود « من » فيها ، فتكون « مهمن » إذن أداة مركبة من « مه » بمعنى اكفف و « من » ، وتركيبها كتركيب « مهما » فى أحد الوجهين اللذين أجاب بهما الخليل سيبويه عن سؤاله فقد سأله عن « مهما » ، فقال : « هي « ما » أدخلت معها (ما) لغوا ، بمنزلتها مع أين ، كما قال سبحانه وتعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) ، وبمنزلتها مع (أى) إذا قلت : أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى ، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولوا (ماما) ، فابدلوا الهاء من الألف ، التي فى الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) ضم إليها (ما) . (٢)

ومهمن كمها ، فليس بعيداً أن تكون (مه) ركبت مع (من) ، كما ركبت مع (ما) ، ثم منحها التركيب معنى جديداً ، كما منح مهما فى كلا وجهيها ، وليس هذا الرأى ، أعنى احتمال كونها مركبة من (مه) ، و (ما) للزجاج ، كما زعم الرضى (٣) ، فقد رأينا أن الخليل كان قد سبقه إليه .

وإذا صح هذا فالرأى الراجح فى (مهما ومهمن) هو رأى الكوفيين ، لا رأى الخليل ، ولا سائر البصريين ، لأن استعمال (مهمن) للعاقل ، كما يفهم من البيت يشعر بأن (ما) فى مهما هي (ما) التى يكنى بها عن غير العاقل ، لا (ما)

---

(١) شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ٣٣٥ .

(٢) الكتاب ، جـ١ ص ٤٣٣ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ، جـ٢ ص ٣٥٧ .

الزائدة ، كما قال البصريون ، وأن الجزء الأول منها هو (مه) لا (ما) فلما ركبت (مه) مع (ما ومن) فيها أكسبها التركيب معنى لم يكن ، كما يقول الكوفيون .

* * *

و« هيزا » :

وهي كلمة استعملها العرب في المدح ، وهي مثل نعم ، وتزيد عليها - كما يقول الأشموني - (بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب ، وقريب من النفس) .(١)

وذهب الفراء إلى أن (حب أصلها حبب ، على وزن (فعل) مضموم العين كـكرم ، واستدل بقولهم : (حبيب) ، وفعيل بابه فعل ، كظريف من ظرف ، وكريم من كرم) . (٢)

وقال الخليل : «إن حبذا بمنزلة (حب الشيء) ولكن ذا ، وحب بمنزلة كلمة واحدة ، نحو لولا ، وهي اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عم ، فالعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول : حبذا ، ولا تقول : حبذه ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل » . (٣)

وكان أبو الحسن بن كيسان يقول : (إنما لم يختلف (ذا) لأنه إشارة أبداً إلى مذكر محذوف ، والتقدير في (حبذا هند) : حبذا حسن هند ، وكذا باقي الأمثلة) . (٤)

وقال أبو العباس ثعلب : (العرب تقول : حبذا وحبذا لا يثنى ، ولا يجمع ومعناه : حب الشيء ذا ، وحب الشيء زيد ، ولنعم الشيء زيد ، ولنعم الشيء

---

(١) شرح الأشموني جـ ٣ ص ٤٠

(٢) شرح المفصل جـ ٧ ص ٨ ، ١٣ .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٤) شرح الأشموني جـ ٣ ص ٤٣ ، ٤٤ .

الزيدان) (١) ، كأنه كان يريد أن يقول ، إن (ذا) يلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، ولذلك جعله بمعنى الشيء ، والشيء يكنى به عن المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، كما دل عليه تمثيله .

ولا أعلم خلافاً بين البصريين والكوفيين في تركيبها ، وصيرورتها كلمة واحدة ملازمة حالة واحدة ، وفي أن التركيب أكسبها حكما جديداً باختصاصها بالمدح في جميع الأحوال ، واحتياجها إلى مخصوص ، كاحتياج (نعم) إليه .

وكم :

وهي كلمة كانت متنازعا بين الكوفيين والبصريين ، من حيث إفرادها وتركيبها ، فقد كان البصريون يقولون بافرادها ، والكوفيون - وقد تبعوا الفراء صاحب الرأي الأول فيها - يقولون بتركيبها .

وحجة البصريين في القول بافرادها تستند إلى أصل فلسفي ، لاصلة له بالبحث اللغوي ، فقد كانوا يقولون :

(إنما قلنا إنها مفردة ، لأن الأصل هو الافراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة) (٢)

أما الكوفيون فكما عرف عنهم من اعتماد على النقل والرواية - راحوا يحملونها على نظائرها في لغة العرب ، كانوا يفطنون لتركيبها ، فكانوا يقولون :

« إن الأصل في كم : ما زيدت عليها الكاف ، لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، ثما وصلته في أوله نحو : هذا ، وهذاك ، وما وصلته

---

(١) مجالس ثعلب ص ٦٢٥ .

(٢) الأنصاف - مسألة ٤٠ .

فى آخره نحو : قوله تعالى : إما ترينى ما توعدون فكذلك ههنا ، زادوا الكاف على (ما) فصارتا كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : في كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت فى كلامهم ، وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما فعلوا فى لم فصار كم مالك ، والمعنى : كأى شىء مالك من الأعداد ، والدليل على ذلك قولهم : كأين من رجل رأيت ، أى كم من رجل رأيت » ، ثم استزادوا من التمثيل لها ، فشبهوها بلم ، التى أصلها : لما ، كالذى جاء فى قول الشاعر :

يأبا الأسود لم أسلمتنى لهموم طارقات وذكر

إلى غير ذلك من الأمثلة التي حفظوها ، وأنشدوها لتأييد مذهبهم فيها . (١)

والفرق بين المذهبين واضح ، أولئك يستندون إلى أصل فلسفى ، يقيمون به حجتهم ، وهؤلاء يستندون إلى أمثلة من القرآن ، وأبيات من الشعر العربى الصحيح .

وكان الفراء يقول : « نرى أن قول العرب : (كم مالك) أنها (ما) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر (بكم) ، حتى حذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما قالوا :

(لم قلت ذلك) ، ومعناه : (لم) ، و (لما قلت) . قال :

فأنا الأسود لم أسلمتنى لهموم طارقات وذكر (٢)

وقيل لبعض العرب : مذكم قعد فلان ؟ فقال : كذ أخذت فى حديثك . فزيادة الكاف فى (مذ) دليل على أن الكاف فى (كم) زائدة » . (٣)

---

(١) الانصاف - مسألة ٥٠ .

(٢) ورد فى الصاحبى : « فأنا » وفى الانصاف : بأبه وتصحيف « يأبا » الى « فأنا » يسير قريب .

(٣) الصاحبى لابن فارس ص١٢٩ . معانى القرآن - ورقة ٧٢ .

ورأى الفراء هذا قريب جداً مما استنتجه الأستاذ (برجستراسر) ، فقد انتهى إلى مثل ما انتهى إليه الفراء ، ففى معرض الكلام على حروف العطف واشتقاقاتها ، قال برجستراسر : « أم حديثة عربية ، أصلها : a - ma ، كما أن (لم) أصلها : la - ma ، وكم أصلها ؟ kama (١) » .

وكان الزجاج يعيب على الفراء مقالته فى (كم) ، وكان يقول : « لو كانت فى الأصل (كما) أسقطت ألف الاستفهام لتركت على فتحها ، كما تقول بم ، وعم ، وفيم أنت » . (٢)

ولكن الزجاج نسي أمرين :

١ — أن الفراء كان قد أشار إلى الاستعمال وتأثيره فيها ، والاستعمال لايخضع لمنطق الزجاج ، فقد يحذف من إحدى كلمتين متشابهتين شيئاً لم يحذفه من الأخرى .

٢ — وأن (لم) جاءت ساكنة الميم كما سمع الفراء من قولهم : (لمْ قلت ذاك) ، وكما استشهد به من قول الشاعر :

يا أبا الأسود لم أسلمتنى لهموم طارقات وذكر

و (لم) مثل (بم) لولا أن كم — كما يظن — أكثر استعمالا من (بم) التى احتج بها الزجاج ، فاذا كان الاستعمال قد أسكن الميم من (لم) فلا يبعد أن يكون قد أثر فى (كم) أيضاً فاسكن ميمها .

على أن الاحتجاج بعم ، وفيم ، غير مستقيم ، لأن فتح الميم فيها ، أو تحريكها ، لا بد منه ، فلو أسكنت لالتقى ساكنان ، وهما : الميم والميم فى عم والياء والميم فى (فيم) ، ولسان العرب لا ينطلق بالساكنين .

* * *

(١) برجستراسر : التطور النحوى للغة العربية ص ١١١ .

(٢) الصاحبى ص ١٢٩ .

ويصدق مذهبهم هذا الذى صدرت به الفصل على جميع المركبات الأخرى، غير الأدوات والحروف ، سواء أكانت من المركبات المزجية ، كحضرموت ، وبعلبك ، ومعدى كرب ، أم من المركبات العددية ، كخمسة عشر ، وأخواتها ، أو ما استعمل منها استعمال المركبات العددية ، كالظروف المركبة ، المبنية الجزأين نحو : صباح مساء ، وبين بين ، وكالأحوال المركبة ، نحو : هو جارى بيت بيت ، وتفرقوا شذر مذر ، ونحو ذلك ، وكلها يشترك فى أنه اكتسب بالتركيب حكما جديداً ، لم يكن لكل واحد من الجزأين اللذين ركب منها .

ومع هذا فالأعداد المركبة عند بعض الكوفيين وجه آخر ، فقد أجازوا إضافة النيف إلى العشرة ، مستندين الى قول الشاعر .

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته .

وقد أنكر البصريون عليهم ذلك ، محتجين بأن الجزأين قد جعلا اسماً واحداً ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض ، فكذلك ههنا ، وردوا عليهم استشهادهم بالبيت بأنه لا يعرف ، ولا يؤخذ به . (١)

أما قول البصريين إنهما جعلا اسماً واحداً فلا يجوز إضافة بعضه الى بعضه الآخر فهو إنما يعبر عن مذهبهم وحدهم ، لأن الكوفيين لا يرون ما رأوه ، ولا يأخذون بهذا المدرك العقلى الذى تمسك به البصريون ، بالاضافة إلى أن تركيب الجزأين فى المركبات العددية لم يصل إلى هذا النحت الذى يجعل من الكلمتين كلمة واحدة .

وأما إنكارهم هذا البيت الذى احتج به الكوفيون فقد تعود الكوفيون وتعودنا نحن سماعه منهم ، فلا يكاد الكوفيون يحتجون بشىء من كلام العرب حتى ينكره البصريون عليهم ، لكن عدم سماع البصريين إياه ليس دليلا على أنه

---

(١) الانصاف - مسألة ٤٢ . . الهمع ج ٢ ص ١٤٩ .

مفتعل ، ولو سمعه البصريون لأبطلوا الاحتجاج به ، ولوصفوه بالشذوذ ، لأنه يتعارض مع أصولهم المرسومة .

على أن النحاة اختلفوا فى نقولهم عن الكوفيين ، فابن مالك فى التسهيل يحكى إجماع النحاة على عـــدم جواز إضافة النيف إلى العشرة إلا فى الشعر ، واستشهد بهذا البيت . (١)

وابن الحاجب والرضى فى الكافية وشرحها ينسبان هـــذا إلى بعض الكوفيين ، فقد قالا : « أجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف إليه حقيقة » . (٢)

ولعلها يعنيان أبا العباس ثعلبا ، ومن تبعه من الكوفيين ، فقد كان أبو العباس يقول : سمعت العرب تقول : نعم الهاهو ذا ، فأدخلوا عليه الأداة ، وتركوه على حاله ، ونعم الخمسة العشر هى . قال : أراد نعم الخمسة عشر هي ، وقال : لا تجتمع الاضافة عند البصريين مع الألف واللام الا فى حرفين وعند هؤلاء فى أربعة ، أولئك يقولون : نعم الحسن الوجه ، ونعم الضارب الرجل ، وعند هؤلاء هذان الحرفان ، والعدد والمقدار ، . (٣)

وسكت ابن يعيش ، فلم يثبت لهم هذا الرأى ، ولم ينفه .

ويبدو لى أن مقالة ابن الحاجب والرضى أولى بالقبول ، فلم يكن الكوفيون متفقين على إضافة النيف الى العشرة فى الأعداد المركبة فى جميع الأحوال ، فانى أرجح مما وقفت عليه من نقول النحاة عن الفراء أنه إنما جوز إعراب الجزء الثاني من المركب إذا أضيف ، كما قال الأشمونى : إن الفراء « قال إنه سمع من أبى فقعس الأسدى ، وأبى الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة عشرك » . (٤)

---

(١) شرح الأشمونى ، جـ ٤ ص ٧٠

(٢) شرح الرضى على الكافية جـ ١ ص ٨٧ .

(٣) مجالس ثعلب ص ٦٥٨ .

(٤) شرح الأشمونى جـ ٤ ص ٧٠

وكما جاء في همع الهوامع من أن الفراء جوز حينئذ إعرابها ، فيقال هذه خمسة عشرك ، ومررت بخمسة عشرك ، باعراب الأول على حسب العوامل ، وجر الثاني أبداً .

ومما وقفت عليه من كلام الفراء عند تفسيره قوله تعالى من سورة يوسف (إني رأيت أحد عشر كوكباً) ، من قوله : « العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً - يعني مبنياً على الفتح - في خفضه ورفعه ، وذلك أنهم جعلوا اسمين مرفوعين واحداً ، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني ، فيخرج من من معنى العدد » .

ومن قوله : « وإذا أضفت الخمسة العشر الدرهم إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول : مافعلت خمسة عشري ، ورأيت خمسة عشري ، ومررت بخمسة عشري ، وإنما أعربت (الخمسة) لاضافتك (العشر) فلما أضيفت (العشر) إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها ، وبينها (عشر) لتصير اسما ، كما صار مابعدها بالاضافه اسما ، سمعتها من أبي فقعس الأسدي ، وأبي الهيثم العقيلي . مافعلت خمسة عشرك » . (١)

أرجح مما وقفت عليه من نصوص للفراء ، ومن نقول للنحاة عنه - أن الفراء لم يكن يجيز إضافه النيف إلى العشرة مطلقاً ، وإنما كان يقصر ذلك على العدد المركب المضاف كما رأينا من كلامه عن إضافة العدد المركب إلى الياء : مافعلت خمسة عشري ، ومن حكايته عن الأسدي والعقيلي . مافعلت خمسة عشرك .

على أن النحاة لم يتفقوا على بناء الجزأين إذا أضيفت المركبات ، فان الأخفش من البصريين كان قدجوز إجراءه مجرى « بعلبك » ، فكان يقول : هذه

---

(١) معاني القرآن - ورقة ٨٠ .

خمسة عشرك ، ببقاء الصدر مفتوحاً ، وتغير آخر العجز بالعوامل .

* * *

وبعد الوقوف على ذلك كله أدركنا الفرق بين مسلكين يتعارضان في كثير من الأحيان ، أحدهما يميل غالباً إلى فلسفة المسائل النحوية ، وتنظيمها تنظيماً عقلياً ، والثانى يميل غالباً إلى الاعتماد على نتائج الاستقراء ، ويعتمد كثيرا على الحس اللغوى ، ولا يعنى بالأحكام العقلية إلا بمقدار ما يقتضيه الجدل من دفع الحجة بمثلها .

ومع أن المسلك الأخير أقرب إلى روح المنهج النحوى ، بميله إلى التتبع اللغوى ومجافاته التأويلات البعيدة ، وعدم الأخذ بأساليب المتكلمين ، فلم تسلم خطوات القائمين عليه من العثرات فى كثير من المسائل التى تتعلق بالاشتقاق ، وذلك لأن هذه المسائل لا يصححها حس لغوى نافذ ، ولا يهدى إلى واقعها تتبع جاهد ، فتاريخها طويل ، ومراحل تطورها مجهولة ، ولا سبيل إليها إلا بالدرس المقارن ، وهذا ما لم يقم به أحد من رجال المدرستين ، لجهلهم بالعلاقة بين العربية وأخواتها الساميات .

الفصل الثاني

المدارس النحوية

- ١ -

وكان على الدارسين بعد أن انتهوا من البحث في بناء الكلمات العام ، من حيث أصولها ، ومن حيث أفرادها وتركيبها - أن يعرضوا للكلمة مؤلفة مع غيرها في جملة أو كلام .

وقد لاحظ الكوفيون ، كما لاحظ البصريون أن الكلمة ثلاثة أنواع : اسم ، وفعل ، وأداة . والمدرستان تتفقان على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة ، من حيث تذكيره وتأنيثه ، ومن حيث تنكيره وتعريفه ، ومن حيث بناؤه وإعرابه ، ومن حيث إفراده وتثنيته ، وجمعه ، ولم تختلفا إلا في مسائل جزئية ، لا شأن لنا في عرضها هنا .

وتختلفان في أقسام الفعل ، فهو عند البصريين ثلاثة أقسام : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، وهو عند الكوفيين ثلاثة أقسام أيضاً ، يتفقون مع البصريين في القسمين الأولين ، ويختلفون معهم في القسم الثالث ، وهو عند الكوفيين : الفعل الدائم ، لا فعل الأمر .

مثال الأول قعد وكتب . . ومثال الثاني يقعد ويكتب ، ومثال الثالث قاعد ، وكاتب .

بقي علينا أن نعرض لطائفة من الكلمات الأثرية ، وهي التي يسميها

البصريون : أسماء أفعال ، ويقسمونها إلى اسم فعل ماض ، كهيهات وشتان واسم فعل مضارع كوى وآه ، واسم فعل أمر ، كصه ومه .

هذه الطائفة وقفت للكوفيين أيضاً ولاحظوا أنها تعمل عمل الأفعال فلم يجعلوها لذلك قسما قائماً بذاته ، وأدخلوها فى طائفة الأفعال بل عدوها أفعالا حقيقية . (١)

ولم يمنعهم دخول التنوين عليها ، وهو من علامات الأسماء عند الفريقين، كصه ، ومه ، وآه من تسميتها أفعالا .

أما فعل الأمر فبالرغم من أنه عند البصريين مأخوذ من الفعل المضارع ، بعد حذف أحرف المضارعة ، يعدونه قسماً قائماً بذاته ، ولكنه - عند الكوفيين - مقتطع من الفعل المضارع ، وعلى هذا فزمانه وحكمه عند الكوفيين هو زمان المضارع وحكمه ، ولكنه يختلف عن المضارع بأنه مجزوم فقط ، لأنه مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر . (٢)

وقد جاءهم هذا من الفراء ، فقد كان يقول فى تفسير قوله تعالى : « فليفرحوا » : « إن العرب حذفوا اللام من فعل المأمور المواجه ، لكثرة الأمر خاصة فى كلامهم ، فحذفوا اللام ، كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لايقعان الا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف فى قولك : اضرب ، وافرح ، لأن الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفاً خفيفة ، يقع بها الابتداء ، كما قالوا . ادارك ، وانا قلم .

وكان الكسائى يعيب قولهم : فلتفرحوا ، لأنه وجده قليلا ، فجعله عيباً ، وهو الأصل ، ولقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فى بعض المشاهد . لتأخذوا مصافكم ، يريد به : خذوا مصافكم » . (٣)

---

(١) شرح الأشمونى ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .

(٢) الانصاف - مسألة ٧٢ . شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٣) معانى القرآن - ورقة ٧٣ .

أما اعتبار اسم الفاعل فعلا وكونه قسيم الماضى والمضارع فهو رأى الفراء وزعمه أيضاً ، وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ولم تقع لى نسبة ذلك إلى الفراء فى كتب النحو التى استطعت الوقوف عليها ، ولكنى وجدتها فى موضعين أحدهما : « مجالس اللغويين والنحاة » لأبي القاسم الزجاجى كما يستظهر السيوطى نسبته اليه ، والثانى : كتاب « معانى القرآن » للفراء .

أما كتاب مجالس اللغويين والنحاة فقد عرض لمسألة بين أبى العباس المبرد وأبى العباس ثعلب ، كان موضوعها : اسم الفاعل ، جاء فيها مانصه :

« قال ثعلب : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصرى فقال : كان الفراء يناقضنى يقول : قائم : فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فان كان فعلا لم يكن اسما ، وإن كان اسما فلا ينبغى أن نسميه فعلا . فقلت : الفراء يقول قائم فعل دائم ، لفظه لفظ الاسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياما وضارب زيداً فالجهة التى هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا ، والجهة التى هو فيها فعل ليس هو فيها اسما » . (١)

وأما كتاب « معانى القرآن » فقد جاء فيه ما نصه :

« قال الكسائى فى إدخالهم « أنْ » فى « مالك » : هو بمنزلة قوله : ما لكم ألا تقاتلوا ولو كان ذلك على ما قال لجاز فى الكلام أن تقول : مالك أن قمت ، ومالك أنك قائم ، وذلك غير جائز ، لأن المنع إنما يأتى بالاستقبال . تقول : منعتك أن تقوم ، ولا تقول : منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت فى « مالكَ » فى المستقبل ، ولم يأت فى « دائم » ، ولا ماض » . (٢)

فقد أراد بالدائم : اسم الفاعل ، وبالماضى : الفعل الماضى ، وبالمستقبل : الفعل المضارع ، وعطف « ماض » على « دائم » يدل إشارة على أنه كان يسمى

---

(١) مجالس اللغويين - لوحة رقم ١٢٩

(٢) معانى القرآن - ورقة ٢٠ .

اسم الفاعل فعلا .

وسماه فعلا في موضع آخر من تفسيره ، وذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة الزمر : « كاشفات ضرّه ، وممسكات رحمته » . قال : « نون فيها عاصم والحسن وشيبة ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكلّ صواب ومثله : « إن الله بالغ أمره » ، وبالغٌ أمرَه ، وموهنُ كيدِ الكافرين ، وموهنٌ كيدَ الكافرين . . فاذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الاضافة فيه ، تقول أخوك آخذ حقّه ، فتقول ههنا : أخوك آخذُ حقّه ، ويقبح أن تقول آخذٌ حقَّه ، فاذا كان مستقبلا لم يقع بعد ، قلت : آخذٌ حقه ، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتلُ حمزة ، لأن معناه ماض ، ، ، فقبح التنوين » . (١)

ومما يؤيد أن تسمية اسم الفاعل فعلا دائماً أصبحت مذهباً كوفياً ما جاء في كلام أبي العباس ثعلب ، فقد كان يأتي باسم الفاعل ، فيسميه فعلا مرة ، ودائماً - يريد فعلا دائماً - مرة أخرى ، - ما جاء في مجالسه ، حين عرض لمصاحبة اسم الاشارة « هذا » للضمائر وللأسماء المعرفة بأل :

قال : « وإذا جاءوا مع « هذا » بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا فقالوا : هذا الرجل قائم ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن ينصب الفعل ، وقد أجازه بعض النحويين ، والفراء يأباه » . (٢)

وقال في بعض مجالسه أيضاً : « لا يحال بين الاسم بما ، والدائم : طعامك ما آكل عبد الله » (٣)

وقال في بعضها أيضاً : « إذا قلت : ما فيك راغب زيد ، وما طعامك آكل زيد ، كان الاختيار في هذا الرفع ، لأن الفعل أولى بالحق من المفعول ،

---

(١) معاني القرآن - ورقة ١٦٦

(٢) مجالس ثعلب ص ٥٤ .

(٣) مجالس ثعلب ص ٣٢٧

والصفة - يعنى الجار والمجرور - وكان كأن الفعل مع الجحد ، فاذا أدخلوا الباء فيها كان قبيحاً ، لأنه قد جاء الاسم بعدها ، لأنه لما جاء ثانياً احتاجوا إلى أن يعلموا أنه الفعل ، وإنما تدخل الباء للفعل ، فاذا أخروا الفعل ، فقالوا : ما طعامك زيد بآكل ، وما فيك زيد براغب ، ثم نزعوا الباء كان الاختيار الرفع ، لأن الباء قد حالت بين الاسم و « ما » فكأن الفعل معها . وكذلك اختاروا الرفع فان نصبوا فقالوا : ماطعامك زيد آكلا ، وما فيك زيد راغباً لم يعبئوا بالصفة ، ولا المفعول ، لأنها من صلة الفعل ، فكأنهم قالوا : ما زيد آكلا طعامك ، وما زيد راغبا فيك » . (١)

فقد أطلق أبو العباس فى هذه المجالس كلمة « الفعل » مرات كثيرة ، وكلمة « دائم » مرة ، وأراد اسم الفاعل ، كما هو واضح من الأمثلة التى دار حولها الحديث .

* * *

وهذا التقسيم الكوفى للأفعال مبنى على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة ، فزمان الماضى هو الماضى ، وزمان المضارع هو الحال أو الاستقبال وزمان « الدائم » زمان عام مستمر ، لا نص فيه على مضى ، أو حالية . او استقبالية .

ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة فى تسمية اسم الفاعل فعلا دائماً ، فان الدارسين المحدثين ، المعنيين بالساميات قد أثبتوا أن فى البابلية أو الاكدية مثل هـذا التقسيم الكوفى الأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التى سمى الفراء اسم الفاعل بها .

كان « باول كراوس » يقول : « الجملة : زيد فرح - بصيغة اسم الفاعل - ، ليست إلا *Permansif* أى صيغة الاستمرار ، ونتيجة هذا أن الجملة

---

(١) مجالس ثعلب ص ٥٤٥ .

يد فرح ، أقدم من زيد فرح - بصيغة الفعل - ، أى أن الـ *Permansif* يتقدم على الماضى زمنيا ومنطقيا ، ونتيجة هذا أننا قد فتحنا الباب لفهم نشأة الماضى فليس هو إلا ما نسميه فى البابلية *Permansif* ، أى تلك الصيغة غير المقيدة بزمان » . (١)

وسألت الدكتور عبد الحليم النجار ، المدرس بمعهد الدراسات الاسلامية بكلية الآداب ، وهو من المتخصصين بالأكدية - عن أسم الفاعل ، وتسمية الفراء إياه فعلا دائماً ، فقال : إن إعتباره فعلا دائماً يوافق ما فى الأكدية ، ففيها هذا الفعل بنفس هذه التسمية ، وهو نفس أسم الفاعل فى العربية .

* * *

وسمى الكوفيون الحرف أداة لسببين فيما أظن : الأول : المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء ، ولفظ يطلق على أحد حروف المعانى . والثاني : أن الادوات عندهم هى حروف المعانى كهل وبل ، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الأستفهام والاضراب وغيرهما ، فهم إذن أدق من البصريين فى مصطلحهم هذا ، لأن الحرف يطلق عند البصريين والكوفيين جميعاً ، ويراد منه أحد حروف الهجاء ، أو أحد حروف المعانى ، بل قد يطلق على الكلمة أيضاً كما جاء فى كلام سيبويه ، فى مواضع كثيرة من الكتاب ، وكما جاء فى كلام الفراء وغيره فى مواضع كثيرة أيضاً .

وحين يقول الكوفيون : أداة ، يكونون فى غنى عن أن يخصصوا ، فيقولوا ، كما قال سيبويه : الكلمة : اسم وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

* * *

(١) محاضرات الاستاذ « بارل كراوس » فى طلبة الليسانس بكلية الاداب ١٩٤٣ - ١٩٤٤

بقى على الكوفيين أن يبحثوا فى كل نوع من هذه الأنواع ، مؤلفاً فى الكلام ، فلاحظوا أيضاً ، كما لاحظ البصريون أن بعض هذه الكلمات تختلف حركات آخره بحسب مواقعه من الكلام ، وبعضها لاتختلف حركات آخره . والأول هو المعرب ، والثانى هو المبنى .

ولما كان المبنى يلازم حالة واحدة منها يختلف معناه الاعرابى نصوا على المبنيات التى حالها هذه ، وانتقلوا إلى البحث فى أسباب اختلاف الحركات فى أواخر الطائفة المعربة ، فكانت النتائج التى توصلوا إليها فى دراستهم لأحوال الكلمة تمثل صناعة الاعراب موضوع هذا الفصل .

وسمى الكوفيون هذه الظاهرة ، أعنى اختلاف أواخر الكلمات ، إعراباً كما سبق للبصريين أن سموها به ، وراحوا يبحثون فى أسباب هذا الاختلاف كما سبق للبصريين أن بحثوا فيها ، وانتهوا إلى مثل ما انتهى إليه البصريون أن ذلك الاختلاف يرجع إلى أسباب أو عوامل ، كما اصطلح الفريقان على تسميتها يقتضى كل واحد منها نوعا من الوجوه التى تعرض لآواخر الكلمات المعربة .

والخوض فى تفاصيل ذلك يقتضينا أن نحمل هذه الرسالة ما جاء فى الكتب النحوية ، التى ألفت للبحث فى هذه الموضوعات والمسائل ، وللاجتهاد ، وعرض وجهات النظر المختلفة ، وهو ما لا طاقة لها به .

لهذا سنقتصر فى البحث على أمرين ، على الاعراب وعلاماته ، وعلى العوامل التى قالوا إنها اقتضت الاعراب ، لأن دراسة العوامل وما تقتضيه ، فى نظر الفريقين من وجوه إعرابية هى خلاصة الدرس النحوى ، وأكثر ما جاء عنهم ، وما كان مثار الجدال بينهم ، كان حول هذه العوامل . أما ما كان بينها من جدل فى غير العوامل فمسائل جزئية ، أكثرها لفظي ، لايترتب عليه أثر عملي .

وبدراسة العوامل نتبين أساليبهم فى تناول هذه الدراسة ، ومنهجهم فى بحث موضوعاتها ، ومسائلها .

(٢)

الاعراب وعلاماته

كان نقط ابى الأسود الدؤلى للمصحف أول رمز رمز به لأحوال أواخر الكلمات المختلفة ، وكان هو الدافع الذى دفع المشتغلين فى القرآن إلى تفسيره تفسيراً علمياً ، وظهر التفسير الأول بعمل الخليل ، فى إبدال الضمة والكسرة والفتحة من النقط التى وضعها ابو الأسود بين يدى الحرف وتحته ، وفوقه ، وعرف إذ ذاك أن هذه العلامات لازمة لبناء الكلمات ، لأن اللسان لا ينطلق بالحروف الساكنة وحدها .

وحين أريد لهذه الدراسة الناشئة التى مرت عليها الأعوام ، وهى لا تزال تقوم على خطرات جزئية كانت تخطر على أذهان الدارسين بعد أبى الأسود - أن تصبح علماً منظماً يدرس بأصول وقواعد . بدأ الجدل حول هذه العلامات أهى علامات لمعان مختلفة تطرأ على الاسماء أم هى مجرد آلات يستعان بها على النطق بالحروف السواكن ؟

كان هذا السؤال يتردد بين الدارسين قديماً ، ولم يتلق الاجابة عنه إلا بعد عهد الخليل ، وتلميذيه : سيبويه والكسائى ، لانى لم أجد فى كلام الخليل ، أو كلام سيبويه ، أو ما نقل إلينا من أقوال الكسائى ما يشير صراحة إلى أن هذه العلامات أعلام لمعان تعرض للأسماء ، من فاعلية ومفعولية وإضافة ، أو ليست بأعلام لها ، اللهم إلا ما جاء عن الخليل أنه قال : « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ، ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذى

لازيادة فيه » . (١)

وليس فيما قاله نص على أن الحركات المختلفة التى تعرض لأواخر الكلمات فى الأحوال الاعرابية المختلفة ، لها نفس الصفة إذا توسطت الابنية .

وأكبر الظن أن الجدل فى دلالة هذه الحركات على المعانى الاعرابية ، وعدم دلالتها عليها ظهر بعد الطبقة الأولى من شيوخ المدرستين ، أعنى سيبويه والكسائى ، وأن الجدل فى ذلك دار بين تلاميذ هذين الشيخين ، فذهب جمهورهم إلى الأول ، وذهب بعضهم إلى الثانى .

كان قطرب ، أبو على محمد بن المستنير ، تلميذ سيبويه ، يذهب إلى أن الحركات المختلفة التى تعرض لأواخر الكلمات جىء بها للتخفف من الثقل الناشىء من إسكان الحروف ، لا للدلالة على معنى من المعانى الاعرابية .

والنص الذي جاء عنه - كما أورده السيوطى فى « الأشباه والنظائر » - : « إنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الاسكان فى الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الادراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للاسكان ، ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون فى كثرة الحروف المتحركة ، ويستعجلون ، وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الاسكان » . (٢)

وذكر أبو البقاء العكبرى فى المسائل الخلافية رأى قطرب هذا مختصراً غير منسوب باحتجاجه له ، فقال : « قال قطرب : - واسمه محمد بن المستنير - : لم يدخل

---

(١) المكتفب ، ج ٢ ص ٣١٥

(٢) الاشباه والنظائر للسيوطى ، ج ١ ص ٧٩

- يعنى الأعراب - لعلة وإنما دخل تخفيفاً على اللسان » . (١)

وأكبر الظن أن قطرباً كان قد انفرد من بين القدماء بهذا الرأى ، وأن القدماء الآخرين كانوا يذهبون إلى أن الاعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين المعانى ، من الفاعلية ، والمفعولية والاضافة ، وكانوا يحتجون بأن « الكلام لو لم يعرب لالتبست المعانى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرو ، وكلم أبوك أخوك ، لم يعلم الفاعل من المفعول » . (٢)

وأكبر الظن أن مذهب الاكثرين هو الذى أخذ به النحاة فى العصور المختلفة حتى العصر الحاضر .

ولا أحسب أحداً من القدماء تشكك فى وجود الاعراب فى اللغة العربية قبل الاسلام وبعده حتى القرن الاول ، وأوائل القرن الثانى فى الأقل ، فالنصوص القرآنية ، وقصائد الشعراء ، وكلام المتقدمين فيما يعرض لروى القصائد من إقواء ، وأقوال الفصحاء فيما يتعلق بحملهم على اللحن واللحانين ، ثم أعمال النحاة وما بنوا عليه دراساتهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل ، كل أولئك شواهد تأخذ بنا إلى القطع بوجود الاعراب .

يضاف إلى ذلك القصص التى تروى عند البحث فى نشأة النحو ، من أن على بن أبى طالب « سمع اعرابياً يقرأ : « لا يأكله الا الخاطئين » (٣) وأن أعرابياً قدم على عمر بن الخطاب فى أثناء خلافته ، وطلب إلى أحد القراء أن يقرئه القرآن ، فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال : إن الله بريء من المشركين ورسوله ، « بالخفض » « فقال الأعرابي : أوقد برىء الله من رسوله ؟ إن

---

(١) المسائل الخلافية ، لابى البقاء العكبري - ورقة ١٠١ « مخطوط بدار الكتب رقمه : نحو ش ٢٨ »

(٢) نفس المصدر

(٣) نزهة الالباء ص ٧ .

يكن الله تعالى برىء من رسوله فأنا أبرأ منه » إلى آخر القصة . (١)

أو أن زيادا كان قد أقعد رجلا فى الطريق ، طريق أبى الأسود ، ليتعمد اللحن فيثير فيه غيرته على القرآن ، ويقوم بالمهمة التى كلفه زياد إياها فاستفاد ، فقرأ الرجل : إن الله برىء من المشركين ورسوله ، بالخفض ، فاستعظم أبو الأسود ذلك . (٢)

أو أن رجلا جاء إلى زياد فقال : « أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك بنون » . (٣)

إلى غير ذلك من القصص التى جاءت في كتب الذين أرخوا النحو ، والتى إذا سامت الشكوك حول صحتها ، فان دلالتها على وجود الاعراب لا يتطرق إليها الشك.

* * *

ونتنقل إلى العصر الحديث لنرى الدارسين المحدثين لا يكادون يختلفون في أن العربية الفصحى فى ذلك العهد كانت معربة ، وأن الاعراب كان فى اللغات السامية الأخرى ، ثم اندثر منها أو كاد ، وبقي فى العربية .

ويكاد المستشرقون من هؤلاء يتفقون على أن الاعراب كان موجوداً فى اللغة العربية حينما بدأ النحاة بدراسة النحو ، فقد قال : « ولفنسون » :

« ليس فى اللغات السامية أثر لادغام كلمة فى أخرى حتى تصير الاثنتان كلمة واحدة ، تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين ، كما هي الحال في غير اللغات السامية ، وهذا هو سبب ظهور الاعراب في اللغة العربية . وهناك شىء من بقايا الاعراب فى أغلب اللغات السامية » . (٤)

---

(١) نزهة الالباء ، ص ٨ ، ٩ .
(٢) نزهة الالباء ، ص ١٠ .
(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافى ، ص ١٢ .
(٤) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٥ .

وقال «يوهان فك» : «لقد احتفظت العربية الفصحى فى ظاهرة التصرف الاعرابى بسمة من أقدم السمات اللغوية التى فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها ، وازدهارها الأدبى ، وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الاعرابى فى لغة التخاطب الحى ، فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الاسلامي ومن بعده - ترينا علامات الاعراب مطردة كاملة السلطان كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين واللغويين الاسلاميين كانوا حتى القرن الرابع الهجرى ، والعاشر الميلادى ، على الاقل ، يختلفون إلى عرب البادية ، ليدرسوا لغتهم - تدل على أن التصرف الاعرابى كان بالغاً أشده لذلك العهد ، بل لانزال حتى اليوم نجد فى بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الاعراب» . (١)

وأخذ الدارسون المحدثون في تفسير هذه العلامات ، فمن قائل : إنها بقايا مقاطع كانت تلحق الكلمات للتفريق بين أحوالها المختلفة فى الجملة (٢) ومن قائل بمقالة القدماء من أنها أبعاض لحروف المد ، استعين بها على التمييز بين أحوال الكلمات ، كما هو مذهب الأستاذ صاحب « إحياء النحو » .

فالقول بأن الاعراب لم يكن له وجود فى اللغة العربية ، أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات زعم يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطعة ، التى أشرنا إليها .

* * *

بقي علينا أن نعرض للمشكلة التى تتفرع عن وجود الأعراب فى اللغة العربية ، أعنى الجدل الذى ارتفع به صوت قطرب ، تلميذ سيبويه ، وخالف

---

(١) العربية ص ٣ .

(٢) احياء النحو ، ص ٤٤ .

فيه جمهور الدارسين الذين كانوا يذهبون إلى أن علامات الاعراب دوال على معان إعرابية تعرض للكلمات فى مواقعها المختلفة في الجمل . فزعم أن علامات الاعراب ليست إلا أدوات استعين بها على إزالة الثقل الحاصل من إسكان الكلمات كما صرحت به مقالته ، التى صدرنا بها هذا الكلام .

إن موقف المحدثين من دلالة الحركات على معان إعرابية ، وعدم دلالتها عليه ، هو موقف القدماء ، فأكثر المحدثين يحاكون جمهور القدماء بالقول بأن الحركات دوال على معان طارئة ، وأقلهم - ولا أعرف منهم غير الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه « من أسرار اللغة » - لا يرى ذلك .

ويتمثل رأى الأكثرين من المحدثين فيما قاله الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه « إحياء النحو » ، وفيما أوجز الكلام فيه « يوهان فك » فى كتابه : العربية .

ومجمل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى هو أن الحركات بعضها علم على معنى إعرابى ، فالضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، أما الفتحة فحركة لا تدل على شىء ، وإنما هى حركة يميل إليها العرب كثيراً حين يذهبون مذهب الاستخفاف ، كما تميل العامة إلى تسكين أواخر الكلمات فى لهجاتها الحية الآن . (١)

فمعانى الاعراب عنده هى : الاسناد والاضافة ، والعلامات الدالة على هذه المعانى هى الضمة والكسرة ، حسب .

أما (يوهان فك) فلم يكن كلامه صريحاً ، ولكن يستظهر من الأمثلة التى ذكرها لتأييد الرأى القائل بوجود الاعراب ، أنه يميل إلى أن الحركات أعلام للمعانى الاعرابية ، فقد جاء فى صدد الكلام على وجود الاعراب مانصه : « أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربى ، وهو القرآن قد حافظ أيضاً على

---

(١) احياء النحو ، ص ٥٠ .

غاية التصرف الاعرابي فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لاتترك أثر الشك فيه كذلك . . انظر مثلا آية (٢٨) من سورة فاطر : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) وآية (٧) من سورة التوبة : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) ، وآية ١٢٤ من سورة البقرة : (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) ، وآية (٨) من سورة النساء : (وإذا حضر القسمة أولوالقربى) فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات كالاستعمال اللاتيني :

Matrem amat filia . الام تحب البنت . . لايمكن أن يكون إلا في لغة لايزال لايزال الاعراب فيها حياً . (١)

فالاستشهاد بقوله تعالى : وإذا بتلى إبراهيم ربه ، وقوله تعالى : إنما يخشى الله من عباده العلماء . وغيرها للتدليل على أن الاعراب هنا مقصود ، ولا أثر للشك فيه ، يدل التزاماً على أن الفتحة في « إبراهيم » ، وفي « الله » إنما هي علم المفعولية ، وأن الضمة في « ربه » وفي « العلماء » إنما هي علم الفاعلية ، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك مايرجح اختيار الضمة والفتحة على غيرها .

ويتمثل رأي المعارضين فيما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من دعوة جرئية محاولا تفسير اختلاف الأحوال تفسيراً صوتياً ، ذاهباً إلى أن هذه الحركات إنما تعرض لأواخر الكلمات لوصل الكلمات ، بعضها ببعض ، محاكياً قطرب فيما ذهب إليه قديماً .

لقد رأى الدكتور أن مفتاح السر في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف (٢) ، وذهب إلى أن تحريك أواخر الكلمات « كان صفة من صفات الوصل

---

(١) العربية ص ٣ .

(٢) يلاحظ أن هذا المفتاح الذي رأى الدكتور أنه وقع في يده كان قطرب قد استعمله قديماً في تفسير ظاهرة الاعراب ، كما يبدو من النص الذي أثبتناه له .

فى الكلام ، شعراً أو نثراً ، فإذا وقف المتكلم ، أو اختتم جملته ، لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية) (١) .

وانتهى إلى أنه ليس للحركات الاعرابية مدلول ، وأن الحركات لم تكن « تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها فى الكثير من الأحيان ، لوصل الكلمات بعضها ببعض » . (٢)

ولما اعتزم تطبيق مبدئه هذا آثر أن يتخذ من البحور الثلاثة : الطويل ، والبسيط ، والكامل ، وهى البحور الشائعة فى الشعر العربى — كما يقول — مجالا للتطبيق ، واستشهد فيما استشهد بقول أبى ذؤيب :

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

وقال : نرجح أن تكون الكسرة فى آخر « معتب » سببها الانسجام مع الكسرة التى قبلها ، فى « تاء » هذه الكلمة . أما كلمة (شاحباً) فى البيت الثانى ، وهو :

قالت أميمة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ، ومثل مالك ينفع

فنرجح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر : شاحب بكسر الباء لتنسجم مع الحركة قبلها . (٣)

فاذا لم يكن للمعانى أثر فى أحوال أواخر الكلمات فلماذا اختلفت الكلمات فى حال الفاعلية والمفعولية والاضافة فى تلك الايات التى تمثل بها برهان فلك وغيرها ؟ ، وكيف يفسر اختلاف اللغات فى الوقف ؟ وكان الدكتور قد عرض — حين أراد أن يصل إلى السر عن طريق ظاهرة الوقف — أن بعض العرب

---

(١) من أسرار اللغة ص ١٤٢ .

(٢) من أسرار اللغة ص ١٥٨ .

(٣) من أسرار اللغة ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

ينتظر ، وهم الأزد ، وأنهم « إذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته ، وأطالوها ، فكأنها هي واو ، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته فكأنها هي ياء ، فيقولون في الجملتين ، هل جاء خالد ، وهل مررت بخالد : خالدو ، خالدي ، حين يريدون الوقف »(١)

وأن بعضهم لا ينتظر ، وهي أولئك الذين « كانوا لا ينتظرون في وقفهم ، بل يتعجلون ، ويسرعون في النطق بآخرها ، لا يبنون بتمامها ، ولا يحفلون بسقوط بعض أجزائها ، فهؤلاء تمثلهم قبيلة ربيعة ، وقبيلة لخم ، خير تمثيل »(٢)

وأن موقف قريش ، ومن حذا حذوهم من القبائل الحجازية كان موقفاً وسطاً بين من ينتظرون ، ومن لا ينتظرون ، فتراهم في وقفهم على الاسم المنون يسقطون الضم والكسر ، ويبقون على الفتح ، قائلين : هل جاء خالد ، وهل مررت بخالد ، وهل رأيت خالدا .(٣)

فاذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعان قصد إليها المتكلم ، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها مع بعض ، فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر ؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث ؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها ، كما رجح أن تكون كلمة « شاحباً » في البيت السابق قد قالها الشاعر مكسورة ، ولكن النحاة أبدلوا من الكسرة فتحة ، لتنسجم مع قواعدهم ؟ وماذا يقول الدكتور في نحو قوله تعالى من سورة الطور : إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع ، مثلا ؟ وكيف يطبق مذهبه المشار إليه عليها ؟ وبماذا يعلل وجود الضمة بعد القاف المكسورة ، إذا وصلت الآيتان ، ولم يوقف

---

(١) من أسرار اللغة ، ص ١٤٦ .
(٢) من أسرار اللغة ص ١٤٨ .
(٣) من أسرار اللغة ص ١٤٨ .

على آخر الأولى منهما ؟

وهل يرى أن هذه الآية من سورة الجن ، وهي قوله تعالى : «وأنا ظننا أن لن تقول الانس والجن على الله كذباً مثلا إنما قرأها النبي ص : كذب بكسر الباء، لتنسجم مع كسرة الذال كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة « شاحباً »في البيت السابق : شاحب بكسر الباء ؟

وعليه فان القول بأن الحركات إنما هى سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض ، وأنها ليست أعلاماً للمعانى التى قصد إليها المتكلم . قول لم يجانبه التوفيق .

ولا أدرى ! ! لماذا لاتكون هذه الحركات أعلاما للمعانى الاعرابية ، فان عقلية المجتمع فى البيئة العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة فى الجملة بعد أن فاتها ، ولم يتيسر لها التفريق بينها باللواحق ، كما هى الحال فى اللاتينية مثلا ، أرادت التفريق بهذه الحركات ،وأرادت أن تكون الضمة علماً للاسناد ، والكسرة علماً للاضافة ،والفتحة علماً للمفعولية ، كما يقول كثير من القدماء أو ألا تكون الفتحة خاصة علماً لشىء ، كما يفهم من كلام الخليل وسيبويه والكوفيين فى المنصوبات ، وكما يصرح الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه (إحياء النحو) .

مع أن كثيراً من الأمثلة التى رويت معربة ، سواء أكانت من القرآن أم من غير القرآن ، مما لا ينطبق عليه الأصل الذي ذهب إليه الدكتور ، فوقوع الضمة فى العين بعد الكسرة فى القاف ، فى قوله تعالى : (لواقح) ، ونحوه مما لا ينطبق عليه القانون الصوتى الذى استند إليه الدكتور ، لأن العرب - كما صرح الفراء وغيره - يستثقلون كسرة بعدها ضمة كما يستثقلون ضمة بعدها كسرة.(١)

فعقلية الجماعة - كما يخيل إلى - كانت قد تناست هذا العامل الصوتى الذى

---

(١) معانى القرآن - ورقة ٧٦ .

يلمح عليها بالانسجام بين الحركات ، فيما يتصل بحركة آخر الكلمة ، وهي الحركة الاعرابية ، تناسته مضطرة للتمييز بين أحوال الكلمات في ثنايا التأليف ، وإلا فاتها الغرض ، وهو الافهام .

على أن في اللغات الأخرى ما هو أدق من هذه الحركات ، فقد اتخذ بعضها من اختلاف درجة الصوت وسيلة للتعبير عن المعاني الاعرابية المختلفة ، كما هي الحال في لغات الشرق الاقصى . (١) وهذا النوع من الاعراب الذي يعتمد على اختلاف درجة الصوت يسميه « فندريس » بالاعراب الداخلي . (٢)

وإذا كان للحركات أثر في بناء الكلمات ، واختلاف مدلولاتها في نحو : فعل وفُعِلَ ، ونحو : مَفْعَل ، ومِفْعِل ، ونحو مُفْتَعَل ، ومُفْتَعِل ، كما يعترف الدكتور (٣) ، وكما يرى « فندريس » من أن الاختلاف في جرس الحركة يشير إلى قيمة الكلمة الصرفية (٤) فان الظن بتدخلها في تحديد المعاني الاعرابية يصبح قوياً ، ويؤيده ما أثر عن اللغة العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم ، ولا سيما تلك الأمثلة التي جاء فيها التقديم والتأخير .

ولعل الدكتور ظن أنه وضع يده على مفتاح السر ، فراح يقول في التمييز بين الفاعل والمفعول : « ونكتفي هنا ببيان قصير عن موضع الفاعل من الجملة ، وموضع المفعول منها ، كي نبرهن على أن الفاعل لا يعرف بضم آخره ، ولا المفعول بنصب آخره ، بل يعرف كل منها في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة » . (٥)

---

(١) ﴿ اللغة ﴾: فندريس ص ١٠٩ والاصوات اللغوية : ابراهيم انيس ص ١٠٣

(٢) اللغة ص ١٠٨

(٣) من أسرار اللغة : ١٦٠

(٤) اللغة ص ٨٠

(٥) من أسرار اللغة ، ص ١٦٠

وفطن الدكتور إلى أن تحريك الأواخر موجود فى الشعر قطعاً ، فراح يلتمس مخرجاً ينجو به من التناقض ، فذهب إلى أن معظم الكلمات فى الشعر محركة الأواخر ، لأن سقوط الحركات منه قد يفسد الموسيقى الشعرية (١)

وعثر على أمثلة من الشواهد والقراءات ، يؤيد ظاهرها ما يذهب إليه من قول امرىء القيس :

اليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وقول جرير :

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فانك إن تفعل تسفه وتجهل

وقول الشاعر :

أحاول أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا على كما هيا

وقول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

وقراءة أبى عمرو بن العلاء : إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة . - بجزم يأمركم (٢)

أما ما عرض له من أن الفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو محله من الجملة لا الحركة فهو مبنى على افتراض أن اللغة العربية لم تستخدم الحركات علامات للمعانى الاعرابية ، ولاشك أن اللغة إذا لم تتخذ من الحركات أعلاماً لتلك المعانى فهى مضطرة إلى أن تلتمس طريقاً أخرى للتمييز بينها ، وتوصل الدكتور إلى أن تلك الطريقة هى التزامها وضع الفاعل فى موضع ، والمفعول فى موضع

---

(١) من أسرار اللغة ص ١٧٨

(٢) من أسرار اللغة : ص ١٧٩ .

آخر من الجملة فى أغلب الأحيان . (١)

ولكن الافتراض الأول لم يلاق حتى الآن مايؤيده ، ولم تتوافر الدلائل على صحته ، بل لقد استظهرنا بطلانه بما توافر لدينا من أمارات ومؤيدات ، أثبتناها قبل هذا الكلام .

«فنظام الاعراب عنصر أساسى من عناصر اللغة العربية ، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها ، وكل ما عمله علماء القواعد حياله هو أنهم استخلصوا مناهجه استخلاصاً من القرآن ، والحديث ، وكلام الفصحاء من العرب ، ورتبوها وصاغوها فى صورة قواعد وقوانين» . (٢)

هذا وإن اعتبار الموضع من الجملة فى تأليفها فارقاً بين الفاعل والمفعول ، فى اللهجات الحديثة صحيح ،لا شك فيه ، ولكن اللهجات إنما لجأت إلى الأخذ به ، لأنها فقدت تلك العلامات الأولى التى كانت تقوم بوظيفة التمييز بين المعانى الاعرابية المختلفة ، وذلك لأن « موقع الصوت فى الكلمة يعرضه لكثير من صنوف التطور والانحراف ، وأكثر ما يكون ذلك فى الأصوات الواقعة فى أواخر الكلمات ، سواء أكانت أصوات لين أم أصواتاً ساكنة أما أصوات اللين فقد لوحظ أن وقوعها فى آخر الكلمة يجعلها فى الغالب عرضة للسقوط ، ويؤدى أحياناً إلى تحولها إلى أصوات أخرى ، فمن ذلك ما حدث فى العربية بصدد أصوات اللين القصيرة المسماة بالحركات ، وهى الفتحة والكسرة والضمة ، التى تلحق أواخر الكلمات ، ففى جميع اللهجات العامية المتشعبة عن العربية - عاميات مصر والعراق والشام ولبنان وفلسطين والحجاز واليمن والمغرب . . . الخ

---

(١) كان القدماء قد لحوا هذا أيضاً ، فقد كان تعارف ، أو من كان يرى رأيه يرد على مخالفيه بأن « الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى ، ألا ترى أن الاسماء المقصورة لا يظهر فيها اعراب ومعانيها مدركة » راجع - المسائل الخلافية - لأبى البقاء العكبرى ص ١٠٣

(٢) الدكتور على عبد الواحد وافي : فقه اللغة : الطبعة الثالثة ص ١٣٥ .

- قد انقرضت هذه الأصوات جميعها » . (١) ، لأنها خضعت لقانون من قوانين التطور الصوتى ، وهو ضعف الأصوات الأخيرة وانقراضهـــا شيئاً فشيئاً . (٢)

كما فقدت اللغات اللاتينية الحديثة تلك اللواحق التى كانت تميز أركان الجملة فى اللاتينية الأولى ، فراحت تتخذ من ترتيب الكلمات ، وأوضاعها فى الجملة وسيلة للتمييز بين المعانى الاعرابية المختلفة .

على أن (يوهان فك) كان قد التفت إلى أن العربيات فى الأقاليم المختلفة اليوم كانت قد اصطنعت لنفسها نحواً جديداً ، واتخذت - بعدما تحللت من سلطان الحركات فى تطورها الجديد - آلة جديدة لتمييز الفاعل من المفعول ، وذكر أن تقديم بعض الأجزاء ، وتأخير بعضها الآخر كان هو الفارق الذى انبنى عليه نحو العربيات الحديثة .

واستطاع أن يتتبع تطور العربيات ، وأن يؤرخ نحوها ، وأن يعثر على شواهد وأمثلة كثيرة ، يؤيد بها رأيه . (٣)

وأما تلك الأمثلة التى تمسك بها الدكتور (ابراهيم أنيس) فى تأييد رأيه فكلها فى الأفعال ، وليس فيها اسم واحد سكن آخره ، مما يدل على صدق ملاحظة القدماء فى اعتبار الرفع والنصب علمين للفاعلية والمفعولية فى الأسماء خاصة ، دون الأفعال .

وعلى هذا فلا مانـــع من الاستئناس بالأصل الذى بنى الدكتور كلامه عليه عندما يعرض ، الدارس لتحريك أواخر الأفعال المعربة ومع ذلك ، فقد سبقه القدماء إلى ذلك ، واستندوا فى الكلام فيها إلى قوانين صوتية ، يحاول الدكتور اليوم أن يستفيد منها فى حل مشكلة الاعراب فى

---

(١) الدكتور على عبد الواحد وافى : علم اللغة : ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .
(٢) الدكتور على عبد الواحد وافى فقه اللغة : ص ١٣٢ .
(٣) اللغة : يوهان فك : ص ١٠٥ - ١٠٦ .

الأسماء والأفعال جميعاً .

فقد قرر الفراء أن الجزم في قراءة بعضهم : (أنلزمكموها) ، أو في قراءة بعضهم : (لا يحزنهم) ، وقول الشاعر :

وناع يخبرنا بهلك سيد تقطم من وجد عليه الأنامل

يرجع إلى استثقال العرب ضمتين متواليتين ، وكسرة بعدها ضمة.(١)

هذا ومن المفيد أن يقف الدارس على ما أثبته الدكتور علي عبد الواحد وافي من حجج بعض الباحثين في نفي أن تكون قواعد الاعراب كانت مراعاة في غير لغة الآداب ، شعرها وخطابها ، وحجج بعضهم الآخر في نفي كونها مراعاة أبداً ، لا في لغة الحديث ، ولا في لغة الأدب ، ومن ردود موفقة له في كتابه : (فقه اللغة) . (٢)

* * *

علامات الاعراب :

وعلامات الاعراب عند الكوفيين حركات وحروف (٣) ، أما الحركات فهي العلامات الغالبة ، وهي الدالة على المعاني الاعرابية في أكثر الأسماء المعربة وأما الحروف فهي علامات خاصة ، لا تدل على المعاني الاعرابية إلا في مواطن معدودات ، وفي لهجات دون أخرى وتكون الحروف علامات للاعراب عندهم في :

الأسماء الخمسة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم .

ومهما يكن من أمر فان الجدل بينهم وبين البصريين ، المتمثل فيما ذكره

---

(١) معاني القرآن - ورقة ٧٢ .

(٢) فقه اللغة من ص ١٢٩ - ١٣٦ .

(٣) السيوطي في الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٨٠ .

أبو البركات بن الأنباري ، في المسألة الثانية ، والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف شكلي ، لا يترتب عليه أثر عملي ، فكلا الفريقين يحتفظ بالواو والألف والياء في إعراب الأسماء الخمسة ، وبالألف والياء في إعراب المثنى ، وبالواو والياء في إعراب جمع المذكر السالم .

ويبدو لي أن مقالتهم بأن الاعراب يكون بالحرف أيضاً مقبولة ، لأنه اذا جاز أن يكون الاعراب بالحركة جاز أن يكون بالحرف ، فليست الحروف التي تكون علامات للاعراب عندهم الا حركات ممطولة .

وقد قسم البصريون هذه العلامات ، أو ميزوا بين ما كان منها حركة لازمة كحركات أواخر المبنيات ، وبين ما كان منها حركة متغيرة ، كحركات أواخر المعربات ، وخصوا الأولى بألقاب خاصة ، كما خصوا الثانية بألقاب خاصة أيضاً ، فسموا أحوال المبنيات فتحاً وكسراً وضماً وسكوناً ، وسموا أحوال المعربات نصباً وجراً ورفعاً وجزماً .

أما الكوفيون فلم يفرقوا بين علامات البناء وعلامات الاعراب (١) ، فكانوا يطلقون النصب مثلاً على المبني على الفتح ، كما يطلقون الفتح على المعرب المنصوب ، وهكذا .

أما تاريخ هذه المصطلحات سواء أكانت بصرية أم كوفية فيرجع - في أكبر الظن - إلى عمل الخليل بن أحمد ، رأس المدرستين . أما ما قبل الخليل فلم تكن علامات الاعراب إلا نقطاً يوضع بعضها فوق الحرف ، رامزاً للفتحة ، وبعضها تحت الحرف ، رامز للكسرة ، وبعضها بين يدي الحرف ، رامزاً للضمة وهو الشكل الذي تلقاه الدارسون عن أبي الأسود الدؤلي في عمله المعروف ، الذي يرجع إلى السنوات التي ولي فيها زياد المصرين ، وكتبت به المصاحف ، تحقيقاً

---

(١) شرح المفصل ، جـ ١ ص ٧٢ .

لما أرادت الدولة تعميمه في الأمصار ، لدرء الخطر عن كتاب الله ، ذلك الخطر الذي ظهرت بوادره منذ هاجر العرب المسلمون إلى الأمصار المفتوحة ، وعاشروا مع العناصر الأجنبية فيها جنباً إلى جنب .

وظلت المصاحف تعرب بالنقط إلى أن جاء الخليل بن أحمد فأبدل من النقط هذه العلامات التي شاعت بين الدارسين حتى يومنا هذا .

وقد سمى الخليل هذه العلامات بأسماء ، هي نفس الأسماء التي أخذ بها الكوفيون والبصريون ، لولا اختلاف في نطاق استعمالها .

كان الخليل يستعمل الرفع والنصب والخفض في المنونات ، والضم والفتح والكسر في غير المنونات ، وكان يطلق « الجر » على الكسرة التي يدعو إليها التقاء الساكنين ، نحو : لم يذهب الرجل . والجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة ، والسكون على ما يقع في أوساطها ، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات ، كبم (نعم) ، ولام (هل) . (١)

فكلمة الخفض ، التي شاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ، ولم يبتكروها ، وإنما أخذوها عن الخليل ، كما أخذوا غيرها عنه ، وكما أخذ البصريون علاماتهم الخاصة منه أيضاً ، ولكن الكوفيين عمموا استعمالها فأطلقوها على حركات المنون وغير المنون .

وكيفما كان الأمر فان اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكلي أيضاً ، لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها الكسر والجر يطلق الكوفيون فيها كلمة « الخفض » .

* * *

وتدخلت الفلسفة الكلامية في تفكير الدارسين ، فأثرت في مناهجهم ، ومناحي تناولهم موضوعات تخصصهم ، فأرادوا محاكاتها فيما سلك دارسوها ،

---

(١) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ص ٣٠ .

ورأى النحاة هذه العلامات تتغير بحسب مالها من معان إعرابية ، ففكروا فيما اقتضى هذه المعانى ، وما اقتضى هذه الآثار ، فسلكوا سبيل المتكلمين فى إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها ، وأسبابها ، التى اقتضتها ، فكان ذلك - كما يقول بعض الباحثين - بداية القول بالعوامل . (١)

وإذا كان عبد الله بن أبى إسحاق «المتوفى سنة سبع عشرة ومائة للهجرة على الأرجح» أول من قال المؤرخون : إنه كان يقيس ويعلل ، وعرفنا أن مدرسة علم الكلام فى البصرة انبعثت من مجلس الحسن البصرى ، المتوفى سنة عشر ومائة للهجرة ، أمكن أن نتصور تأثر الدرس النحوى الناشىء بالدراسة الكلامية ، التى إذا ظهرت ظهورها الواضح بواصل بن عطاء ، فقد سبق التفكير فيها قبل واصل بزمن بعيد ، كما سبق أن استظهر الأستاذ الشيخ محمد على عبد الرازق من أن ابنى محمد بن الحنفية : عبد الله والحسن كانا أول من أحدث الاعتزال ، وكما يقتضيه إحداث الاعتزال من سبق التفكير الفلسفى الذى مهد لظهوره وإحداثه .

* * *

هذا هو أساس القول بالعامل عند الدارسين ، إلا أن لى منحى آخر سيجىء ذكره فى الفصل المعقود للعوامل ، استظهرت فيه أن القول بالعامل يؤرخ بعمل الخليل بن أحمد ، وأن دراسته الأصوات ، وملاحظته أن بينها فى التأليف تفاعلا ، وتأثراً متبادلا ، أملاه الاستعمال الذي يهدف إلى التخفف من المجهود العضلى ، وإلى الانسجام فى التأليف بين الأصوات والكلمات ، كانت هى الثغرة التى نفذ منها إلى فكرة العامل .

واعتمدت فى ذلك على ما تيسر لى الوقوف عليه من ملاحظات له ، ولتلاميذه ، الذين احتذوه فى منهجه - وخصصت من بينهم الفراء - وانتباههم

(١) احياء النحو : ص ٢٢ — ٣٠ .

إلى ما بين الأصوات والكلمات من تفاعل .

إلا أن هذه الفكرة التي كان ينبغي أن يكون لها السلطان المطلق على الدراسات اللغوية في تفسير كثير من ظواهرها ، لم يتح لها النمو ، فسرعان ما طغى سلطان الفلسفة على عقول الدارسين ، فأوصد دونهم الباب الذي ينفذون منه الى دراسة لغوية ، أو نحوية حية .

(٣)

العوامل

العوامل التي بنى النحاة - في العصور المختلفة - دراستهم عليها ثلاثة :

١ - العامل الأول هو العامل الفلسفي :

وهو العامل الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلة ، وقد بدأ البصريون كلامهم فيه لما سبق ذكره من أن منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذ ذاك ، فاقتبس منه الدارسون منهجهم فكانت مدرسة القياس في النحو .

يضاف إلى هذا أن كثيراً من النحاة كانوا هم أنفسهم من المتكلمين ، أو ممن تثقف بالثقافة البصرية اليونانية ، لأن البصرة منذ تمصيرها كانت قد شهدت عناصر وأجناساً مختلفة ، فكان فيها إلى جانب العرب فرس وعنود وسريان ويونان .

وكان اليونانيون قد استعمروا هذه المنطقة في عهد السلوقيين ، وبقيت لهم آثار فيها ، حتى إنه كان في البصرة منذ تمصيرها سكة تعرف بسكة «اصطلنانوس» وكان عبيد الله بن زياد قد بنى داراً لها باب ينفذ إليها (١) ، واصطلنانوس اسم

(١) ابن الفقيه : البلدان : ص ٩٩ « ليدن » .

يونانى ، ووجود سكة تنسب اليه يعنى وجود يونانيين .

هذا إلى أن مدرسة « جند يسابور » فى إقليم خوزستان كانت فى طريق البصريين الى خراسان ، وكان السريان من العناصر الفعالة فى هذه المدرسة ، لأنهم كانوا هنا وفي الديارات الأخرى قوامين على الثقافة اليونانية .

فتقبل الثقافة الأجنبية - بعد أن مهدت الحوادث التاريخية له - كان فى البصريين أسرع منه فى غيرهم من أبناء الأمصار الأخرى ، ولهذا شهدت البصرة بواكير الفلسفة الاسلامية ، الملقحة بالفلسفة اليونانية على أيدى المعتزلة ، ولهذا أيضاً كان نحاتها أسرع إلى التأثر بالمنهج الفلسفى ، حتى سموا بأهل المنطق .

وسرت عدوى التأثر بالمنهج الكلامى إلى الدارسين من أهل الكوفة ، بالرغم من توافر مقتضيات تأثرهم بالمنهج الدراسي الذى كان شائعاً فى أوساط الكوفة وهو منهج القراء .

فقد كان لتلمذة الكسائى للخليل ، واتصاله بشيوخ البصرة الآخرين ، كعيسى بن عمر الثقفى ، ويونس بن حبيب ، ولتخرج الفراء بعلم الخليل ، واتصاله بيونس بن حبيب من جهة ، وتأثره بآراء المعتزلة من جهة أخرى ، كان لذلك أثره الظاهر فى تأثر النحو الكوفى بمناهج المتكلمين بوجه من الوجوه .

فاذا أضيف إلى ذلك تأثر العقلية العامة فى العراق بالأفكار المنطقية تأثراً يتمثل بظهور القياس فى الفقه عند أبى حنيفة - لم يبق مجال للتساؤل عن تأثر النحو الكوفى تأثراً ما بأساليب المتكلمين .

ولكن الكوفيين - بالرغم من تأثرهم بالمنهج الجديد - لم يستطيعوا التخلص من آثار ماتشئوا عليه من منهج دراسى ، ألفوه فى حياتهم العلمية فى البيئة الكوفية ، ولذلك كان العامل عندهم أضعف من العامل البصرى لان العامل البصري له قوة العلة الفلسفية ، وتأثيرها ، وأحكامها ، فكما لايجتمع على المعلول الواحد علتان لايجتمع على المعمول الواحد عاملان ، وإذا اجتمعا فالمعمول لأحدهما ،

لا لكليهما ، كما ينص عليه ابن مالك في قوله :

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللو احد منهما العمل

وكما أن المعمول لا وجود له إلا بالعلة كان الاعراب عندهم إنما يكون بالعامل ملفوظاً أو مقدراً ، ولهذا أفاضوا في الحديث عن تقدير العامل في مواضع كثيرة من أبواب مصنفاتهم ، وموضوعات دراستهم .

وقد كانوا يقولون : « لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا رد قول من قال : إن الابتداء والمبتدا معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع وعامله عاملان في التابع ، وقول من قال : إن (إن) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال : الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول » .

وكانوا يقولون : « مرتبة العامل أن يكون مقدماً على المعمول » وحين واجه أصلهم هذا حالات استعصت عليه راحوا يوجهونها ، ويعللون لها ، ويتأولون تأولات بعيدة .

فقد قال ابن عصفور في كتابه شرح المقرب - كما يروى السيوطي - : « فأن قيل : يناقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرط والاستفهام لا يجوز تقديمه عليها . فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى (إن) وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة . فالأصل في (من ضربت ؟) أمن ضربت ؟ ، ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمن الاسم معناها ، وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض ، وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام) . (١)

وكانوا يقولون : « العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول ، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك ، إلا

---

(١) انظر الاشباه والنظائر ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ج ١ .

في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل ، لدليل راجح » . (١)

ونسبة الأثر الطارئ على أواخر الكلمات إلى العوامل ، سواء أكانت أفعالا ، أم أسماء - قديمة تنتهي إلى أول عمل في النحو البصري ، أعني كتاب سيبويه ، فقد قال سيبويه في أول الكتاب « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء إلا وهو يزول ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء ، أحدث فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الاعراب » . (٢) كان هذا شأن النحاة المناطقة من أهل البصرة .

أما نحاة الكوفة فهم - بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامي - كانوا أقل من البصريين إمعاناً في فلسفة العامل ، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة .

ولدينا من الشواهد على هذا أمثلة كثيرة قال بها أئمتهم ، فليس للعامل عندهم قوة العلة ، فقد يكون العامل ، ولا يكون المعمول ، كما سبقت الاشارة إليه : من ذهاب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من الفاعل ، وذلك في باب التنازع ، فاذا أعمل ثاني الفعلين المتنازعين ، كما هو مذهبهم ، وكان الأول محتاجاً إلى فاعل ، جاز حذف الفاعل منه عند الكسائي ، وخلوه من ضميره .

وكما هو معروف من مذهب الفراء من أن الفعل والفاعل قد اشتركا في نصب المفعول به ، كما سبق بيانه .

وكما هو معروف أيضاً من مذهب الفراء ، من جواز اجتماع عاملين على معمول واحد ، في باب التنازع ، إذا اقتضى كل منها ما اقتضاه الثاني ، فاذا قيل قام وقعد زيد ، كان زيد فاعلا أو معمولا لقعد ، وقام كليهما .

---

(١) الاشباه والنظائر جـ١ ص ٢٥٦ .

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٢ - ٣ .

كل هذا يدل على أن الكوفيين لم يستطيعوا التخلص من جذور ثقافتهم الأولى التي لابسوها ، ولابستهم زمناً طويلا ، وهي الثقافة العربية الخالصة التي انبنت عليها الثقافة العامة في الكوفة ، أعني دراسة القرآن ، وتفسيره ، ورواية الأحاديث والقراءات ، ورواية الشعر والأدب .

وكيفما كان الأمر فانهم تناولوا العوامل تناولا يشبه تناول البصريين إياه ، وأسندوا اليها الآثار الاعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات ، في وجوهها المختلفة كما سنبينه في فصل آت .

على أنك لا تعدم من كلام المتفقهين من علماء المدرسة البصرية ، وهم قلة ، ما تلمح فيه خطوطاً للمنهج اللغوي ، الذي كان ينبغي أن تكون له السيطرة على دراسة نحو اللغة ، والذي طغى عليه شغف النحاة بالمنهج الكلامي ، فقد صدرت عن بعضهم أقوال تنم على أنهم إذا كانوا قد عرضوا للعوامل فانما عرضوا لها على أنها وسيلة تعليمية ، تقرب الدراسة من أذهان الدارسين وعلى أن الاعراب عادة تعودها أصحاب اللغة ، وطبعت عليها ألسنتهم ، وساقتهم إلى الوجوه الاعرابية سليقة فطرية ، وليست هذه العوامل اللفظية التي أسند إليها الأثر الظاهر إلا عوامل اعتبارية أو آلات جامدة ، ينسب إليها الأثر تجوزاً

فقد كان أبو الفتح بن جني يقول : (وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليريك أن بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدا ، ورفع الفعل المضارع ، لوقوعه موقع الاسم . هـذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول .

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بعضامة اللفظ أو

باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » . (١)

وكان الرضى يقول : « الموجد لهذه المعانى هو المتكلم ، والآلة العامل ، ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعانى ولعلاماتها ، كما تقدم ، فلهذا سميت الآلات عوامل » (٢)

وتابعهما فى ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى فى إحياء النحو ، فقد جعل الضمة علما للاسناد ، والكسرة علما للاضافة ، والفتحة حركة لاتدل على شيء من ذلك ، وإنما هى - كما قال - « الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يراد أن تنتهى بها الكلمة ، كلما أمكن ذلك ، فهى بمثابة السكون فى لغة العامة » .

« فللاعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ، ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة ، ونظم الكلام » . (٣)

وبالرغم من هذه اللفتات التى قد تعين على تلمس المنهج اللغوى ، فان المنهج الكلامى كان قد فرض نفسه على عقول الدارسين ، فلم يعيروها اهتماماً ، فبقيت فى ثنايا الصفحات ، لاتعني شيئاً ، ولا تدل على شيء .

* * *

٢ - والعامل الثانى هو الذى أسميه : « العامل التوقيفى » :

ولا أعلم أحداً أخذ به صراحة قبل ابن مضاء القرطبى فى كتابه : « الرد على النحاة » .

وقبل أن يقول كلمته فى العامل راح يدفع ادعاء النحويين أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١١٥ .
(٢) شرح الرضى على الكافية . جـ ١ ص ٢٥ .
(٣) احياء النحو ، ص ٥٠ .

وعامل معنوي ، وأنكر أن يكون الرفع والنصب في مثل قولهم : ضرب زيد عمرا ، قد أحدثه الفعل « ضرب » .

وراح يرد على سيبويه زعمه : أن للألفاظ قوة في إحداث الاعراب ، وعلى ابن جني الذي صرح بخلاف ما صرح به سيبويه من أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم في الحقيقة إنما هو من فعل المتكلم ، لا شيء غيره .

فهو ينكر أن يكون الاعراب منسوبا إلى ألفاظ بعينها ، لأن ذلك في رأيه باطل عقلا ، وباطل شرعاً ، وأنه لا يقول به أحد من العقلاء ، وينكر أن يكون منسوباً إلى المتكلم ، لأن ذلك في رأيه باطل أيضاً ، لا يقول به إلا المعتزلة ، القائلون بالتفويض ، أو باختيار الانسان في أفعاله .

ولكن ابن مضاء من المجبرة ، لا ينسب شيئاً من أفعال الانسان الاختيارية إلى الانسان ، بل إلى الله تعالى ، فنسبة الاعراب إلى المتكلم ، كما نص عليه ابن جني وغيره باطلة شرعاً .

لذلك كان ابن مضاء يقول : « أما مذهب أهل الحق فان هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الانسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ». (١)

ويخيل إلي أنه كان مسبوقاً إلى هذا الرأي ، سبقه إليه القدماء من أهل المذهب الكلامي ، الذي يذهب إليه ، فقد ذكرت سابقاً أن أكثر القدماء كانوا يرون أن اللغة من عند الله ، مستندين إلى ظاهر قوله تعالى : وعلم آدم الأسماء كلها ، ورجحت أن يكون القائل بهذا هو عبد الله بن عباس ، وأثبت رأيه ، وأن أكثر اللغويين كانوا قد حاكوه في رأيه ، كما كان شأن ابن فارس ، وأبي علي الفارسي وابن جني في أحد رأييه ، وغيرهم .

---

(١) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، ص ٨٧ .

فاذا كانت اللغة من عند الله فهى من خلقه ، وهو قادر على أن يجعلها منذ البداية كاملة ، من حيث بناؤها ، وإعرابها ، تؤدى وظيفتها كأحسن ما تكون التأدية ، فكل مالها من خصائص وأحوال إنما هو من فعل الله ومشيئته .

وإذا كانت اللغة كما كان يرى ابن عباس وابن فارس ، والفارسى وابن مضاء ، فالخوض فى إعرابها يجب أن يكون فى ضوء الرأى الذى يذهب إلى أن اللغة ترقيفية ، وأنها من عند الله .

ولذلك كان الخوض فى العلل ، والاجتهاد فيها عند ابن مضاء حراما ، وكانت تأويلات النحويين ، وتقديراتهم لما ظنوا أنه محذوف من كلام المتكلمين ، ولا سيما ما كان فى القرآن حراما أيضا ، لأن رسول الله (ص) قال : « من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ، ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نهي عنه فهو حرام ، إلا أن يدل عليه دليل (يعنى من الكتاب والسنة) ، والرأي مالم يستند إلى دليل فهو حرام ، ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل فقد تبين بطلانه فقد قال فى القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد اليه . ومما يدل على أنه حرام : الاجماع على أنه لا يزاد فى القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هى أحرى ، لأن المعانى هى المقصودة والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها » . (١)

ولذلك راح يزيف أعمال النحاة في التعليل ، وأنكر عليهم العلل الثواني والثوالث ، ودعا إلى إلغائها ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد فى قولنا : قام زيد ، لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . (٢)

---

(١) كتاب « الرد على النحاة » ص ٩٣ ، ٩٤

(٢) « الرد على النحاة » ص ١٥١

فقد قطع الطريق على النحاة واللغويين أن يعللوا ظاهرة لغوية تعليلا علمياً لأن ذلك في رأيه لا ينفع لهم ، لأنها من الله ، وقد ثبت ذلك بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة .

وقد ربط العمل النحوي بأعمال الفقهاء من أهل الظاهر ، فكما يجب أن يتعبد هؤلاء بالنصوص ، وأنهم إذا توافرت لديهم النصوص استغنوا عن استنباط العلة لها ، كذلك يجب أن يتعبد النحاة بالنصوص ، فاذا ما سئلوا عن علل هذه الأحكام قالوا : كذا نطقت به العرب ولا شيء بعد هذا القول .

الواقع أننا إذا حملنا على النحاة لاندفاعهم إلى فلسفة النحو فانما نريد أن ينتهجوا فى دراسة النحو منهجاً لغوياً ، أو يقدموا لدراسته بدراسة لغوية ، تعينهم على تفسير الظواهر اللغوية والنحوية ، ولم نحمل عليهم لمجرد أنهم كانوا يعللون أو يفلسفون ، لأن الظواهر اللغوية لا تستعصى على التعليل ، ولكن بناء تعليلها على أسس نظرية مجردة هو الذى يؤخذ على النحاة .

ولا غرابة ان ينتهج ابن مضاء هذا المنهج التوقيفى - أو المنهج الظاهرى على حد تعبير الدكتور شوقى ضيف فى تقديمه لكتاب « الرد على النحاة » - فهو صاحب فكرة دينية ألحت عليه أن يحمل على النحاة ، واضطرته أن يفهم النحو وأحكامه كما يفهم الفقه الظاهرى وأحكامه .

ولكن الغريب أن يبنى الدكتور رأيه فى إصلاح النحو وإحيائه على رأى ابن مضاء . وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذى ينبغى أن يتكىء الدارس عليه فى تصنيف النحو .(١) وأن يرى منع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات - وهو مذهب ابن مضاء أيضاً - هو الأصل الثانى، لأن ذلك يريح الدارس من ثلاثة أشياء : من إضمار المعلومات ، وحذف العوامل ،

---

(١) الرد على النحاة ص ٥٠ .

وبيان محل الجمل والمفردات . مبنية ، أو مقصورة ، أو منقوصة.»[1]

أقول : إن الغريب هو أن ينحو الدكتور نحو ما ذهب إليه ابن مضاء ، الذي عملت على تكوين مذهبه في النحو عوامل دينية خاصة ، ووجد في ظروف خاصة أيضاً ، أوصدت أمامه الباب الذي ينفذ منه إلى تفهم اللغة وقوانينها ، فإن هناك عوامل لغوية ، من تطور ، ودوران في الاستعمال وتأثيرات لفظية يدعوا اليها وضع الصوت إلى جانب الصوت ، والكلمة الى جانب الكلمة ، وأنه لأضير على اللغة من التأويلات والتقديرات التي تبنى على أساس من فقه اللغة وشعور بالحس اللغوي ، عند أصحاب اللغة أنفسهم .

ولاشك أن دوران جملة أو عبارة على الألسنة كثيراً ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن ، الذي لايخل بالمعنى ، أو إلى حذف بعض أجزائها ، التي تغني عنها القرائن اللفظية ، أو الحالية .

فتقدير الدارس وتأويله ، مستأنساً بفهم الأساليب ، أو مدركاً للقرائن التي تركها الاستعمال دلائل على الساقط من الجملة لا ينفيه البحث اللغوي ، لأن اللغة ترجمان للفكر ، وأداة من أدواته ، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها ، وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صوره وتواليها ، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن ، فإذا أول الدارس جملة ، أو عبارة ، فإنما يؤول استئناساً بما تفهمه من مدلول الجملة .

أما الذي يؤخذ على النحاة فهو الأساس الذي بنوا عليه دراساتهم ، فقد تناسوا العوامل اللغوية ، وتأثير الاستعمال وخصائص الأصوات في تمازجها وتآلفها ، وراحوا يقيسون الجمل بمقاييس نظرية بحتة ، لا تتفق مع روح الدرس اللغوي .

---

(١) الرد على النحاة ص ٦٠ .

وأما ما قاله ابن مضاء ، وحاكاه فيه الدكتور شوقي ضيف فيصلح أن يكون وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين .

٣ - والعامل الثالث هو الذي أسميه : « العامل اللغوي » :

ويقتبس هذا العامل من إدراك الظواهر اللغوية ، سواء منهـا ما يتصل بأبنية الكلمات أم ما يتصل بتأليف الجمل .

هذا العامل اللغوي ليس جديداً ، بل هو قـديم ، تبدأ قصته بأعمال الأولين ، وبأعمال الخليل بن أحمد ، ثم بعمل الفراء من الكوفيين .

الذي يتتبع الخطوات التي خطاها الخليل في دراسة اللغة يعرف أن نظرية العامل اللغوي كان الخليل قد التفت إليها ، ولاح في كلامه منها خطوط لم تكن لتكون نظرية تامة مبرهنا عليها ، ولكنها تحمل الخطوط الرئيسة التي تقوم النظرية عليها .

التفت الخليل إليها حين بدأ يدرس تآلف الأصوات اللغوية ، ولاحظ أن لبعض الحروف في تآلفها تأثيراً في بعض .

وقد رأى - وهو يتذوق الحروف ، ويحدد مخارجها ، ويرقب تآلف بعضها مع بعض - أن لبعض هذه الحروف انسجاماً وائتلافاً مع بعض ، وتنافراً مع بعض آخر ، وأن الموسيقى اللفظية لا تتأتى إلا إذا كانت الحروف متآلفة على نظام خاص .

وقد أجمل حدود هذا النظام بألا تكون الحروف من مخرج واحد ، أو من مخارج متقاربة ، فثقيل على اللسان أن ينطلق بكلمات مؤلفة من أصوات متماثلة المخارج ، أو متقاربة المخارج ، وإذا استساغ العربي أن يأتي بحرفين متعاقبين ، وهما من مخرج واحد ، فإن ذلك يكون في الأحياز القادرة على تأدية أعمالها في سهولة ويسر ، لمرونة عضلها ، ولا يكون ذلك في حروف الحلق ،

لعدم مرونته ، فحروف الحلق إذن أقل الحروف تمازجاً وانسجاماً ، ولذلك جاء عنه « سمعنا كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها » ، يعني الهمخع . (١)

وجاء عنه : « أن القاف والكاف تأليفها معقوم ، لقرب مخرجيهما » (٢) إلى غير ذلك من الأقوال التي تدل على ما أتاحت له هذه الدراسة أعني دراسة الأصوات ، من فهم لكثير من الأسرار اللغوية ، وعلى مدى أهميته في دراسته النحوية .

فلا بد إذن لكي يستقيم الجرس الموسيقي في الكلام أن تتألف الكلمات من أصوات متباعدة المخارج ، وقد أخذ فقهاء اللغة العرب هذا عن الخليل .

ويرى المحدثون أن اللغة العربية في تركيب أحرف كلماتها ، وتآلف أصواتها تصطنع لنفسها أسلوباً خاصاً ، وتتخذ نهجاً تتميز به . وخلاصة هذا الأسلوب تنبني على :

(١) ندرة تلاقي أصوات الحلق .

(٢) وندرة تلاقي الأحرف المتقاربة المخارج والصفات . (٣)

وكلاهما مما التفت الخليل إليه .

وقد شاركت مدرسة الكوفة النحوية في هذا الصنيع ، فللفراء ، وهو عملها دراسة للحروف كدراسة الخليل إياها ، إلا أن أقواله التي استطعت أن أقف عليها قليلة ، لا تعني أن تكون فكرة تامة ، ولكنها على كل حال تدل على أن الكوفيين قد انتفعوا بهذه الدراسة ، وطبقوها على عدة ظواهر لغوية .

والأمثلة التي روعي فيها الانسجام الموسيقي في تأليف الكلام من ناحية،

---

(١) الجمهرة لابن دريد ، ص٩ ونقلها السيوطي في المزهر ، ج١ ص ١١٦ (مطبعة السعادة) .

(٢) لسان العرب - حرف القاف .

(٣) موسيقى الشعر للدكتور ابراهيم أنيس ص ٣٤

وصور فيها تأثر الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى - كثيرة ، تتمثل فيما عرفه النحاة من ظواهر الادغام ، والابدال ، والاعلال ، وغيرها »

فقد يؤثر الحرف في الحرف ، وما يزال به حتى يزحزحه إلى مثل مخرجه ، ليكون عمل اللسان في الحرفين واحداً ، وليتحقق الانسجام الموسيقى ، كقلب السين صاداً إذا وقعت بعدها قاف ، متصلة بها ، أو منفصلة عنها ، نحو : صقت ، وصبقت ، نحو : والصويق ، في سقت ، وسبقت ، والسويق .

وكالمماثلة الجزئية التى تتمثل في بنـــاء « افتعل » ، و « الافتعال » ، في اصطبر ، واضطر ، واصطنع ، وغيرها .

وقد ينقله إلى مخرجه حتى يكون الحرفان متماثلين ، ليكون عمل اللسان واحداً ، كما إذا اجتمع واو وياء ، وكانت الأولى منهما ساكنة ، فان الواو تنقلب ياء ، تقدمت على الياء أو تأخرت عنها ، نحو : الطى ، والحى . (١)

وقد التفت الفراء إلى هـذا أيضاً ، فكان يقول : « يقال : يوم وأيام ، والأصل : أيوام ، ولـكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو فى كلمة واحدة ، وسبق إحداهما السكون قلبوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشددوا . من ذلك قولهم : كويته كيا ، ولويته ليا ، قال الله عز وجل : « وراعنا ليا بألسنتهم » ، والأصل فيه أن يكون : كويته كويا ، ولويته لويا ، ولـكن العرب أدغمت الواو فى الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون ، وكذلك : أمنية ، والأصل : أمنوية » . (٢)

وكادغام اللام من « أل » فى الحروف التى اصطلح علماء التجويد على أن يسموها الحروف الشمسية ، وهى ثلاثة عشر حرفاً : هي التاء ، والثاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاى ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون .

---

(١) الكتاب ، جـ ٣ ص ١٦٧ .

(٢) الأيام والليالى للفراء ، ص ٢٧٥ .

ولاحظ الفراء أن لبعض الحركات تأثيراً فى بعض ، وبنى على ذلك ظاهرة الاتباع كما فى قراءة : « الحمدلله » - بكسر الدال - وكان يقول : « أما من خفض الدال من « الحمد » فانه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع فى اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان فى الاسم الواحد ، مثل إبل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم » . (١)

* * *

ولاحظ الكوفيون أيضاً أن لبعض الكلمات تأثيراً فى بعض ، فاذا جاورت كلمة كلمة أخرى ، أثرت فيها ، وإذا فصلت عنها بفاصل بعدت عنها وزال أثرها ، والأمثلة لهذا عندهم متوافرة :

(١) فقد اتفقت المدرستان على أنه إذا اتصلت « ما » الكافة بـ « إن أو أن » ارتفع الاسم بعدها ، نحو : « إنما إلهكم إله واحد » وجاز أن يليها الفعل نحو : انما قام خالد .

(٢) وانفرد الكوفيون بجواز إلغائها ، ودخولها على الفعل فى كل موضع تفصل فيه عن الفعل بفاصل .

قال أبو العباس ثعلب : « قال أبو عثمان المازنى : اذا قلت : إن غداً يجىء زيد ، على إضمار الأمر ، وتضمر الهاء ، فيرجع إلى غير شىء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط . العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر لأن المجهول - يعنى ضمير الشأن - لا يحذف ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فاذا سقطت « ما » (٢) كان خطأ أن

---

(١) معانى القرآن - ورقة (١) .

(٢) كذا ، والظاهر أنه « الغاء »

يلي « إن » فعل ، ويفعل » . (٢)

(٣) وقال الكوفيون بتأثير فعل الشرط ، بفعل جواب الشرط ، وانجزام هذا بمجاورته لذلك ، فاذا تقدم الجواب على الشرط ، أو فصل عنه بفاصل أجنبي مرفوع ، نحو قولهم : إن قمت خالد يقوم ، لم ينجزم ، وذلك لزوال الجوار حينئذ .

كأنهم كانوا يذهبون إلى أن الاعراب مظهر من مظاهر تأثير بعض الكلمات في بعض كما أثر بعض الحروف في بعض .

فاذا إضفنا إلى هذا عناية الخليل والكوفيين بالاستعمال ، والتفاتهم إلى تأثيره في الكلام إذا كثر دورانه على الألسنة ، كما مر في الفصل السابق ، وكما سمعنا من كلام الفراء فيما نقلناه عنه الآن ، وأخذهم بالأصل الذي تحدثنا عنه سابقاً ، وهو الأصل الذي انبنى عليه ظاهرة النحت والتركيب . . . إذا أضفنا هذا إلى أقوالهم في تآلف الحروف ، وملاحظتهم تأثر بعضها ببعض أدركنا أن فكرة العامل اللغوي كانت تداعب أذهانهم ، وإن لم تتوافر لهم خطوطها الرئيسة ، أو لم تنضج نضجاً ، تصبح معه نظرية تامة التكوين . . . ولكنها على كل حال مدينة في إثارتها لأقوالهم .

ويخيل إلي أن مقالتهم بالعامل الفلسفي أحياناً ما كانت لتصدر منهم لولا أنهم كانوا يضطرون إليه اضطراراً حين تجمعهم بالبصريين مجالس المناظرة التي كانت سبيل القوم إلى الظهور ، والتقرب من القصور ، وحين كانت الصناعة توزن عند المتعلمين - بعد طغيان المنهج الكلامي - بهذا الميزان العقلي ، الذي وضعه المتكلمون معيار للدارسين . على أنك إذا قرأت أقوالهم أدركت مدى ما كانت عليه الدراسة اللغوية - في عهدهم - من حيوية لم تلبث أن طغى عليها أسلوب المتكلمين .

---

(٢) مجالس ثعلب ص ٣٢٩

أما ما جاء فى جدالهم مع البصريين ، واحتجاجهم لمذهبهم من مجاراة للبصريين ، فى أسلوب التعليل لأحكامهم ، وفلسفتهم آراءهم - كما يصوره كتاب الانصاف لابن الأنبارى - فيبدو لى رجحان ما التفت إليه « فايل » فى تعليله ، فقد زعم « أن هذا البصري ، أو ذاك قد أخذ برأى الكوفيين فى بعض المسائل ، عامداً إلى دعمه بطريقته البصرية القياسية » .

والحق أنى لا أكاد أرى أثراً للفلسفة الكلامية فى نحو الكسائى والفراء وثعلب وتلاميذهم ، ولا أحس بأنهم كانوا يعتدون بالتعليل المنطق اعتداد البصريين به .

على أن من النحاة المتأخرين من كان قد أمسك ببعض هذه الخطوط ، فوردت فى كلامهم عن العامل إشارات تشعر بأنهم كانوا قد التفتوا إلى أهمية الاستعمال من جهة ، وأهمية الدراسة الصوتية لحل كثير من المشكلات اللغوية ، وتفسير كثير من الظواهر من جهة أخرى ، كما مر من رأى ابن جنى وغيره .

فمن ملاحظة الظواهر اللغوية التى ترجع إلى ما بين الأصوات من تآلف وتنافر ، وتأثير بعض الحروف فى بعض ، وملاحظة أثر الاستعمال فى كثير من الأبنية والجمل ، ينفذ الدارس إلى فكرة العامل .

وأكبر الظن أن النحاة الأولين ، وأخص منهم الخليل والفراء إنما نفذوا إلى فكرة العامل ، وقالوا به ، فى ضوء هذه الدراسات ، وأن فكرة العامل الأولى جاءتهم من ملاحظة ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات .

ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات لم تتفهم منهج أولئك ، فتناولت العامل تناولا فلسفياً ، وهيأ لها ذلك طغيان المنهج العقلى ، واندفاع الدارسين إلى الاستفادة من الفلسفة اليونانية ، والمنطق اليونانى ، فانتهت دراسة العامل إلى أن يضفى عليه صفة العلة الفلسفية ، وانتهت دراسة النحو إلى ما انتهت إليه من جدب وجمود .

* * *

فاذا تبينا أن أقوال الدارسين فى تلك العصور المختلفة ، فى العوامل ، كانت قد تذبذبت بين عامل فلسفى محض ، وعامل توقيفى محض ، وأن العامل اللغوى لم يكن له سلطان بين فى دراستهم ، وإنما كانوا يتشبثون به إذا واجهتهم قضايا استعصت على فلسفاتهم وأصولهم العقلية ، وإذا اقتضانا الدرس اللغوى أن نبعد عن مجال البحث النحوى مالا يتفق مع طبيعته ، فينبغى أن ندعو إلى مسايسميناه العامل اللغوى ، وأن نوسع الكلام فيه .

ويبدو لى أن الكوفيين ، بطبيعة منهجهم ، وإمعانهم فى التتبع اللغوى ، ومجافاتهم للاصول البصرية النظرية ، كانوا أكثر تقبلا له ، وكان له نفوذ أقوى فى أعمالهم ودراساتهم .

وكثير من الأمثلة التى حمل البصريون على الكوفيين من أجل القول بها ، وأنكروها ، ولحنوا الآخذ بها كان الكوفيون يخضعونها لقوانين لغوية .

فاذا اضطر البصريون إلى تقبل قراءة بعضهم : « الحمد لله » على الاتباع ، ولم يستطيعوا تغليطها ، لأنها قراءة صحيحة ، متصلة السند ، ولأن رواتهم الموثوق بهم قدروا لها نظائر من نحو قول العرب : هذا جحر ضب خرب ، وغيره ، فان الكوفيين يقيسون عليها ، وقد علموا الظاهرة التى اقتضتها ، كما سمعنا الفراء فى تفسير الاتباع فى قراءة بعضهم : « الحمد لله » .

وإذا رأى البصريون مثل قراءة أبى عمرو بن العلاء : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » بالجزم ، دون سبق جازم ، أو قراءة من قرأ : « أنلزمكموها » ، أو قراءة من قرأ : « لا يحزنهم » ، ولا هنا نافية ، وقول الشاعر :

وناع يخبرنا بهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

حملوا ذلك على الشذوذ ، أو الضرورة ، لأنها لا تخضع لأصولهم الموضوعة .

ولكن الكوفيين تناولوها على أنها مما يصح القياس عليه ، تمشيا مع منهجهم

في القياس على الشاذ في دراسة النحو ، واستطاعوا تفسير ذلك ، وتعليله لغوياً ، كما جاء من تفسير للفراء :

قال الفراء : « وقوله : أنلزمكموها . العرب تسكن الميم التي من «اللزوم» ، فيقولون : أنلزمكموها ، وذلك أن الحركات قد توالت ، فسكنت الميم لحركتها ، وحركتين بعدها ، وأنها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفف ، إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة ، أو ضمة بعدها كسرة ، أو كسرتين متواليتين ، أو ضمتين متواليتين . فأما الضمتان فقوله : لا يحزنهم ، جزموا النون ، لأن قبلها ضمة ، فخفف ، وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر :

ولاع يخبرنا بهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

وإن شئت تقطعم . وقوله في الكسرتين :

« إذا اعوججن قلت صاحب قوّوم »

يريد : صاحبي . فإنما يستثقل الضم والكسر ، لأن مخرجيهما مئونه على اللســـان ، والشفتين ، تضم الرفعة بهما فتثقل الضمة ، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة ، فترى ذلك ثقيلاً ، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة » . (١)

فقد انتفع الفراء إذن بما لاحظه من قوانين صوتية في لغة العرب ، وطبقها على هذه الأمثلة التي وقعت للبصريين ، فلم يعيروها اهتماماً ، لأنها لا تتفق مع قواعدهم ، فقالوا فيها بالشذوذ

والأصول النحوية ليست إلا عادات كلامية ، أو ظواهر لغوية خاصة ، والنحو إنما يخضع لهذه العادات ، أو الظواهر ، ويفسر بها ، وهي مما يعلل ، لأنها مستمدة من الظواهر اللغوية العامة .

---

(١) معاني القرآن ، ورقة ٧٦ .

(٤)

عوامل الإعراب عند الكوفيين

يبدو أن فكرة العامل كانت قد استقرت فى أذهان الدارسين بعد الخليل، وكان البصريون والكوفيون قد اتفقوا على الأخذ بها، ولكنهم اختلفوا فى التفاصيل اختلافاً يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف، فمنهج أهل البصرة مستمد من منهج أصحاب الكلام الذى قد تأثر به منذ زمن مبكر، ومنهج أهل الكوفة فى جملته مستمد من منهج أصحاب الحديث، ورواة الأدب. وهذا مما جعل صلتهم بالمنهج النحوى المبنى على التقسيم اللغوى أقوى من صلة البصريين به، وهذا أيضاً مما جعل الكوفيين يحتكمون إلى الرواية أكثر مما يحتكمون إلى قضايا المنطق، وأصول علم الكلام.

ومهما يكن من أمر فإن « العامل » كان محور جدل الفريقين واختلافهم، وكثير من المسائل الخلافية بينهما يرجع إلى اختلاف وجهة النظر فيه.

والعوامل عند الفريقين تكون أفعالا، وتكون أسماء، وتكون أدوات، وتكون لفظية، وهى هذه المجموعات الثلاث، وتكون معنوية.

* * *

١ ـ العوامل اللفظية:

وهى أفعال وأسماء وأدوات.

أما الأفعال فهى عند البصريين أقوى العوامل جميعاً، تعمل متقدمة فى الفاعل والمفاعيل، والحال والتمييز، والظروف والمجرورات، وتعمل متأخرة فى

المفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والظروف ، والمجرورات ، ومجال عملها الأسماء فلا يعمل فعل في فعل ، والفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد ، ولا بد لكل فعل من فاعل ، سواء أكان ظاهراً أم مضمراً وسواء أكان المضمر بارزاً أم مستتراً .

ومن مظاهر قوة الفعل عندهم : أن يعمل الاسم الذي يتضمن معناه عمله ، بل تعمل الأدوات التي تتضمن معناه عمله أيضاً ، لهـــذا عمل المصدر ، وأسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهات بأسماء الفاعلين ، وأسماء التفضيل ، وأسماء الأفعال ، ولهذا عملت « إن » وأخواتها ، لأنهن مشبهات بالأفعال ، ولوضوح تضمن هذه الأدوات الخمس معاني الأفعال كانت تعمل النصب والرفع كالأفعال .

والأفعال عند الكوفيين قوية أيضاً ، تعمل متأخرة كما تعمل متقدمة ، وتعمل مقدرة ، كما تعمل ظاهرة ، ولكن الكوفيين - كما يعلم علم اليقين - لم يتفلسفوها ، ولم يمنحوها قوة العلل الفلسفية ، ولم يعتبروها هي والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، ولذلك جاز عندهم أن يخلو الفعل من الفاعل خلواً تاماً ، وذلك في باب التنازع على ما هو المعروف من مذهب الكسائي . . وأن يجتمع فعلان على فاعل واحد ، كما هو المعروف من مذهب الفراء في باب التنازع ، إذا اقتضى الفعلان الفاعل ، كما في قولنا : قعد وكتب خالد ، فخالد هو فاعل للفعلين جميعاً . . وأن يتعاون الفعل والفاعل في نصب المفعول به ، كما هو ظاهر من مذهب الفراء أيضاً . . . وأن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته ، وخلو فعله من ضمير عائد عليه ، كما هو المعروف من مذهب الكوفيين ، تمسكاً بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا (١)

---

(١) همع الهوامع ، جـ١ ص ١٥٩ ، شرح الأشموني جـ٢ ص ٤٣ .

* * *

والفعل عند كثير من أئمة الكوفيين يكاد يجرد في أكثر أحواله من اقتضائه العمل في الفاعل ، بل في المفعول به أيضاً ، بل يكاد يحرم كل عمل ينسب إليه .

فالعامل في الفاعل عند الكسائي ليس هو لفظ الفعل ، وإنما كونه داخلا في الوصف (١) أي كونه متلبساً بالفعل .

والعامل فيه عند هشام بن معاوية هو الاسناد ، لا الفعل (٢) ، وهو - فيما أظن - أحد المصادر التي استند إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى في مقالته بأن الرفع علم الاسناد .

والعامل فيه عند خلف الأحمر - وهو فيما قال أبو البركات بن الأنباري والرضي ، من الكوفيين - هو معنى الفاعلية (٣) أو الاسناد كما قال هشام .

فالفعل عند هؤلاء ومن حاكاهم من الكوفيين لا شأن له في رفع الفاعل ، لأن رافعه متصيد من موقعه في الجملة ، ومنزلته في التأليف ، وهو ما نميل إلى الأخذ به في تفسير الظواهر النحوية ، ومعاني الاعراب ، لتحرير هذه الدراسة من القيود الثقيلة ، التي كبلتها بها الفلسفة الكلامية ، منذ زمن مبكر ، باتصال أصحابها بأصحاب الكلام ، ومحاولتهم إخضاعها المنهج الكلامي .

هذه العوامل المعنوية المتصيدة من معرفة أساليب القوم في لغتهم هي العوامل اللغوية النحوية ، التي ندعو إلى الأخذ بها في تنظيم هذه الدراسة .

ومهما يكن من أمر فان المدرستين - في تقدير قوة الفعل واعماله - إذا

---

(١) همع الهوامع جـ١ ص ١٥٩ .

(٢) همع الهوامع ، جـ١ ص ١٥٩

(٣) همع الهوامع ، جـ ١ ص ١٥٩

التقتا فى الطريقة فلا تلبثان أن تفترقا ، وتسلك أحـــداهما طريقاً ، والثانية طريقاً أخرى .

تلتقيان فى إعمال الفعل ، وإعمال ما يشبهه من الأسماء والأدوات ، وتفترقان فى عزل أسماء الأفعال عن المشبهات بالفعل ، لأنهن عند الكوفيين أفعال حقيقية ، فاذا عملن فلفعليتهن ، لا لأنهن يشبهن الأفعال ، أو يتضمن معانيها ، وفى عزل أسماء الفاعلين فيما استظهرت أنها أفعال عندهم أيضاً وأنها مجموعها تمثل قسيما ثالثا للفعل الماضى والفعل المضارع ، وفى تجريده من العمل فى الفاعل عند كثير منهم ، كالكسائى وهشام ، وخلف الأحمر ، ومن تبعهم ، ومن المزايا التى منحها البصريون إياه ، فجوزوا خلوه من الفاعل ، ومن ضميره أيضاً أحياناً ، وجوزوا تقديم فاعله عليه مع بقاء فاعليته ، وجوزوا أن يشترك فعلان فى فاعل واحـــد .

* * *

وأما الأسماء :

فتعمل عند البصريين ، جامدة كعملها فى الحال ، فى مثل قولهم : هو جارى بيت بيت ، وفى التمييز ، فى مثل قولهم : لى عشرون ديناراً ، وهو عربى محضاً ، وكعملها فى الخبر ، فى رأي كثير منهم كما يتبين ذلك من قول ابن مالك :

ورفعوا مبتـــدأ بالابتدا كذلك رفـــع خبر بالمبتدا

وكعملها فى مثل قولهم « فهيهات هيهات العقيق ومن به » ، وقولهم :

شتان ما يومى على كورها ويوم حيان أخى جابر

وتعمل مشتقة ، كعمل أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بأسماء

الفاعلين ، وأفعل التفضيل ، وأمثلة المبالغة .

وهي تعمل عند الكوفيين أيضاً ، جامدة في مثل تلك المواضع ، وفي المبتدا والخبر ، والكوفيون يرفعون كل واحد منهما بالآخر ، فالمبتدأ ، وهو اسم جامد يرفع الخبر ، والخبر ، وقد يكون جامداً يرفع المبتدأ .

وكان الكوفيون يحتجون لمذهبهم في ترافع المبتدا والخبر ، فيقولون : « إنما قلنا إن المبتدا يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه . . فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة . قال الله تعالى : « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، فنصب « أيا ما » بتدعوا ، وجزم « تدعوا » بأيا ما ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا . وقال تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت » فأينما منصوب بتكونوا ، و « تكونوا » مجزوم بأينما ، وقال تعالى : فأينما تولوا فثم وجه الله » إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك ههنا » . (١)

ولم يهتموا بما يورد عليهم من أن مقالتهم بأن المبتدأ والخبر يترافعان تؤدي إلى المحال ، أو إلى الدور الذي هو المحال ، لأن العامل - كما يقول الناطق بلسان البصريين - : « سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال

---

(١) الانصاف - مسألة - ٥ .

محال » . (١)

كذلك كان الكوفيون يحتجون لمذهبهم مستشهدين فى أكثر الأحيان بآيات من القرآن الكريم ، وبالقراءات ، وبالفصيح من كلام العرب ، مرويا عمن يثقون به ، متخذين من هذا كله سنداً لآرائهم ، وحجة يحتجون بها على صحة مذاهبهم .

وهكذا كان البصريون يحتجون ويجادلون ، كأن مسائل النحو قضايا تتعلق بماهية الوجود ، أو أصالته وعدم أصالته ، أو كأن العامل النحوى الذى ينبغى أن يكون رمزاً ، وآلة للعمل ، كما قال ابن جنى ، هو علة العلل ، التى ليس لها علة ، إلا لزم الدور ، أو لزم المحال .

فوجهة نظر الكوفيين فى ترافع المبتدأ والخبر ، واحتكامهم إلى آيات من القرآن الكريم مؤيداً آخر يستند إليه الدارس فى القول بتحلل الدراسة الكوفية من قيود منهج الفلاسفة المتكلمين إلى حد بعيد .

وتعمل الأسماء مشتقة عندهم أيضاً ، ولكن بعد إخراج نوعين من الأسماء المشتقة العاملة عند البصريين ، وهما أسماء الفاعلين ، وأمثلة المبالغة .

أما أمثلة المبالغة فلا يعمل شىء منها عندهم ، وإذا جاء بعدها منصوب فهو معمول لفعل مقدر . (٢)

وأما أسماء الفاعلين فقد قالوا إنها أفعال دائمة عندهم ، فليست هى من الأسماء العاملة ، وإنما هى من الأفعال العاملة ، ولها من قوة العمل ما للأفعال .

ومما يؤيد ذلك أنهم كانوا يعملونها فى الماضى ، والحال ، والاستقبال ، مطلقاً ، وبلا شرط كما تعمل الأفعال فى هذه الأزمنة الثلاثة ، أخذا بقول الكسائى

---

(١) الانصاف - مسألة ٥ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ، جـ٢ ص ٢٠٠ .

وتجويزه « أن يعمل بمعنى الماضى ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال ، سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو أمس درهماً ، وظان زيد أمس كريماً ، وقوله تعالى : وجاعل الليل سكنا » . (١)

وتمسكا بقول الفراء فى تفسيره قوله تعالى من سورة الأنبياء : « كل نفس ذائقة الموت » . قال الفراء : « ولو نونت فى « ذائقة » ، ونصبت « الموت » كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوين ، والنصب فى المستقبل ، فاذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون : إلا بالاضافة ، فأما المستقبل فتقول : أنا صائم يوم الخميس ، إذا كان خميساً مستقبلا ، فان أخبرت عن صوم يوم خميس ماض قلت : أنا صائم يوم الخميس ، فهذا وجه العمل ويختارون أيضاً التنوين إذا كان مع الجحد ، من ذلك قولهم : ما هو بتارك حقه ، وهو غير تارك حقه ، لا يكادون يتركون التنوين ، وتركه كثير جائز » . (٢)

وأما الأدوات :

فهى أدوات الجر أو الخفض ، وأدوات النصب ، وأدوات الجزم .

أدوات الخفض :

أما أدوات الخفض أو الجر فيتفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء ، ويختلفان فى التطبيق ، يدخل فريق منها أدوات يخرجها الفريق الآخر منها .

فقد اعتبر البصريون : « حتى ، ورب » من حروف الجر ، بينما اعتبر الكوفيون « حتى » أداة نصب ، تدخل على الافعال (٣) ، وإذا دخلت على الأسماء ، وانجرت الأسماء بعدها فالجر يكون بالى مضمرة عند الكسائى ، فقد

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٠٠

(٢) معانى القرآن - ورقة ١١٦ .

(٣) الانصاف - مسألة ٨٣ .

« نص على ذلك فى قوله تعالى : حتى مطلع الفجر ، فقال : إن الخفض بالى مضمرة » (١) ، أو بحتى على أنها نائبة عن « إلى » عند الفراء ، لأن « حتى » من عوامل الأفعال ، ولو أنها تجرى مجرى « كى ، وأن » فى عدم اقتضائها العمل لقولهم : سرت حتى أدخلها ، وسرت حتى وصلت إلى كذا ، ولكنها « لما نابت عن « إلى » خفضت الأسماء ، لنيابتها ، وقيامها مقام إلى » . «٢»

واعتبر الكوفيون « رب » اسماً ، لا حرفاً ، وذلك لمخالفتها الحروف فى أربعة أشياء ، (الأولى) كونها لا تقع إلا فى صدر الكلام ، و (الثانى) كونها لا تعمل إلا فى نكرة ، و (الثالث) كونها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ، و (الرابع) كونها لا يجوز إظهار الفعل الذى تتعلق به ، بناء على ما يزعم البصريون ، وحملوها على « كم » وإن دلت « كم » على التكثير ، و « رب » على التقليل . (٣)

والخلاف - كما نرى صناعى محض ، لأن كلا الفريقين يسلم بالجر بها .

واعتبر البصريون « لولا » من حروف الجر ، إذا وليها ضمير جر ، نحو : لولاى ، ولولاك ، ولولاه . أما الكوفيون فيرون أنها رافعة دائماً ، وإذا جاء بعدها ضمير جر فهو فى محل رفع ، إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، وكان الفراء يقول فى تفسير قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون » : « رفعوهم بلولا » ؛ ثم قال فى « أن تطئوهم » ، بعدها « فأن فى موضع رفع بلولا » . (٤)

واختلف الفريقان فى معانى هذه الحروف ، فأضاف فريق لبعض الحروف

---

(١) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٢ ، وشرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ٢٤١ .
(٢) شرح المفصل ، جـ٨ ص ١٢ .
(٣) الانصاف - مسألة ١٢٤ .
(٤) معانى القرآن - ورقة ٦٠ .

معانى أنكرها الفريق الآخر ، لأنه يرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقياً واحداً ، وذلك :

كذهاب الكوفيين إلى أن (على) تأتى للمصاحبة ، كما فى قوله تعالى : (وآتى المال على حبه) ، أى مع حبه ، وتأتى للمجاوزة ، بمعنى (عن) كقول الشاعر :

إذا رضيت على بنوقشير لعمر الله أعجبنى رضاها (١)

وكذهابهم إلى أن (عن) تأتى للاستعانة ، كالباء ، كما فى قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) ، وللتعليل ، نحو قوله تعالى : (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة) وقوله تعالى : (ما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك) .(٢)

وكذهابهم إلى أن الكاف تأتى للاستعلاء ، كعلى ، « وحكوا أن بعضهم قيل له : كيف أصبحت ، فقال : كخير . » أى على خير ، وقالوا : كن كما أنت : أى على ما أنت عليه . (٣)

إلى غير ذلك من المعانى التى منحها الكوفيون حروف الخفض ، والتى تصيدوها من دلالة السياق فى تعبيرات القوم .

وعلى اختلاف الفريقين فى الحروف الخافضة ، من حيث الاقتصار على معنى حقيقى واحد لكل حرف منها ، والتوسع فيها باعطائها أكثر من معنى واحد ، أو بنيابة بعضها عن بعض - انبنى رأيهما فى التضمين . فالبصريون يمنعون إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً ، « كما لا تنوب حروف الجزم والنصب ، بعضها عن بعض ، وما أدهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل

---

(١) همع الهوامع ، جـ٢ ص ٢٨ .
(٢) همع الهوامع ، جـ٢ ، ص ٢٩ .
(٣) همع الهوامع ، جـ٢ ص ٣٠ .

يتعدى بذلك الحرف ، أو على شذوذ النيابة » ، والكوفيون يجوزون نيابة بعضها عن بعض قياساً ، (١) وقد رجح ابن هشام مذهبهم ، فقال : « ومذهبهم أقل تعسفاً » . «٢»

وقد أخذ مجمع فؤاد الأول للغة العربية بمذهب منتخب من المذهبين فى التضمين ، ونيابة الحروف بعضها عن بعض ، أخذ عن البصريين أن التضمين فى الأفعال ، دون الحروف ، وعن الكوفيين أن التضمين قياسى (٣) ، فقال : «ونرجح على هذا القول بقياسية التضمين» . «٤»

* * *

أدوات النصب :

وأدوات النصب ، منها ما يدخل على الأفعال ، ومنها ما يدخل على الأسماء فالتى تدخل على الفعل عند البصريين هى : أن ، ولن ، وكى ، وإذن ، وعند الخليل : « أن » وحدها ، تعمل ظاهرة ومضمرة ، تعمل ظاهرة فى نحو : عجبت أن تركض ، وفى نحو : إذن تنجح ، فى جواب من قال : سأجتهد ، وفى نحو : لن تذهب ، لأن « إذن » عنده مركبة من إذ ، وأن ، ولن ، مركبة من : لا ، وأن ، كما سبق بيانه ، وعلى هذا فالنصب فيها بأن ، وإن ركبت مع إذ ولا ، وتعمل مضمرة بعد « كى » والحروف التى ذكرها البصريون على أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعدها .

وعند الكوفيين ، ينصب الفعل بأدوات كثيرة ، هذه الأدوات الأربع ،

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ، جـ٢ ص ٢١٦ .

(٢) المغنى - حرف الباء ، ص ١٠٣ .

(٣) دور الانعقاد الأول ، ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٤) دور الانعقاد الأول ص ٢٦٨ .

وجميع الأدوات ، التي أضمر البصريون « أن » بعدها .

وأدوات النصب التي تدخل على الأسماء هي الحروف الخمسة التي تدخل على المبتدا والخبر ، أما البصريون فيعملونها في المبتدا والخبر جميعاً ، ينصبون بها الأول ، ويرفعون بها الثاني وأما الكوفيون فيعملونها في الأول فقط نصباً ، وعندهم « أن خبر (إن) ، وأخواتها ، وكذا خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف ، لضعفها عن عملين . »(١)

وفسر الفراء ضعفها بأن عملها « يقع على الاسم ، ولا يقع على الخبر »(٢) وأقوى هذه الأدوات عنده : (ليت) ، وقد أجاز نصب الاسمين بها ، مستشهدا بقول الشاعر :

« ياليت أيام الصبا رواجعا »(٣)

لأنها أشربت معنى تمنيت ، فاذا قيل : ليت زيداً قائماً ، كان معناه : تمنيت قيام زيد .

وكان أصحاب الفراء يستندون إلى هذا ، وإلى قول الآخر :

(إن العجوز حية جروزا)

وإلى قول الآخر :

كأن اذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

وإلى ما حكي عنه (ع) : إن قمر جهنم لسبعين خريفاً ، وإلى ما سمع من قولهم : لعل زيداً أخانا ، في تجويزهم نصب الجزأين بالأدوات الخمس جميعاً .(٤)

واختلف الفريقان في أحوال إلغاء (إن) ودخولها على الجملة الفعلية ، فكان

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، جـ١ ص ٢١٠ ، جـ٢ ص ٣٤٦ .

(٢) شرح الرضي على الكافية جـ٢ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ٤٥ .

(٤) الهمع جـ١ ص ١٣٤ ، شرح الرضي على الكافية جـ٢ ص ٣٤٦-٣٤٧ .

البصريون يقيدون هذا بانفصال (ما) الكافة بها ، نحو : إنما قام خالد ، وما ورد عن العرب مما ظاهره إلغاؤها ، ودخولها على الفعل فهو على تقدير ضمير الشأن ، نحو قولهم : إن غدا يجيء زيد .

وكان الكوفيون يجوزون الغاءها ، ودخولها على الجملة الفعلية ، في كل موضع تفصل فيه عن الفعل بفاصل . قال أبو العباس ثعلب :

« قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غدا يجيء زيد على إضمار الأمر ، وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ، لأن المجهول - يعني ضمير الشأن - لا يحذف . ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت (الهاء) كان خطأ أن يلي (إن) فعل ويفعل) . (١)

فقد استطاع الكوفيون التوفيق بين ما ورد عن العرب من نحو قولهم : إن فيك يرغب زيد ، وبين أصول الصناعة التي تلتزم إعمالها وإدخالها على الأسماء ، وذلك بملاحظتهم أن الذي جوز دخول (إنما) على الفعل ليس هو (ما) فليس لها صفة الالغاء ، وإنما يتحقق الالغاء بابتعاد « إن » عن الاسم ، وحيلولة « ما » بينه وبين الفعل .

فإذا اعتبروا بعد ما بينها وبين الاسم بالفاصل الذي هو سبب الغائها كان لهم الحق في تجويز قول القائل : إن غدا يجيء زيد ، وهو ما أنكره المازني ، كما جاء في حكاية ثعلب عنه ، وخاصة إذا ورثت عن العرب ملغاة بغير « ما » ، كما سمعنا من كلام ثعلب ، وبذلك تخلصوا من تأويل ما لاحاجة بهم إلى تأويله .

ولا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه ، فقد نقل

---

١ مجالس ثعلب ص٣٢٩ .

السيوطى عن أبى حيان أن الفراء كان يجوز إيلاء ليت الفعل ، لأنها عنده بمعنى «لو» مستنداً في تجويز ذلك إلى ما أنشده من قول الشاعر :

« فليت دفعت الهم عنى ساعة »

وراح البصريون يتأولون ، فخرجوه على حذف الاسم «١» كما فعل المازنى فى نحو قولهم : إن غدا يجىء زيد ، من تخريجه إياه على حذف ضمير المجهول.

* * *

أدوات الجزم :

وأما أدوات الجزم فهى الأدوات المعروفة ، وهى - كما هو معروف عند الدارسين - نوعان ، نوع يجزم فعلا واحداً ، ونوع يجزم فعلين ، وهذا التقسيم تقسيم البصريين .

أما الكوفيون فلم يمنحوا الأدوات الجازمة عملين كما مر بنا من رأيهم فى الأدوات الخمسة التى تدخل على المبتدا والخبر ، فهى عندهم لا تعمل إلا فى الاسم ، وعندهم أن الفعل الثانى المجزوم فى نحو قولهم إن تقم أقم ، وأينما تكونوا يدرككم الموت ، وغيرهما ، إنما جزم بالجوار ، فقد قالوا : « الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالجوار » ، كما أنه جر بالجوار في قوله :

« كبير أناس فى بجاد مزمل » «٢»

ولذلك منعوا أن يفصل الشرط عن الجزاء بمرفوع أجنبي عن الشرط ، كما فى قولهم ، إن قمت زيد يقم ، فاذا كان للمرفوع صلة بالشرط ، كما فى قولهم : إن يقم زيد أقم ، لم يعتبروه فاصلا كأنهم كانوا يعدونه جزءاً من الشرط .

واختلف الكسائى والفراء فى الجزم إذا كان الفاصل منصوباً ، فالكسائى

---

(١) همع الهوامع جـ١ ص ١٤٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية جـ٢ ص ٢٥٤ .

يفصل القول فيه ، فان كان ظرفاً للجزاء ، نحو : إن تأتنى اليوم غداً آتك ، جاز جزم الجزاء بالجوار ، وإلا لم يجز . والفراء يمنع الفصل مطلقاً ، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً ، وسواء أكان المنصوب ظرفاً أم ليس بظرف . (١)

ومذهب الكسائى يلتقى مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل مطلقاً ، سواء أكان الفاصل مرفوعاً أم منصوباً ، لأن الجزم عندهم بالأداة نفسها ، لا بالجوار ، يلتقى مع مذهبهم فى الفاصل المنصوب ، إذا كان ظرفاً ، وهو مثل من أمثلة تأثر الكسائى بالبصريين . أما مذهب الفراء فيمثل المذهب الكوفى العام فى هذا الباب ، وفى أكثر الأبواب الأخرى .

* * *

ولم تقتصر مخالفة الكوفيين للبصريين على عمل الأدوات ، وقصر أعمال أدوات الشرط على الشرط وحده ، ولكنهم خالفوهم فى أدوات أنكر البصريون الجزم بها ، أو لم يعرفوها .

فقد أضافوا إلى الأدوات التى تجزم فعلا واحداً : « أن » كما مر من حكاية اللحيانى أو أبى جعفر الرواسى ، وصوب (الرضى) مذهبهم فيها لمساعدة اللفظ والمعنى عليه . (٢)

وأضافوا إلى أدوات الشرط الجازمة : كيفما ، (٣) ومهمن بمعنى « من » مستندين إلى قول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع فى صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم (٤)

* * *

---

١ ـ شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .
٢ ـ شرح الرضى على الكافية جـ١ ص ٢٥٤ .
٣ ـ شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ١١٧ .
٤ ـ شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ٢٥٣ .

وأضاف الكوفيون إلى أنواع الأدوات العاملة التى ذكرناها ، أعنى الأدوات الخافضة والأدوات الناصبة ، والأدوات الجازمة نوعاً رابعاً هو الأدوات الرافعة ، ولم يعرف البصريون أدوات رافعة ، لا عمل لها إلا الرفع .

والرافع من الأدوات عند الكوفيين هو « لولا » ، ولا أعرف أداة يرفعون بها غيرها ، وكان الفراء يقول فى تفسيره قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون ، ونساء مؤمنات » : رفعهم - يعنى « رجال » بلولا ، ثم قال أن تطئوهم ، فان فى موضع رفع بلولا » . (١)

وقد ذهب الكوفيون إلى الرفع بلولا ، لأنهم كانوا يرون أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة ، ولولا مختصة بالأسماء فينبغى إعمالها ، أو نسبة الرفع فى الاسم بعدها إليها .

وكان الفراء يعلل بالاختصاص فى إعماله (لولا) فقد كان يقول : « لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها ، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل » . (٢)

وبهذا استغنى الكوفيون أيضاً عن تقدير محذوف لا يثبت فى الكلام بحال ، كما كان يفعل البصريون فى نحو قولهم : لولا خالد لأكرمتك ، من تقدير خبر ، وذهاب إلى أن هذا الخبر واجب الحذف ، لدلالة السياق عليه .

* * *

تلك هى العوامل اللفظية التى عقد النحاة دراستهم عليها ، والتى كانت مثاراً للجدال بين البصريين والكوفيين ، والتى كانت مبعث كثير من النقود ، يزجيها الدارسون المحدثون إلى مناهج الدارسين القدماء ، الذين سلكوا فى دراستهم النحو سبيلا لم تكن لكون مثمرة بحال .

---

(١) معانى القرآن - ورقة ٦٠ .

(٢) - شرح الرضى على الكافية جـ١ ص ١٠٤ .

وإذا أفلح القدماء أن ينظموا دراستهم في أصول مطردة ، فقد فاتهم ما يتوخاه الدارس من نتائج ، وأصبحت تلك الأصول تحفظ وتطبق تطبيقاً لفظياً ، وكان يكفيهم أن يجدوا متسعاً من التأويل والقول المتكلف ، لاخضاع المسائل الجزئية لتلك الأصول .

وكان غاية الابداع عندهم أن يتقن الدارس منهم أساليب الجدل ، ويتفنن فى تخريج الألفاظ . وتاريخ المدرسة البصرية حافل بالأمثلة التى تنطق بابعاد البصريين فى التأويلات العقلية المجردة ، والتعليلات الفلسفية ، التى لا تلائم طبيعة دراستهم .

فقد مر بنا ما دار بين أبى العباس المبرد ، وأبى إسحاق الزجاج ، وما انتهى إليه أمر الزجاج من ملازمة المبرد ، فقد أرسله شيخه أبو العباس ثعلب لمساءلة المبرد ، والايقاع به باسكاته ، وتفريق الناس من حوله ، ولكنه رأى منه أسلوباً جدلياً جديداً ، لم يكن يعهده من أستاذه فى مجلس الدرس ، فان أبا العباس المبرد بعد أن رأى من اقتناع الزجاج باجابته عن مسائله ، طلب المزيد ، وأقبل عليه يسأله : « أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فان قال قائل فى جوابنا هذا : كذا ، ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ، ويعتل فيه ، فبقي إبراهيم صادراً لا يحير جواباً » (١)

وكان أبو على الفارسى - وهو من شيوخ المدرسة البصرية - يقول بعد أن قرأ كتب أبى علي بن عيسى الرمانى ، الذى كان يمزج كلامه بالمنطق : « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » (٢) وكان الرمانى من إيغاله فى الجدل والمنطق ،

---

(١) طبقات الزبيدى - المبرد .

(٢) نزهة الألباء ص ٣٩٠ .

بحيث كان المتصلون به لا يفهمون شيئاً من كلامه . (١)

* * *

شهد القرن الرابع من تفاعل المنطق والنحو العربي مالم يشهده القرنان اللذان سبقاه ، وأصبح المنطق عليه سلطان لم يعهد من قبل فى عهد البصريين الأولين، الذين كانت دراستهم - بالرغم من تشبثهم بالمنهج الكلامي - لا تقدم ملامح وخطوطاً لغوية ، لأنهم كانوا على كثب من مصادر الدراسة اللغوية الحية

وفى خلال هذا القرن - كما يبدو لى - بدأ المنطق يفرض سلطانه على هذه الدراسة، وكانت كتب أبى الحسن الرمانى وأسلوبه فى جدله ، واحتجاجه صورة ناطقة بغلبة المنطق .

وفى هذه الفترة - كما يخيل إلى - ظهرت فلسفة العوامل فى وجهها السافر، وأصبح العامل فى النحو كالعلة فى الفلسفة ، وفى هذه الفترة ايضاً كان ابن جنى يضع كتاباً فى أصول النحو - أعنى الخصائص - يعرض فيه للعلة ، كأنها هى المعنية من دراسة النحو ، ويكون للبحث فى العلة الغلبة على أبواب كتابه ، فيستوعب منه جزءاً كبيراً ، ويستنفد من تفكيره جانباً كبيراً ، فقد عقد فيه باباً فى ذكر الفرق بين العلة الموجبة ، والعلة المجوزة ، وباباً فى تعارض العلل ، وباباً فى العلة ، وعلة العلة ، وباباً فى حكم المعلول بعلتين ، وباباً راح يرد فيه على من اعتقد فساد علل النحويين ، لضعفه هو فى نفسه عن إحكام العلة ، إلى غير ذلك من الأبواب، التى لو قرأتها لرأيتك تواجه أبواباً فى أصول الفلسفة ، لا أصول النحو ، كل ما فيها ينبنى على النظر الفلسفى المجرد .

* * *

هذا ما انتهى إليه الجانب البصرى، أما الجانب الكوفى فلا يزال للرواية

---

(١) نزهة الألباء ص ٣٩٠ .

سلطان على تفكيره ، ولا يزال الروح اللغوى واضح المعالم فى أسلوبه ومنهجه ، لهذا كان تناوله العامل شكلياً ، سرعان ما يتخلى عنه إذا تعارض مع روايته ، ولهذا لم يبالوا باجتماع العاملين على معمول واحد فى ذهاب الفراء إلى أن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل معاً ، وذهابه إلى أن الفاعل فى نحو قولهم : قرأ وكتب خالد ، هو فاعل للفعلين جميعاً ، ولهذا لم يهتموا بما كان يورده عليهم خصومهم من وقوع المحال فى استدلالاتهم ، أو لزوم الدور فيما فى ذهابهم إلى ترافع المبتدأ والخبر .

وسيتضح هذا الآن حين نعرض للعوامل المعنوية . ومما سنلحظه من ندرتها فى النحو البصرى ، وشيوعها فى النحو الكوفى ، وذلك لأن العوامل المعنوية تقوم فى الغالب على تفهم الأسلوب ، وفقه لصوغ الكلام ، فإذا استوفى الدارس تتبعه للأساليب التى تعرض لصور التأليف المختلفة ، ولاحظ مواقع الكلمات فيها ، وأحكامها التى منحتها الطبيعة اللغوية إياها ، استطاع أن يستخرج فى ضوء تلك الأساليب ، واستقراء تلك الصور المختلفة ، ورصد الكلمات فى ثناياها عللاً وأحكاماً متصيدة من فقه الطبيعة اللغوية ، التى تشوف إلى أساليبها ، وهى العلل التى ندعو إلى الاحتكام إليها فى تفسير الظواهر النحوية .

* * *

ب - العوامل المعنوية :

ليس فى النحو البصرى من العوامل المعنوية فيما أعلم إلا عاملان ، كان لهما عندهم أثر فى موضوعين اثنين : أحدهما المبتدأ ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنوى ، هو الابتداء ، وثانيهما : الفعل المضارع ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنوى ، أيضا ، هو وقوعه موقع الاسم ، ومع أن هذين العاملين معنويان ، لا يخلوان من أثر لمنهجهم الفلسفى .

أما النحو الكوفي فهو غني بهذه العوامل ولها آثار في موضوعات نحوية كثيرة .

(١) منها : الاسناد ، عند هشام بن معاوية الضرير (١) ، قال به في تعليل رفع الفاعل ، وعنده أن الفاعل إنما ارتفع بالاسناد ، وأن كون الفعل مسنداً إليه كان مقتضياً فيه الرفع .

(٢) ومنها : الفاعلية عند خلف الأحمر (٢) وهي رافع الفاعل عنده ، ويخيل إلي أن خلفا وهشاماً متفقان ، وإن اختلفت عبارتاهما ، فلبست الفاعلية إلا تلبس الفاعل بالفعل ، أو إسناد الفعل إلى الفاعل ، ولذلك كان الرضي ينسب القول بالاسناد الى خلف [٣] ، ويخيل إلي أيضاً أنها أخذا ذلك عن الكسائي في ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو : « كونه داخلا في الوصف » (٤)

(٣) ومنها : المفعولية ، كما يقول أبو البركات بن الانباري والسيوطي ، أو كونه مفعولا ، كما يقول الرضي ، وهي عامل النصب في المفعول به عند خلف . [٥]

(٤) ومنها التجرد عن الناصب والجازم ، ومجال عمله الفعل المضارع ، وكان الكوفيون يقولون : إن الفعل المضارع يرتفع إذا لم يدخله النواصب ، أو الجوازم « فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع » (٦) ولقي رأيهم هذا تأييداً من الدارسين المتأخرين ، فكان المعربون يستندون إليه في اعتلالهم لارتفاع الفعل المضارع .

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ص ١٥٩ .
(٢) نفس المصدر
(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ص ١٢٨ .
(٤) همع الهوامع ج ٧ ص ١٥٩ .
(٥) الانصاف - مسألة ١١ . شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ١٢٨ .
(٦) الانصاف - مسألة ٧٤ .

(٥) وأهم عواملهم المعنوية ما سموه بالخلاف ، والمعروف أنه مصطلح كوفى ، لم يقل به بصرى ، إلا أن الظاهر أنهم تصيدوه من كلام الخليل ، مرجعهم الأول فى هذه الدراسة ، كما هو مرجع البصريين الأول ، وللخليل فى الاستثناء كلام يشبهه كلام الكوفيين فى « الخلاف » ، فقد كان يقول : « إنما نصب المستثنى هنا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره » . (١)

ولسيبويه فى غير الاستثناء مايشبه هذا ، فقد عقد للحال والتمييز أبواباً كان يعلل لنصبها فيها بمثل ما اعتل الخليل لنصب المستثنى بالا ، كباب « ماينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة » (٢) ، ومثل له بقولهم : هذا راقود خلاً ، وعليه نحي سمناً ، وكباب « ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ، ولا هو هو » (٣) ، ومثل له بقولهم : هو جارى بيت بيت ، وكالباب الذي عقده لما « ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو » (٤) ، ومثل له بقولهم : هذا عربي محضاً . وقال عند الانتهاء من هذه الأبواب : « اعلم أن جميع ماينتصب فى هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو » (٥) .

ومع أن سيبويه كان يعلل لنصب هذه المنصوبات بأنها إنما نصبت لأنها مخالفة للاول ، وليست إياه ، كان يبحث عن عامل لفظى لهذه المنصوبات ، يرجع إليه أثر النصب فيها ، فلم يرض بالمخالفة للاول ، أو « الخلاف » عاملا فى هذه المنصوبات ، وذلك ليتسق له - وهو مؤسس المدرسة البصرية - منهجه فى دراسة النحو ، وليبني موضوعاتها على أصول منظمة ، ولتكون مقالته فى العامل مطردة ،

---

(١) الكتاب جـ١ ص٣٦٩ .
(٢) الكتاب ، جـ١ ص ٣٧٠ .
(٣) الكتاب ، جـ١ ص ٣٧٤ .
(٤) الكتاب ، جـ١ ص٣٧٤ .
(٥) الكتاب ، جـ١ ص٣٧٥ .

بحيث تكون ظاهرة الاعراب خاضعة لنواميس ثابتة ، وبحيث تكون هذه العلامات التي تتعاقب على أواخر الكلمات معلولات لعلل وأسباب اقتضتها ، حتى ليخيل إلى أن أخذه بالعامل المعنوى كان مضطراً إليه اضطراراً ، ولو وجد منفذاً ينفذ منه إلى عامل لفظى ، لما تردد فى الأخذ به

من أجل ذلك - على ما أظن - لم يحاول الاستفادة من مفهوم كلام الخليل كما فعل الكوفيون ، ومن أجل ذلك أخذ البصريون على الكوفيين ما اصطلحوا على تسميته بالخلاف ، لأن هذا فى رأى البصريين إفساد للنحو ، وفتح لباب الاجتهاد فى قضاياه ، وهو ما حاولوا الحيلولة دونه .

فمقالة الخليل فى نصب المستثنى بالا - عندى - مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين ، ولكنهم رسموا له حدودا ، وطبقوه فى موضوعات أخرى ، فقالوا بالخلاف فى أربعة مواضع ، لم يكن المستثنى بالا واحدا منها ، وهى : (١) المفعول معه ، و (٢) الظرف الواقع خبرا ، وهما الموضعان اللذان اتفق الكوفيون جميعاً على الأخذ بالخلاف فيهما ، و(٣) الفعل المضارع المنصوب بعد الواو ، والفاء المسبوقتين بنفى ، أو طلب ، وبعد أو ، و (٤) الفعل المضارع المرفوع فى مثل قول الشاعر :

على الحكم المأتى يوماً إذا قضى قضيته ألا يجور ، ويقصد

وكان سيبويه يحمل هذا على الانقطاع عما قبله ، والابتداء ، فقد قال بعد أن استشهد به : « كأنه قال : عليه غير الجور ، ولكنه يقصد ، أو هو قاصد ، فابتدأ ولم يحمل الكلام على « أن » ، كما تقول : عليه ألا يجور ، وينبغى له كذا وكذا » . (١)

وهذان الموضعان الأخيران قيل إن الفراء تفرد بالأخذ بهما .

ويبدو لى أن الفراء كان يقول بالخلاف فى نصب الظروف الواقعات أخباراً

---

(١) الكتاب ، ج ١ ص ٤٣١ .

نحو : خالد عندك ، والبحر أمامك ، وبالصرف فى نصب الاسم بعد واو المعية ، ونصب الفعل بعد واو المصاحبة ، ورفع الفعل بعد الواو فى قوله : « ألا يجور ويقصد » .

ويستند زعمى هذا إلى ما جاء من كلام للفراء فى إعراب قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فقد كان يسمى هذه الواو : واو الصرف ، . والصرف عنده : « أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة ، لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فاذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة « لا » فى « تأتى مثله » ، فلذلك سمى صرفاً ، إذا كان معطوفاً ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله » .

وينطبق هذا الضابط الذى فسر به الصرف على المفعول معه لسبقه بواو المعية ، وعلى الفعل المضارع (وتأتى مثله) ، لسبقه بواو المصاحبة ، وعلى مثل الفعل المضارع المرفوع فى بيت الشاعر (ألا يجور ويقصد) ، الذى مر ذكره .

ومهما يكن من أمر فلاك الصرف والخلاف واحد .

* * *

ولتأييد ما أزعم من أنهم قصدوا هذا العامل من مقالة الخليل فى نصب المستثنى بالا ، شواهد من كلام الكوفيين أنفسهم فى الاحتجاج لمذهبهم فى نصب هذه الأشياء على الخلاف ، فقد احتج الكوفيون لنصب المفعول معه على الخلاف بقولهم :

« إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف ، لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء ، واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن فى « جاء زيد

وعمرو » ، فقد خالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف » . (١)

واحتجوا لنصب الظرف الواقع خبراً على الخلاف بقولهم :

« إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف ، لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، وعمرو منطلق ، كان « قائم » فى المعنى هو « زيد » ، ومنطلق فى المعنى هو « عمرو » فاذا قلت : « زيد أمامك » و « عمرو وراءك » ، لم يكن « أمامك » فى المعنى هو « زيد » ، ولا « وراءك » فى المعنى هو « عمرو » كما كان « قائم » فى المعنى هو « زيد » و « منطلق » فى المعنى هو « عمرو » فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ، ليفرقوا بينهما » . (٢)

واحتج الفراء لنصب الفعل المضارع بعد حروف العطف : الواو ، الفاء ، وأو ، على الخلاف ، أو الصرف ، بقوله :

« لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله ، وذلك أنه لما قال : لاتظلمنى فتندم ، دخل النهى على الظلم ، ولم يدخل على الندم ، فحين عطفت فهو لا على فعل يشاكله فى معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهى ، كما دخل على الذى قبله استحق النصب بالخلاف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على مالا يشاكله فى قولهم : لو تركت والأسد لأكلك . قال : وذلك من قبل أن الأفعال فروع الأسماء ، فاذا كان الخلاف فى الأصل ناصباً وجب أن يكون فى الفرع كذلك » . (٣)

واحتج لرفع الفعل المضارع فى البيت السابق ونحوه بمثل ما احتج به لنصب الفعل المضارع بعد حروف العطف ، وذلك لأن « يقصد » غير داخلة فى نطاق « أن » ، لأن معنى الخلاف هو عدم المماثلة . (٤)

---

(١) الانصاف ـ مسألة ٣٠ .

(٢) الانصاف ـ مسألة ٢٩ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٧ ص ٢١ .

(٤) الأشباه والنظائر ، جـ ١ ص ٢٤٤ .

فالملاك الذى عقدوا عليه مذهبهم فى النصب على الخلاف هو نفس الملاك الذى أخذ به الخليل فى نصب المستثنى بالا .

ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف فى هذه المواضع ، ولا يقولوا به فى نصب المستثنى بالا ، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها فى هذه المواضع ، التى نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف ، لعدم المماثلة فى الحكم بينها وبين ما قبلها .

ويبدو لى أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه ، ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذى ينشده المحدثون ، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء .

وإذا كان لنا أن نعتد بالمدرك العام الذى انعقد عليه رفع الخبر ، وإعطاء التوابع أحكام المتبوعات عند القدماء ، وهو أن الخبر إنما ارتفع لأنه عين المبتدأ ، والتوابع إنما شاركت المتبوعات أحكامها ، لأن التابـــع والمتبوع كالاسم الواحد (١) ، كان لنا أن نعتد بالنصب على الخلاف ، لأن اعتبار النصب في مثل قولهم : سرت والنيل ، ولى عشرون درهماً ، ونحوهما ، مبنى على زوال ذلك المدرك ، وزوال أثره ، وهو ما يرمى إليه النصب على الخلاف .

وأكبر الظن أن ملاك النصب على الخلاف يمكن التوسع فيه حتى يشمل الأبواب التى قال الكوفيون فيها به ، وأبواباً كثيرة أخرى أفاض النحاة القدماء فى الحديث عنها ، وملئوا الصفحات بالجدال فيها :

فمن هذه الموضوعات « المستثنى بالا » ، وقد سبق الحديث عنه ، وقررنا أن المخالفة التى هى عماد هذا الأصل ، فيه أبين منها فى سائر الموضوعات التى قال الكوفيون فيها بالنصب على الخلاف .

---

(١) الكتاب ، جـ ١ ص ٢٠١ .

ومن هذه الموضوعات : (خبر ليس) لأن الاصل الذى أخذ به الكوفيون فى رفع الخبر لا ينطبق عليه ، لأن خبرها لم يعد نفس المبتدأ ، أو لأن الاسناد قد انتقض بليس .

ويلحق بخبر « ليس » : « ما» الحجازية ، وهو كخبر « ليس » لم يعد نفس المبتدأ ، بانتقاض الاسناد بالنفى الذى تمثله « ما » .

و « ما » هذه هى « ما » التميمية بعينها ، إلا أن بنى تميم لا ينصبون خبرها . ويخيل إلى أن « ما » الحجازية من حيث التطور التاريخى أحدث عهداً من « ما » التميمية لأن الحس بهذه المعانى يعنى أن القوم فى البيئات الحجازية كانوا قد وصلوا فى استعمالهم « ما » إلى مرحلة تطورية أحدث وأكمل من المرحلة التى مر بها القوم فى البيئات الموغلة فى البداوة ، وهى بيئات « تميم » ، وما والاها ، وأحسوا بأن الاسناد الذى انعقد عليه رفع الخبر قد انتقض « بما » فنصبوا خبرها ، لأنه لم يعد من اسم الأول ولا هوهو .

وبهذا يبدو لنا ضعف المأخذ الذى أخذ به القدماء فى ترجيح لغة تميم فى (ما) ، واعتبارها اقيس من لغة الحجازيين فيها .

ومن هذه الموضوعات : ما تحدث عنه سيبويه فى كتابه من أبواب انتصبت فيها الأسماء على أنها ليست من اسم الاول ، وليست هى إياه . وقد أشرت إلى أن ملاك النصب على الخلاف ظاهر فيه ، فكان ينبغى أن يأخذ به الكوفيون ، وأن يكونوا اسرع إلى قبوله من سيبويه وأمثاله .

ومن التوسع فى هذا الملاك نصب المفعول به ، فقد كان الكسائى يذهب إلى أن الفاعل يرتفع بكونه داخلا فى الوصف ، والمفعول به ، ينتصب بكونه خارجاً عنه . (١)

---

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ١٥٩ .

فاذا تعمقنا فى البحث - وهذا مالا مجال له هنا - ، وتتبعنا أساليب القوم وشاركناهم فيما كانوا يحسون به فى استعمالاتهم فلعلنا واجدون أمثلة وشواهد أخرى ، تؤيد وجهة نظرنا هذه .

* * *

ومن العوامل ذات الأثر فى دراسة الكوفيين : العامل الصوتى ، فللكوفيين والفراء منهم بوجه خاص أقوال كثيرة ، يستفاد منها أنهم كانوا يميلون إلى الأخذ به ، وأن لم تتضح معالمه فى أذهانهم . وأكثر ما يطبقونه فى الافعال ، وأعنى الفعل المضارع ، لأنه الفعل المعرب الذى تتغير أحوال أواخره .

وقد سبق أن قلنا إن ملاحظتهم ما بين الحروف من تفاعل ، وما بين الحركات من تأثير متبادل ، مكنت لهم أن ينفذوا إلى تفسير كثير من الاحوال الطارئة على الكلمات فى أثناء تأليفها ، حتى يخيل إلى الدارس أنهم كانوا - إذ قالوا بفكرة العامل - متأثرين بما لاحظوه من تأثير الحرف في الحرف ، فى أثناء تمازج الحروف ، واختلاط بعضها ببعض حين تتألف منها الكلمات .

وهذه الظاهرة ، أعنى ظاهرة التفاعل بين الحروف بعضها مع بعض ، والحركات بعضها مع بعض ، هى التى استند إليها بعض المحدثين فى نفى وجود الاعراب فى اللغة الفصحى ، وحاول تطبيق المبدأ الصوتى حتى على حركات أواخر الأسماء ، كما مر ، ولكن هذا العامل الصوتى إذا كان مؤثراً فى البناء العام للكلمة من حيث اشتقاقها وتصريفها ، فان أثره فى الاعراب محدود ، وإذا أردنا أن نسلم بتأثيره فى بناء الأفعال ، وحركات أواخر المعرب منها ، لأنها لم تكن لتكون ذوات معان إعرابية فلا نرانا مسلمين به فى الأسماء التى من شأنها أن تتحمل الأحوال الاعرابية ، ومعانى الاعراب ، فقد سبق أن أيدنا الرأى القائل بوجود الاعراب ، وهو ما قال به القدماء ، وكثير من المحدثين ، كما سبقت الاشارة إليه .

إن تسليمنا بوجود الاعراب ينبنى على أساس أن اللغة تعبير عن الفكر ، وأن ترتيب الصور الذهنية ، التى تكونت منها الفكرة ، وأن عقلية المجتمع فى البيئة اللغوية العربية استطاعت أن تفرق بين أجزاء الجملة وأركانها ، واستطاعت أن تمنح كل جزء ، أو ركن منها صورة لفظية ، أو حركة إعرابية خاصة ، لتكون علما على الحالة التى وجد عليها هذا الجزء ، وأن تمنح حكمها كل جزء آخر يحل محله فى جملة أخرى ، فالفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، أحوال مختلفة لها أعلام دالة عليها ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، أو علم كون الجزء فضلة ، والخفض علم الاضافة .

وليس بعيداً على عقلية المجتمع اللغوى أن تنظم أجزاء التعبير مثل هذا التنظيم ، وقد أثبت علم اللغة لها مثل هذه القدرة فى تنظيم الأجزاء التى تتألف منها صور التعبير . ولو لم يكن لها مثل هذه القدرة لفات الغرض الذى يهدف إليه وجود هذه الوسيلة التعبيرية من تبادل الأفكار بين الأفراد .

ولتمييز المعانى الاعرابية بعضها من بعض ألوان ، بعضها يعتمد على النبر ، وتفاوت درجاته ، كما هى الحال فى لغات الشرق الاقصى ، كاللغة الصينية مثلا ، وقد سبقت الاشارة إلى ذلك ، وبعضها يعتمد على اللواحق المختلفة ، التى تلحق أواخر الكلمات لتمييز معانيها الاعرابية ، وأحوالها المختلفة ، ومن هذه اللواحق ما كان فى اللاتينية القديمة ، وما كان فى العربية الفصحى ، التى نزل بها القرآن وقيل بها الشعر ، وترددت على ألسنة الاقوام فى البيئة العربية . وبعضها يعتمد على ترتيب أجزاء الجملة ترتيباً يفرض على كل جزء منها موضعاً خاصاً به ، يكون وجوده فيه علماً على ما اتصف به من معنى إعرابى ، كما هى الحال فى اللغات اللاتينية الحديثة ، واللهجات العربية الحديثة .

فلو أخل صاحب اللهجة الحديثة بترتيب الكلمات فى الجملة ، فقال مثلا : (خالد يضرب محمد) - إذا كان الضارب هو محمداً ، والمضروب هو خالداً -

بدلا من أن يقول : (محمد يضرب خالد) ، لاخطأ فى الافصاح عن القصد خطأ كبيراً ، ولمد عمله هذا لحنا ، كما يخطىء العربى الفصيح إذا حرك الفاعل بالفتحة ، والمفعول به بالضمة ، وكما يخطىء المتكلم باللاتينية القديمة ، إذا الحق بالفاعل علامة المفعول : *um* ، وألحق بالمفعول علامة الفاعل : *us* .

ولم يكن للعامل الصوتى سلطان فى تصريف الوجوه الاعرابية ، لأنها آثار لعوامل معنوية ، دعت إليها الحاجة إلى الافصاح عن المشاعر والأفكار .

فالاستناد إلى القوانين الصوتية وحدها فى تفسير الاعراب لا يستقيم فى أكثر أحوال الكلمات العربية فلا بد من ملاحظة اعتبارات أخرى معنوية تعين على تفسير ظاهرة الاعراب ، وهى مما لحه القدماء ، ولا سيما الكوفيون ، من تلازم المبتدأ والخبر ، واقتضاء كل منهما الآخر ومن اعتبار التوابع ومتبوعاتها كالشىء الواحد ، فأشركوها معها فى الحكم ، ومن مخالفة فى المعنى دعت إلى مخالفة فى الحكم ، كما كان فى المنصوبات التى قال الكوفيون : إنها انتصبت على الخلاف ، وقال سيبويه : إنها انتصبت لأنها ليست من اسم الاول ، ولا هى هو .

فليس للعامل الصوتى سلطان إلا فى الكلمات التى حركات أواخرها تتبع نظاماً صوتياً كأواسطها ، لعدم تحملها معنى من المعانى الاعرابية ، وأعنى بها الأفعال ، لأنها لا تحمل من تلك المعانى ما تحمله الأسماء .

وقد يكون له أثر فى الأسماء أحياناً إذا ألحت الحاجة إلى ما تطلبه موسيقى اللفظ من اتساق وانسجام ، وقد شعر القدماء بهذا أيضاً ، وسموا هذا العامل الصوتى بالجوار ، وكان البصريون يقصرون تأثيره على أمثلة معينة محفوظة ، لم ينكروها ، ولكنهم نظروا إليها على أنها مخالفة للقياس . وكان الكوفيون قد وسعوا دائرة تطبيقه ، ففسروا به أمثلة أخرى من القراءات .

ويبدو لى أن رأى البصريين فى قصر أثره على أمثلة معينة فى الأسماء ،

لا يقاس عليها وجه مستقيم ، لأن أواخر الاسماء إنما تخضع فى أحوالها المختلفة للاعراب ، لا للعوامل الصوتية ، أما الأفعال فلعدم تحملها المعانى الاعرابية تخضع فى أحوال أواخرها للجوار وغيره من العوامل الصوتية . يؤيده أن تأثيره الذى أخذ به الكوفيون ، وقالوا باطراده مقصور على الأفعال .

ومن الأمثلة التى ذكرت على أنها خاضعة للجوار : قول العرب : هـذا جحرُ ضبٍ خربٍ . وقـد عده سيبويه « مما جرى نعتاً على غير وجه الكلام » . (١)

وللخليل تفسيرله ، جاء فيه : أن « الوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، وأفصحهم وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فجروه ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمان ، فاذا كان لك ، قلت : هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب .

ومثل ذلك : هـذه ثلاثة أثوابك . فكذلك يقع على « جحر ضب » ما يقع على « حب رمان » . تقول : هذا جحر ضبى ، وليس لك الضب ، إنما لك « جحر ضب » فلم يعنك ذلك من إن قلت : جحر ضبى ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فأجر « الخرب » على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب مع أنهم أتبعوا الجر الجر ، كما أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولك : بهم وبدارهم وما أشبه هـذا . وكلا التفسيرين - كما قال سيبويه - تفسير الخليل ، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير .

وقال الخليل لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضب

---

(١) الكتاب ، جـ ١ ص ٢٦٧ .

واحد ، والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بمدة الأول ، وكان مذكراً مثله أو مونثاً ، وقال : هـذه جحرة ضباب خربة ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحر مؤنثة ، والمدة واحدة ، فغلطوا ، فهذا قول الخليل» . (٢)

وكان الخليل - كما رأينا من تفسيره - يلمح أثر الجوار فى جر «خرب» ، وكسر الهاء من «بهم وبدارهم» ، ولكنه مخالف للقياس عنده .

وتناول ابن جنى هذا ، ولكنه تناسى الجوار ، وحاول أن يخضعه لأصوله فتكلف من ضروب التأويل مالا يحتمله التعبير .

أما الكوفيون فقد حملوا عليه أمثلة أخرى ، بل قالوا باطراده فى الأفعال التى يجازى بها ، نحو «أذهب» من قولهم : إن تذهب أذهب ، لأنهم لا يجزمون بان فعلين ، ولا بأخواتها .

* * *

وهناك عامل صوتى آخر ، أخذوا به وطبقوه على أحوال كثيرة ، قد فى نظر البصريين شاذة ، أو مخالفة للقياس ، وهو الاستخفاف ، ويتحقق بالتخفف من كل ما يؤدى إلى بذل مجهود عضلى .

وعليه مامر من كلام للفراء فى تفسير الجزم فى قوله تعالى : «أنلزمكموها» و «لا يحزنكم» ، وفى قول الشاعر :

وناع يخبرنا بهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

فقد حمل الفراء هذه الأمثلة على ما أحس به من استثقال العرب ضمتين متواليتين ، كما فى «لا يحزنهم» (وعليه قراءة أبى عمرو بن العلاء قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ، أو كسرة بعدها ضمة ، كما فى نحو : أنلزمكموها) و (يخبرنا) .

---

(٢) الكتاب ، جـ ١ ص ٢١٧

(٥)

المصطلح النحوى بين الكوفيين والبصريين

لابد للنحو بصيرورته صناعة ، من مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعات ، ومعان يطلقها أصحاب الصناعة ، فيفهمها الدارسون من أهلها .

وقد عرف النحو أولى المصطلحات فى عهد الخليل ، وبالخليل نفسه ، فيما أعلم ، فان العمل الذى قام به من وضع أسماء خاصة للنقط التى وضعها أبو الأسود للدلالة أحوال أواخر الكلمات المختلفة ، يعتبر الخطوة الأولى التى خطاهـــا الدارسون فى تصنيع النحو ، ونقله من عهد إلى عهد ، من عهد كان يتمثل فى خطرات تنقدح بها أذهان الدارسين الأولين المعنيين بالدراسات القرآنية ، إلى عهد يمثل دوراً من الرقى العقلى قد تمثل النحو فيه فى أصول وقواعد شبه مطردة انبنت في الغالب على الأكثر والأفشى في اللغة .

ولم يضع الخليل أسماء للرفع والنصب والجر حسب ، بل وضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة فى وجوهها الاعرابية ، وما يتبعها أيضاً ، فكان «الرفع ما وقع فى أعجاز الكلام منونا ، نحو قولك : زيد ، والضم ما وقع فى أعجاز الكلام غير منون ، نحو : يفعل ، ، والتوجيه ما وقع فى صدور الكلام ، نحو عين (عمر) ، وقاف (قثم) ، والحشو ما وقع فى الأوساط ، نحو : حيم رجل ، والنجر ما وقع فى أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون ، مثل اللام من قولك : هذا الجبل ، والاشمام ما وقع في صدور الكلام المنقوصة ، نحو قاف (قيل) ، إذا

أشم ضمة ، والنصب ما وقع فى أعجاز الكلم منوناً نحو ، زيداً ، والفتح ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون ، نحو باء (ضرب) ، والقصر ما وقع فى صدور الكلم نحو ضاد ضرب والتفخيم ما وقع فى أوساط الكلم على الألفات المهموزة ، نحو سأل ، والارسال ما وقع فى أعجازها على الألفات المهموزة ، نحو ألف (قرأ) ، والتيسير هى الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم ، نحو قول الله تعالى: (فأضلونا السبيلا) والخفض ما وقع فى أعجاز الكلم منوناً ، نحو : زيد ، والكسر ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون ، نحو لام الجمل ، والاضجاع ما وقع فى أوساط الكلم نحو باء الابل ، والجر ما وقع فى أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل ، نحو : لم يذهب الرجل ، والجزم ما وقع فى أعجاز الأفعال المجزومة نحو باء (اضرب) ، والتسكين ما وقع فى أوساط الأفعال نحو فاء (يفعل) ، والتوقيف ما وقع فى أعجاز الادوات ، نحو ميم (نعم) ، والامالة ما وقع على الحروف التى قبل الياءات المرسلة ، نحو عيسى وموسى ، وضدها التفخيم . الهمزة : الهمزة التى تقع فى أواخر الأفعال والاسماء ، نحو : سبأ ، وقرأ وملأ » . (١)

ولم تقف عقليته المبتكرة عند هذا ، فقد استطاعت أن تلم بالخصائص الدقيقة لموسيقى اللغة ، فوضع الأسماء لبحور الشعر ، وضروبها ، وأجزائها ، ووضع الألقاب للقوافى المختلفة ، بل لا أعلم أحداً كان قد وزن الكلمة على الفاء والعين واللام قبله .

وقد تأثر به الكوفيون ، واقتبسوا منه بعض المصطلحات ، ووضعوا هم مصطلحات أخرى ، ومما اقتبسوه منه : كلمة (الخفض) . وقد مرت الاشارة إليها ، وكلمة (المرسل) وكانوا يعنون بها نفس المدلول الذى عناه الخليل بها ، وقد

---

(١) مفاتيح العلوم للخوارزمى ، ص ٣٠

كان الفراء يسمى السا كن مرسلا ، كما يشير به تفسيره قوله تعالى من سورة البقرة : (ما آتانى الله خيراً مما آتا كم) . قال الفراء : (زعم الكسائى أن العرب تستحب نصب الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف واللام مثل قوله : (إن أجري إلا على الله ، وإنى أخاف) ولم أر ذلك عند العرب . رأيتهم يرسلون الياء فيقولون : عندى أبوك ولا يقولون عندى أبوك بتحريك الياء إلا أن يتركوا الهمز ، فيجعلوا الفتحة فى الياء فى هذا ومثله) . ﴿١﴾

وعن الخليل أخذ النحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات ، وإذ افترق تلاميذه فريقين ، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص ، كان لكل فريق منها مصطلحات خاصة به تخضع في الغالب لمزايا منهجه ، وتبدو فيه خصائصه .

والمصطلحات النحوية التى اصطنعتها المدرستان ثلاث طوائف

١ ـ طائفة كوفية خالصة ، لم يعرفها البصريون .

٢ ـ وطائفة بصرية خالصة ، لم يعرفها الكوفيون .

٣ ـ وطائفة كوفية ـ بصرية ، إلا أن لها عند الكوفيين اسماً ، وعند البصريين اسماً آخر .

فمن الطائفة الأولى :

« الخلاف » :

فلم يكن للبصريين مصطلح يقابل هـذا ، وإنما هو عامل كوفى ، أعماله الكوفيون فى عدة مواضع ، أشرنا إليها فى الفصل المعقود للعوامل .

و « أحرف الصرف » :

ويطلقها الكوفيون على الواو ، والفاء ، وأو التى ينتصب الفعل المضارع

﴿١﴾ معانى القرآن ـ ورقة ٥

بعدها مسبوقة بجحد (نفي) ، أو طلب ، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين ، أما عند الفراء فالناصب لهذا الفعل هو : الصرف ، أو الخلاف .

والصرف عند الفراء - كما أشرت إليه في الفصل السابق - هو الخلاف الذي اعتمده الكوفيون ، إلا أنه أخص منه ، ومجال تطبيقه الفعل لا الاسم ، كما يفهم من كلامه ، وإن كنت رجحت انطباقه على النصب بعد واو المعية .

وهو - عنده - أن يجتمع فعلان بالواو ، أو بالفاء أو بأو ، ويكون الفعل الأول مسبوقا بجحد ، أو طلب ويكون الجحد والطلب خاصاً بالأول ، ومنصباً عليه دون الثاني ، كما في قولهم : لا يسعني شيء ويضيق عنك ، فإن (لا) لا تتكرر في الفعل الثاني (يضيق)(١) وكما في قولنا : لا تكسل فتندم ، وكما في قول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

وظاهر كلام ابن هشام : أن الصرف خاص بالواو ، فقد قال - حين عرض للواو المفردة التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بنفي أو طلب - « وسمى الكوفيون هذه الواو واو : الصرف » (٢)

ولكن كلام الفراء في تفسيره قوله تعالى من سورة آل عمران : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا ، ويعلم الصابرين » صرح بنسبتها إلى الصرف كالواو كما أشرت إليه الآن ، فأحرف الصرف إذن هي الواو ، والفاء ، وأو جميعاً ، والفعل المضارع ينصب بعد هذه الأحرف عند الفراء على الصرف أو الخلاف ، كما هو المعروف من مذهبه .

* * *

---

(١) معاني القرآن - ورقة ٣٣ .

(٢) مغني اللبيب - الواو المفردة ، جـ ٢ ص ٣٥ .

ومن الطائفة الثانية :

« لام الابتداء » :

وهى مصطلح بصرى ، لا يعرفه الكوفيون ، بل ينكرونه ، لأن مايسميه البصريون لام ابتداء ، يسميه الكوفيون : لام قسم . . وعندهم أن اللام فى قولهم . لزيد أفضل من عمرو : « جواب قسم مقدر ، والتقدير والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها » . (١)

وقد عرضت المسألة الثامنة والخمسون من مسائل الخلاف ، فى كتاب الانصاف » ، لوجهة النظر الكوفية ، ولوجهة النظر البصرية .

فلام القسم على هذا عند الكوفيين هى اللام تقع في جواب القسم المذكور فى نحو قولهم : والله لأفعلن ، وفى القسم المقدر ، فى نحو قولهم : لخالد مجتهد ، وإن خالداً لمجتهد .

ويخيل إلى أن الكوفيين على حق فى اعتبار (لام الابتداء) لاما تقع في جواب القسم ، لأن ما يؤديه مثل قولهم لخالد مجتهد ، عند حذف القسم هو نفس ما يؤديه قولهم والله لخالد مجتهد من إرادة التوكيد ، ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذى يشك ، أو يخيل إلى المتكلم أنه يشك فى نسبة الاجتهاد إلى خالد ، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدد اللام ، واعتبارها لام ابتداء حينا ، ولام قسم حيناً آخر ، فائدة عملية .

« واسم الفعل » :

وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات البدائية التى يظن أنها كانت من الأبنية الأولى التى تطورت حتى استقرت فى الصيغ الفعلية التى نعرفها ، وبتخلفها . عنها اختلفت عنها فى اللفظ والحكم . أما فى اللفظ فلأن كثيراً منها

---

(١) الانصاف - مسألة ٥٨ .

بقي على صوتين فقط. نحو : صه ، ومه ، ووي ، ولأن كثيراً منها أيضاً له هيئة تخالف هيئات الأفعال . وأما فى الحكم ، فقد رأوا أنها تنون فتنكر ، وتنوين التنكير للأسماء ، وأنها جامدة ، ليس لها قوة الأفعال فى العمل ، فلا تعمل كالأفعال متقدمة ومتأخرة ، ومذكورة ومحذوفة .

وهو عند الكوفيين فعل حقيق ، إذا تأخر عن ذلك التطور فقد احتفظ بالمعنى الفعلى ، وهو الدلالة على الحدث مقروناً بالزمان ، ودلالته على الزمان مما يقره البصريون ، ولذلك قسموا أسماء الافعال ثلاثة أقسام : اسم فعل ماض ، كهيهات ، وشتان ، واسم فعل مضارع ، كآه ، ووي ، واسم فعل أمر ، كصه ، ومه ، وما جاء وزان (فعال) كنزال ، وتراك ، من انزل واترك .

ومادام دالا على الحدث والزمان فقد رأى الكوفيون اعتباره فعلا حقيقياً ، أما التنوين الذى استند إليه البصريون في : صه ، ومه ، وآه فلا أظنه بمانع أن تكون أفعالا لأنه ليس تنوين تنكير ، كما زعم البصريون ، ولكنه جيء به لتكثير اللفظ فى كثير من أسماء الأفعال ، مما بني على حرفين ، بعد أن استقرت الوحدة الكلامية فى اللغة العربية ، فى الثلاثى .

و « المفعول المطلق ، وبه ، وفيه ، ومعه » :

وهذه ألفاظ بصرية ، لأن المفاعيل عند البصريين : خمسة ، هي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، ولا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به . أما المنصوبات الأخرى ، التى هى مفاعيل عند البصريين ، فهى عند الكوفيين أشباه مفاعيل .

إن تقسيم المفعول إلى مطلق ، ومقيد ، بأحد القيود المذكورة ينم على التأثير الكلامى فى دراسة البصريين ، فالاطلاق والتقييد من اصطلاحات المتكلمين ، أما الكوفيون فقد لمسنا فى غير ما موطن مجافاتهم لطريقة الفلاسفة ، وألفاظهم ،

ويبدو ذلك من انقسام المفعول عندهم ، « فليس عندهم إلا مفعول به ، والبواقي شبيهات بالمفعول »(١) ، لأن كل واحد منهن ليس بمفعول يقابل الفاعل بحيث ، يكون واقعاً عليه الفعل ، فشبهوه به لأنه يشركه في النصب ، على نحو يكون الفعل واقعاً فيه ، أوله ، أرمه .

* * *

ومن الطائفة الثالثة :

« الجحد » :

ويعنى الكوفيون به ما يعنيه البصريون من كلمة (النفي) والنفي مصطلح بصري ، مقتبس من ألفاظ المتكلمين ، وكلامهم في الثبوت والثابت ، والنفي والمنفي .

وقد جاءت كلمة (الجحد) في كلام الفراء وثعلب كثيراً ، ولا أعلم أنها استعملا كلمة (النفي) ، وهذا مؤيد آخر يؤيد ما نحن بصدد تأكيده : من أن الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين .

و « المحل ، أو الصفة » :

ويعنى به الكوفيون : الظرف (٢) ، الذي يطلقه البصريون على نحو : أمام ، وخلف ، وعين ، وشمال ، وغيرها من ظروف المكان ، وعلى نحو : يوم ، وليلة ، وقبل ، وبعد ، من ظروف الزمان .

ومجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح ، فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى ، لأن الظرف فيها هو الوعاء ، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات عني بالتأثر الفلسفي .

---

(١) همع الهوامع جـ١ ص ١٦٥ .

(٢) الانصاف - مسألة ٦ ، مفاتيح العلوم ، ص ٣٥ .

و « الترجمة ، والتبيين » :

ويعنى الكوفيون به ما يعنيه البصريون بكلمة (البدل) ، (١) ويبدو لى أن تسمية مثل قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » ، وقوله تعالى : « ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب » ، وقوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم » : ترجمة وتبيينا أولى من تسميته : بدلا ، لأن ملاحظة المعنى فى مصطلح الكوفيين أبين منها فى مصطلح البصريين ، لأن البصريين إنما يعنون بكلمة « البدل » : إبدال كلمة من كلمة أخرى فى الحكم ، لأنها المقصودة به ، وهو اعتبار يكاد يكون لفظياً محضاً ، كما يفهم من قول ابن مالك :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى : بدلا

و « الفصل الرائم » :

ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون باسم الفاعل ، وقد مر بيانه .

و « الدروات » :

ويعنى الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعانى ، وقد سبق أن صوبنا رأى الكوفيين ، لأن التسمية الكوفية هنا أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة فى الدلالة ، واختصار فى اللفظ .

و « الخفض » :

ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر ، والخفض ليس من وضع الكوفيين ، ولا الجر من وضع البصريين : وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل

---

(١) شرح الأشمونى ، جـ ٣ ص ١٢٦ .

ومصطلحاته ، إلا أن الكوفيين توسعوا فى « الخفض » ، فاستعملوه فى الكلمات المنونة وغير المنونة ، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا فى المنون ، وأن البصريين نقلوا « الجر » من كونه حركة يستعان بها - عند الخليل - على التخلص من الساكنين ، فى نحو : لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة ، سواء أكانت منونة ، أم غير منونة .

و « المجهول » :

ويطلق عند الكوفيين على الضمير الذى لم يتقدمه ما يعود عليه (١) ويسميه البصريون : ضمير الشأن ، والقصة ، والحديث .

ولا خلاف بين الفريقين فى مأخذ التسمية فكلاهما يريد به ضميراً لا يعود على شىء تقدم عليه فى الذكر ، وإنما يعود على الجملة التالية له .

ويرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدم جملة يكون هو كناية عنها وتكون هى خبراً عنه (٢) ، ومؤدى هذا الكلام : أن خبره يكون جملة دائماً ، إلا أن الفراء ، وسائر الكوفيين يرون جواز الاخبار عنه بالمفرد ، فيجيزون ، نحو كان قائماً زيد ، وكان قائماً الزيدان ، وكان قائماً الزيدون (٣) ، ولا يكون هذا الضمير عند الفراء « مستأنفاً به حتى يكون قبله « إن » أو بعض أخوات كان أو ظن » (٤) ، ولذلك كان يرد على الكسائى زعمه أن « هو » من قوله تعالى : « قل هو الله أحد » هو المجهول ، أو ضمير الشأن ، وكان يرى أنه ضمير اسم الله تعالى ، وكان يقول : « قال الكسائى فيه قولا لا أراه شيئاً » (٥) ،

---

(١) شرح المفصل ٦ ج ٣ ص ١١٤ .
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر .
(٤) معانى القرآن - ورقة ٢٢٢ .
(٥) نفس المصدر .

لأن الكسائي كان يوافق البصريين على أنه ضمير الشأن «١» . وكان الفراء يخرج الآية على أن الناس « سألوا النبي (ص) ما ربك ؟ أيأكل أم يشرب؟ من ذهب أم فضة ؟، فأنزل الله : قل : هو الله ، ثم قالوا : فما هو ؟ فقال : أحد » . «٢»

و« العماد » :

وهو الضمير اللاغي ، الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر ، واسم كان وخبرها واسم « إن » وخبرها ، ومفعولي « ظن » .

والعماد من عبارات الكوفيين ، كما أن «الفصل» من عبارات البصريين «٣» نحو : خالد هو المجتهد ، وكان خالد هو المجتهد ، وإن خالداً هو المجتهد ، وظننت خالداً هو المجتهد .

يقول الرضي : « الكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده ، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت ، الحافظ للسقف من السقوط » . «٤»

ويقول أيضاً : « قال المتأخرون (من البصريين) إنما سمي فصلا ، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبرا ، لأنك إذا قلت : زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة ، فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ، ليتعين كونه خبرا ، لا صفة » . (٥)

وكان الخليل يقول في توجيه الاتيان به «كأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم مما يخرجه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس

---

(١) شرح المفصل ، ج ٣ ص ١١٤ .

(٢) معاني القرآن - ورقة ٢٢٢ .

«٣» شرح المفصل ، ج٣ ، ص ١١٠ ، ومفاتيح العلوم للخوارزمي ، ص ص ٧٥ .

«٤» شرح الرضي على الكافية ، ج٢ ص ٢٤ .

«٥» نفس المصدر .

منه » . (١)

ولا يظهر أثر الالغاء إذا توسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين اسم إن وخبرها لأن ما بعده مرفوع ، وإنما يظهر أثره إذا توسط بين اسم (كان) وخبرها ، وبين مفعولى (ظن) ، فان جعل عماداً كان ما بعده منصوباً على ما ينصب عليه قبل توسطه ، نحو كان خالد هو المجتهد ، وظننت زيداً هو المجتهد .

على أن النحاة سواء أكانوا كوفيين أم بصريين يجوزون ألا يكون عماداً فى هذين المثالين ، وأن ما كان بعده منصوباً يرفع على أنه خبر له ، فليس العرب بمتفقين على اعتبار مثل هذا عماداً ، فكثير منهم يجعلونه اسما ، وما بعده خبرا له .

فقد كان الفراء يقول فى تفسيره قوله تعالى من سورة الأعراف: «اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك »: « فى الحق النصب والرفع، إن جعلت هو اسماً رفعت الحق به ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الفصل نصبت الحق ، وكذلك فافعل فى أخوات كان وظن » . (٢)

وكان يقول « أنشدنى الكسائى :

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدىّ الأول

فرفع فى (كان) ، ونصب فى (ليت) . (٣)

وكان سيبويه يقول مثل مقالته ، فقد حكى أن كثيراً من العرب يجعلون (هو) وأخواتها فى هذا الباب اسما مبتدأ ، وما بعده مبنياً عليه . وحكى عن رؤبة أنه كان يقول أظن زيداً هو خير منك ، وحكى أن كثيراً من العرب

---

(١) الكتاب ، جـ ١ ص ٣٩٤ .

(٢) معانى القرآن - ورقة ٦١ .

(٣) معانى القرآن - ورقة ١٥٠ .

كانوا يقولون وما ظلمناهم ، ولكن كانوا هم الظالمون . ﴿٩﴾

و« حروف الصفة» :

وهي عبارة كوفية ، يعني الكوفيون بها حروف الخفض ، ويسميها البصريون حروف الجر (٢) ، ويسميها الكوفيون أيضاً حروف الاضافة ، لأنها الأفعال إلى الأسماء ، وتوصلها إليها . (٣)

و « الثمن » :

وهو من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله بعض البصريين (٤) أيضاً ، ويقابله عند البصريين : « الصفة ، والوصف » .

« والادغام » : بتخفيف الدال ، كوفية ، يقابلها الادغام ، بتشديد الدال عند البصريين . (٥)

و « المكنى» : وهو الضمير عند البصريين (٦) ، وتسمية الضمير بالمكنى صحيحة مقبولة ، لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر ، وإن كان المكنى أعم من الضمير واسم الاشارة ، والاسم الموصول ، لأنهن جميعاً كنايات عن الأسماء الظاهرة .

و « حروف الصلة ، أو الحشو » :

وهي عبارة كوفية ، يقابلها عند البصريين حروف الزيادة (٧) كمن في

---

(١) الكتاب ، جـ١ ص ٣٩٥ .
(٢) شرح المفصل جـ٤ ص ٧٤ .
(٣) همع الهوامع جـ٢ ص ١٩ .
(٤) همع الهوامع جـ٢ ص ١١٦ .
(٥) شرح المفصل جـ١٠ ص ١٢١ .
(٦) شرح المفصل جـ٣ ص ٨٢ .
(٧) شرح المفصل جـ٨ ص ١٢٨ .

قولهم ما من أحد جاء ، وكالباء فى قولهم : أليس خالد بصديق .

أما (إن) التى يسدها البصريون من حروف الزيادة ، ويعدّون لها بقول الشاعر :

« بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا »

فهى عند الكوفيين نافية ، لا زائدة ، وكانوا يسمونها : المازلة . (١)

و « الصرف » :

وهو عبارة كوفية ، يقابلها عند البصريين : العطف بالحرف ، كالواو ، والفاء ، وثم ، وغيرهن . والمصطلح الكوفى ، فيما يبدو لى ، أدق من المصطلح البصرى ، لاختصاره ، وغنائه عن التخصيص ، والتقييد .

و « الرفع ، والنصب ، والجزم » :

عند الكوفيين للمعرب والمبنى ، ولحالات أواخر الكلمات وغيرها . أما عند البصريين فالرفع والنصب والجزم والجر للمعرب ، والضم والفتح والسكون ، والكسر ، للمبنى .

وكان ابن يعيش يقول : « حركات البناء عند البصريين : الضمة والفتحة والكسرة . وعند الكوفيين : الرفع والنصب والجر » . (٢)

وقال الرضى : « إن الكوفيين يذكرون ألقاب الاعراب فى المبنى وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما » . (٣)

---

(١) شرح الرضى على الكافية جـ١ ص ٢٦٧ .

(٢) أبدل الجر من الخفض ، وهو مصطلح بصرى ، لأنها عبارته . شرح المفصل جـ١ ص ٧٢ .

(٣) شرح الرضى على الكافية جـ٢ ض ص٣ .

(٦)

أصالة ما زاده الكوفيون في النحو العربي

لا ينكر الدارس سبق البصريين إلى الخوض في مباحث اللغة وسبقهم إلى الأخذ بالرواية، وارتياد البوادي العربية من أجل السماع من الأعراب، وملاحظة أساليبهم في الكلام، وتدوين مسموعاتهم، من أشعار، وأمثال، ونوادر، ليكون ذلك مادة درسهم في موضوعهم الجديد.

ومع ذلك يؤخذ على منهجهم أنه ناقص، لعدم استكمال أدواته، فقد مر بنا أنهم عزلوا جانباً كبيراً من المناطق العربية عن الاستشهاد بكلام أهلها، لأنهم كانوا يتكلمون بلهجات تختلف عن اللهجات التي عنوا بها، وهي لهجة قريش، وما والاها، من لهجات بطن الجزيرة.

وكانوا يعلمون بأن العرب الذين كانوا يستشهدون بهم، ويحتجون بكلامهم، لم يكونوا يتفقون على لهجة واحدة، فلقريش لهجة تختلف عن لهجة تميم، ولتميم لهجة تختلف عن لهجات قبائل طيء، وقيس، وكنانة، ولم يفتهم هذا الاختلاف بين تلك اللهجات، بدليل ما نقلوه من مزايا لكل لهجة من اللهجات اعترفوا بصحتها، ونقائها من شائبات أجنبية، كالمزايا التي امتازت بها لهجة قريش من تميم، ولهجة تميم من اللهجات الأخرى.

ومع ذلك كانوا ينكرون على الذين قطنوا البوادي العربية، التي تجاور الحضر فصاحة لهجاتهم، بحجة أنها لا يؤمن عليها من التأثر بلغات الأمم الأجنبية

المجاورة ، فأسقطوا جانباً كبيراً من اللهجات العربية وعزلوها عن نطاق الاستشهاد بالفصيح من كلام العرب ، ووضعوا أصول صناعتهم على أساس ضيق محدود .

فلم يكن النحو الذى طلعوا به علينا نحو العربية كلها ، ولكنه نحو قريش ، وتميم ، وقيس ، وبعض القبائل الأخرى ، وليس هؤلاء هم العرب جميعاً ، ولا لهجاتهم هى لهجات القبائل جميعاً .

وخالف الكوفيون البصريين فى هذا ، فاعتدوا بكثير من اللهجات التى أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها فى نظرهم تمثل جانباً من العربية ، وأخذوا يتتبعون هذه اللهجات ، ويلتقطون خصائصها ، ويرصدون أساليب أهلها فى مخاطباتهم .

وكانوا يبنون أحكامهم على نتائج تتبعاتهم وكانوا كالبصريين يتخذون من القياس أداة لمنهجهم ، وهذا مؤسس مدرستهم يقول :

إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل علم ينتفع

إلا أنهم توسعوا فيه ، بالاستعانة به فى لهجات لم يكن البصريون يعنون بها ، وكانوا إذا تعارض نص وقياس قدموا النص عليه ، وتحللوا منه ، وجعلوا النص مناطاً لقياس جديد ، وقد خالفوا البصريين فى مسائل كثيرة فأقروا مسائل كثيرة كان البصريون ينكرون بعضها ، ويلحنونهم فى بعضها الاخر .

ويدل وجود هذه الكثرة الكاثرة من الشواذ عندهم على مبلغ تتبعاتهم واستقراءاتهم ، وكان من المنتظر لذلك ، أن يقفوا على خصائص لغوية جديدة ، أو يأتوا بزيادات فات البصريين أن يقفوا عليها ، أو أن يكون لهم رأى فيها .

ويمكن تصنيف هذه الزيادات فى أصناف :

أ - بعضها أدوات لم يعرفها البصريون ، أو عرفوها ، ولكنهم لم يعتدوا بها ، لخروجها على أقيستهم وأصولهم ، ومن ذلك أنهم :

(١) أضافوا إلى الأسماء الموصولة اسماً جديداً هو « ذا » مفردة ، أو

مركبة مع « ما » ، ولم يعرف البصريون « ذا » اسماً موصولا إلا مع (ما) في أحد وجهيها . (١)

وقد استند الكوفيون إلى ما أنشدوه من قول الشاعر :

عدس ماالعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق (٢)

وكان الفراء يقول : « العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى « الذى » ، فيقولون : ومن ذا يقول ذاك ، فى معنى : من الذى يقول ذاك ، وأنشدوا :

عدس ماالعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

كأنه قال : والذى تحملين طليق » . (٣)

وكان يقول أيضاً عند تفسيره قوله تعالى من سورة « طه » : « وما تلك بيمينك ياموسى » : « قوله : بيمينك ، فى مذهب صلة لتلك ، لأن تلك وهذه توصلان ، كما توصل الذى قال الشاعر :

عدس ماالعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

يريد : الذى تحملين طليق » . (٤)

بل « ذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الاشارة يجوز أن تقع موصولة ، وإن لم يكن معها « ما » ، واحتجوا بأشياء ، منها : قوله تعالى : « وما تلك

---

(١) لما مع « ذا » وجهان عندهم : (أحدهما) : أن ينزلا منزلة اسم واحد ، (والثانى) اعتبار (ما) للاستفهام ، (ذا) اسم موصول . ويظهر الفرق بين الوجهين فى جواب السؤال بها ، فاذا قيل : ماذا عملت ؟ واعتبرت (ما) وحدها استفهاماً كانت فى محل رفع ، وكانت (ذا) اسم موصول فى محل نصب مفعولا به للفعل (عملت) ، وكان الجواب عن هذا السؤال رفعاً . واذا اعتبرت (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد كان مفعولا به مقدماً ، وكان الجواب عنه نصباً .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش . جـ ٤ ص ٢٣ .

(٣) معانى القرآن - ورقة ٢٠ .

(٤) معانى القرآن - ورقة ١١١ .

بيمينك ياموسى » - وهو ما احتج به الفراء - ، ومن ذلك : ما قاله ثعلب فى قوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » : إن هؤلاء بمعنى الذين ، والمراد : الذين تقتلون أنفسكم » . (١)

إن الذهاب بذاوذه وتى ، وأخواتهن مذهب الأسماء الموصولة مقبول ، لأن الأسماء الموصولة أسماء إشارة أيضاً ، وله ما يؤيده من الدرس الحديث :

فقد قال « برجستراسر » - بعد كلامه على أسماء الاشارة - : (ونضيف إليها الاسم الموصول ، فانه فى الأصل من أسماء الاشارة إيضاً) . (٢)

إلا أن الأصل فى أسماء الاشارة أن يشار بها إلى موجود حسى ، وفى الأسماء الموصولة أن يشار بها إلى معقول معنوى ، ولا شك أن الاشارة الحسية أقدم وجوداً من الاشارة المعنوية ، لأن الأسماء التى يشار بها إلى معنوى إنما هى أسماء إشارة متطورة ، تمثل مرحلة من التطور العقلى بعد المرحلة الأولى ، التى كانت الاشارة لاتتعدى المحس به ، وليس بعيداً أن يتجاوز بعض الأسماء التى يشار بها إلى حسى - كما حكى الكوفيون من قولهم : من ذا يقول ذاك ، وقولهم : وهذا تحملين طليق - فيشار بها إلى معنوى ، ويذهب بها مذهب الأسماء الموصولة .

(٢) وأضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هى : (مهمن) (٣) ، واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع فى صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم (٤)

ولم يعرفها البصريون ، ويبدو من استعمال (مهما) فى كلامهم ، واستعمال (مهمن) فى هذا البيت ، أن (مهما) لغير العاقل ، ومهمن للعاقل ، وقد سبق

---

(١) شرح المفصل جـ٤ ص ٢٤ .

(٢) التطور النحوى للغة العربية ص ٥٢ .

(٣) شرح المفصل ، جـ ٧ ، ص ٤ .

(٤) شرح الرضى على الكافية جـ ٢ ص ٢٥٣ .

الكلام عليها .

وأداة أخرى عرفها البصريون أيضاً ، وهى : « كيفما » ، إلا أن الكوفيين كانوا يجزمون بها ، والبصريين كانوا يجازون بها معنى ولا يجزمون بها . (١)

(٣) وأضافوا إلى أدوات النصب أداة جديدة ، هى : « كما » ، ووافقهم المبرد من البصريين ، واستندوا فى ذلك إلى ما جاء فى قول الراجز :

« لا تظلموا الناس كما لا تظلموا » (٢)

قال أبو العباس ثعلب: « زعم أصحابنا أن (كما) تنصب ، فإذا حيل بينها رفعت » ، وقال : « أصحابنا يقولون : كما مثل « كى » » . (٣)

أما سائر البصريين فيمنعون ذلك ، وينشدون هذا الشطر على هذا الوجه :

« لا تظلم الناس كما لا تظلم »

بالتوحيد ، لا بالجمع . (٤)

(٤) وأضافوا إلى « كان » وأخواتها : « هذا ، وهذه » فى الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب ، وذلك إذا قصد بها التقريب .

قال السيوطى : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا وهذه » إذا أريد بها التقريب كانا من أخوات « كان » ، فى احتياجها إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، نحو كيف أخاف الظلم، وهذا الخليفة قادماً ، وكيف أخاف البرد ، وهذه الشمس طالعة ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الاشارة لا ثانى له فى الوجود ، نحو : هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون « هذا » تقريباً ،

---

(١) شرح الأشمونى جـ١ ص ١٣ .

(٢) شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ٢٤٠ .

(٣) مجالس ثعلب ص١٥٤ .

(٤) شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص ٢٤٠ .

والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى : إنما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع ، وأتى باسم الاشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران ، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان ، فلا يحتاج إلى تبينهما بالاشارة إليهما ، وتبين أن المرفوع بعد اسم الاشارة يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت (كان) من : كان زيد قائماً » .«١»

وللفراء فى الاسم المعرف بأل تفصيل ، هذا نصه :

« اعلم أن « هذا » إذا كان بعده اسم فيه الألف واللام جرى على ثلاثة معان :

أحدها : أن ترى الاسم الذى بعد « هذا » كما ترى «هذا » ففعله . يعنى اسم الفاعل بعده وهو « فاره » في المثال . حينئذ مرفوع ، كقولك : هذا الحمار فاره ، جعلت « الحمار » نعتاً لهذا ، إذا كانا حاضرين ، ولا يجوز ههنا النصب .

والوجه الآخر : أن يكون ما بعد « هذا » واحدا يؤدى عن جميع جنسه ، فالفعل حينئذ منصوب ، كقولك : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا ، ألا ترى أنك تخبر عن الأسد كلها بالخوف .

والمعنى الثالث : أن يكون ما بعد (هذا) واحداً ، لا نظير له ، فالفعل حينئذ أيضاً منصوب وإنما نصبت الفعل ، لأن (هذا) ليس بصفة للأسد ، إنما دخلت تقريباً » .«٢»

وكان ثعلب يقول « إن الكوفيين يسمون « هذا زيد القائم تقريباً ،

---

(١) همع الهوامع جـ١ ص ١١٣ .. ذكر السيوطى هنا « الخبر » بناء على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يعربون المنصوب على أنه خبر بل على أنه شبيه بالحال عند الفراء وعلى أنه حال عند سائر الكوفيين .. راجع الهمع جـ١ ص ١١١ .

(٢) معانى القرآن ورقة - ٣ .

أى قرب الفعل به ، وحكى : كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قادماً أى الخليفة قادم فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج ، والمعنى واحد ، فهو تقريب » . (١)

(٥) وأضافوا إلى أدوات الشرط (أنّ) المفتوحة ، وأعطوها حكم (إن) المكسورة ، وأخذ به ابن هشام ، ورجحه بثلاثة أمور :

(١) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقرىء بالوجهين قوله تعالى : « أن تضل إحداهما » ، ولا يجرمنكم « شنآن قوم أن صدوكم » .

(٢) ومجيء الفاء بعدها كثيراً ، كقول العباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

(٣) وعطفها على (إن) المكسورة ، فى قوله :

إما أقمت ، وأما أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

الرواية بكسر (إن) الأولى ، وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة . (٢)

وبعد أن عرض الرضى لرأى الكوفيين فى « أن » المفتوحة الهمزة ، صوبه ، وقال : « ولا أرى قولهم بعيداً عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى فلأن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ، البيت - إن كنت ذا عدد فلست بفرد . وأما اللفظ فلمجيء الفاء فى هذا البيت ، وفى قوله:

إما أقمت ، وأما أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

مع عطف (أما أنت) بفتح الهمزة ، على (إما أقمت) بكسر الهمزة ، وهو حرف شرط بلا خلاف (٣)

---

(١) مجالس ثعلب ص٤٢٧ .

(٢) مغنى اللبيب - حرف الهمزة جـ١ ص٣٤ .

(٣) شرح الرضى على الكافية جـ١ ص٥٢ - ٥٤ .

(٦) وأضاف الفراء إلى جموع القلة الأربعة المعروفة ، وهى أفعل ، وأفعال وأفعلة ، وفعلة ، جمعاً خامساً ، هو : فعلة ، بفتح العين والفاء ، كأكلة ، وحملة ، وحفظة (١) .

* * *

ب ـ معان جديدة لأدوات وكلمات ، تداولها البصريون والكوفيون ، ولم يعرفها البصريون . ومن ذلك أنهم :

(١) أضافوا إلى معانى التصغير الثلاثة ، وهى (١) أن يكون لتصغير مايتوهم أنه عظيم ، كقولهم : رجيل ، وجميل فى رجل وجمل ، و (٢) أن يكون لتقليل مايتوهم أنه كثير كقولهم : دريهمات ودنينيرات ، فى دراهم ودنانير . و (٣) أن يكون لتقريب مايتوهم أنه بعيد ، كقولهم : بعيد العصر ، وقبيل الفجر ، فى بعد وقبل . معنى رابعاً ، وهو أن يكون للتهويل ، أو التعظيم ، وهو الذى لمحوه فى قول لبيد :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل (٢)

(٢) وأضافوا إلى ما عرفه البصريون فى (لعل) وهو الترجى والتوقع ، معنيين أخرين : أن تكون للتعليل ، وقد اثبته جماعة منهم الكسائى ، وحملوا عليه قوله تعالى : (فقولا له قولا لينا ، لعله يتذكر أو يخشى) . وأن تكون للاستفهام وقد أثبته الكوفيون ، وحملوا عليه قوله تعالى : وما يدريك لعله يزكى ، واستندوا فى هذا إلى تعليق الفعل عن العمل ، كما يعلق مع الاستفهام . (٣)

(٣) وأضافوا إلى معانى لو معنى جديداً ، هو المصدرية ، وأن تكون

---

(١) شرح الرضى على الكافية جـ٢ ص١

(٢) شرح المفصل جـ٥ ص ١١٤ .

(٣) المغنى جـ١ ص ٢٢٢ الحلبى .

بمنزلة (أن) إلا أنها لاتنصب ولم يثبتها من النحاة القدماء إلا الفراء . وأكثر وقوع (لو) مصدرية بعد ود ، ويود ، وذلك كقول الأعشى :

وربما فات قوماً جل أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا (١)

وقول الشاعرة :

ماكان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

(٤) وأضافوا إلى معانى « هل » أن تكون بمعنى « قد » ولا تأتى بمعنى « قد » إلا مع الفعل ، لأن « قد » من الأدوات التى لا تدخل إلا على فعل .

والذى أثبت هذا المعنى لهل هو الكسائى والفراء وقد فسرا به قوله تعالى: « هل أتى على الأنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا » ، أى قد أتى ، وقد وافقهما فى ذلك من البصريين أبو العباس محمد بن يزيد المبرد والزمخشرى بل زعم الزمخشرى أنها لا تأتى إلا بمعنى (قد) ، أما الاستفهام فهو مستفاد من همزة مقدرة قبلها . (٢)

(٥) وأضافوا إلى معانى (أل) معنى جديداً هو التعظيم ، وهو المعنى المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة ، وعلى الأعلام . أما البصريون فلا يعرفونه . (٣)

(٦) يضاف إلى ذلك هذه المعانى الكثيرة التى تفيدوها الحروف الخافضة على طريقة التضمين ، ونيابة الحروف بعضها عن بعض ، مما هو منقول عنهم فى موضعه ، وقد مرت الاشارة إليه فى الحديث عن أدوات الخفض .

* * *

(١) المغنى ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١٦ .
(٢) المغنى ج ٢ ص ٢٩ .
(٣) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١٣١ .

جـ - وجوه إعرابية وبنائية جديدة ، ومن ذلك :

(١) أن الاسم واللقب - كما هو معروف لدى النحاة - إذا اجتمعا أخر اللقب عن الاسم ، لأنه أبين وأشهر من الاسم . كما قالوا ، وكان للقب حينئذ ثلاثة أوجه من الاعراب : الرفع ، والنصب على القطع ، والخفض على إضافة الاسم إليه .

أما الفراء والكوفيون - والزجاج من البصريين معهم - فقد أجازوا فيه وجها رابعاً ، وهو الاتباع على أنه عطف بيان ، وقد استظهره الرضى . (١)

(٢) أنهم أضافوا إلى وجهي البناء في - حيث - وجها ثالثاً ، وهو البناء على الكسر ، فقد حكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في - حيث - ، فيقول : من حيث يعلمون . (٢)

ولم يعرف البصريون إلا وجهين : الضم والفتح ، أما الضم فحملوه بشبهها بقبل وبعد ، وعدوها من الغايات ، وأما الفتح فلشبهها بأين . (٣)

(٣) يضاف إلى ذلك كثير من الوجوه الاعرابية التي خالفوا البصريين فيها ، والتي أثبتها النحاة ونسبوها إليهم في ثنايا عرضهم موضوعات النحو المختلفة والتي يتمثل فيها النحو الكوفي .

ولم أرد أن استوعبها كلها ، فليس هذا مجال استيعابها ، ولكني أردت أن أقدم بعض الأمثلة ، لبيان ما تركه اختلاف المنهجين من أثر في النتائج التي توصل إليها كل فريق ، وللتدليل على أن الكوفيين لم يتعبدوا بآراء شيوخهم البصريين ، ولم يقيدوا أنفسهم بما تلقوه عنهم ، بل قاموا بنصيبهم من التتبع اللغوي ، مستهدين بمنهج جديد أقرب إلى روح الدراسة النحوية ، وبمصادر

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، جـ ١ ص ٢٨٥ .
(٢) شرح المفصل ، جـ ٢ ص ٩١ .
(٣) الكتاب ، جـ ٢ ص ٤٤ .

أهمل البصريون جانباً منها ، وبذلك استدركوا عليهم كثيراً من الخصائص النحوية ، التي كانت تتمثل في لغات ولهجات لم يعن البصريون بدراستها ، ومسائل جزئية ، أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها لا تتفق مع أصولهم العقلية المطردة .

هذه النتائج التي توصل إليها الكوفيون ، والوجوه المختلفة التي نصوا عليها ، والزيادات الكثيرة التي أضافوها ، وأثبت قبل هذا الكلام بعضها ، تشير بوضوح إلى أن النحو الكوفي إذا لم يكن هو نحو العربية فهو أكثر تمثلا له .